قانون
الخدمة الوطنية
وتعزيز الهوية

2014

قانون الخدمة الوطنية
وتعزيز الهوية

2014

تأسست مجلة درع الوطن في الأول من أغسطس 1971
بهدف ايصال الكلمة الصادقة ونشر الثقافة وتنمية الوعي
لدى منتسبي القوات المسلحة

هيئـــــة التحريـــــر

اللواء/مطـــر سالم علـي الظاهـــري	رئيس مجلس الإدارة والمشرف العام
العميد/حسن عبـدالوهـاب الحمـادي	نائـــب رئيـــس مجلـــس الإدارة
الرائد ركن / يوســـف جمعـة الحـداد	رئيـــس التحريـــــر

الاشراف الفني

محمد جمعان بامطرف

الإخـــــراج والتصـميم

أحمد سليمان الشحي

أحمد محمـود أحمـد

(المحتوى لا يمثل بأي حال من الأحوال رأي المجلة)

مجلة درع الوطن

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2014

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

هاتف: 4415999 (2) 971+

فاكس: 4415413 (2) 971+

صندوق البريد: 3231 - أبوظبي

فاكس الإعلانات: 4414888 (2) 971+

البريد الإلكتروني للإعلانات: nation05@eim.ae

البريد الإلكتروني للتحرير: alwattan@eim.ae

الموقع الالكتروني: www.nationalshield.ae

الفهرس

مقدمة.....9

يوسف جمعة الحداد

التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة.....23

معالي محمد أحمد المر

الخدمة الوطنية تكليف وتشريف ومسؤولية.....31

اللواء الركن طيار أحمد بن طحنون آل نهيان

التأثيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات..41

معالي الدكتورة أمل القبيسي

الخدمة الوطنية : التأثيرات الأمنية والعسكرية.....57

اللواء الركن طيار رشاد محمد السعدي

الخدمة الوطنية وتعزيز القوة الشاملة للدولة.....87

د. علي راشد النعيمي

قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية بين التطبيق والرؤية الاستراتيجية.....95

د. علي محمد الخوري

ركائز الهوية الوطنية في دولة الإمارات تكريس قيم الولاء والانتماء.....117

د. علي بن تميم

الأساس الديني للخدمة الوطنية.....125

د. فاروق حمادة

تحديات الهوية الوطنية في زمن العولمة الثقافية.....131

د. مريم لوتاه

الخدمة الوطنية : نماذج وآفاق - حالة فنلندا..... 145

ماركو جوهاني كولي

الخدمة العسكرية الالزامية : بعض الدروس المستفادة من التاريخ.....159

د. ناثان جورج تورونتو

مقدمة

« الخدمة الوطنية ترسخ قيم الولاء والانتماء لدى الشباب كما تزرع روح النظام والانضباط والتضحية فيهم بما يمكنهم من خدمة الوطن على أفضل وجه».

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

يمثّل صدور القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية خطوة مهمة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، ونقلةً نوعيةً في مسيرتنا الوطنية، فقد جاء هذا القانون، استجابةً مدروسةً من قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد، رئيس الدولة، حفظه الله، للتحديات الاستراتيجية التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي؛ إذ يدرك أيّ متابع للتطورات الإقليمية الحاصلة منْ حولنا أنّ حجم التحديات الأمنيةً والسياسية والاقتصادية يتزايد، وأنّ أمن الدول واستقرارها بات يتطلب مزيداً من التكاتف والتعاون من أبنائها كافة، كما يتطلب تعزيز روح الولاء والانتماء للقيادة والوطن أيضاً.

إن قانون الخدمة الوطنية يمثل ترجمة صادقة للنموذج الفريد من الترابط والتماسك بين الشعب والقيادة، كما يعدّ خطوة فاعلة تترجم حرْص المواطنين على الإسهام في رفعة هذا الوطن والذود عن مكتسباته التنموية والحضارية.

ولقد لقي هذا القانون ترحيباً شعبيّاً ورسميّاً وإعلاميّاً واسع النطاق، حيث تنافس الجميع في التعبير عن إيجابيات هذا القرار التاريخيّ، ما يدعونا إلى اعتبار هذا القانون نافذةً استثنائيةً للتعبير عن طاقات هائلة من الحبّ والولاء والانتماء تسعى إلى خدمة وطننا وقيادتنا الرشيدة.

وإذا كانت الخدمة الوطنية مدرسةً لبناء الشخصية الوطنية وصقلها، وصناعة أجيالٍ متوالية من الرجال في مدرسة صناعة الرجولة وترسيخ القيم والمبادئ، وهي قواتنا المسلحة، فإنها مرحلةٌ مهمةٌ أيضاً لتعزيزوعي شبابنا بالقضايا الوطنية، والتحديات الاستراتيجية التي تواجه مسيرة بناء مستقبل هذا الوطن العزيز، وتحقيق طموحات شعبنا وقيادتنا الرشيدة.

إن المؤسسات العسكرية هي صمام الأمان في هذه المرحلة التاريخية الحساسة، حيث أصبح أمن الأوطان واستقرارها هدفاً للخطط والمؤامرات،وحيث بات من الضروريّ أنْ تستوعب أجيالنا الجديدة ما يحيط بنا منْ تحدياتٍ جسام. ونحن نثق بأنّ قانون الخدمة الوطنية سيعمّق مسيرتنا التنموية، ويخدم خططها التي ترتكز على مقولة المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهي «أنّ الشباب هم الثروة الحقيقية، وهمْ درع الأمة وسيفها، والسياج الذي يحميها من أطماع الطامعين».

وإنطلاقاً من حرص القوات المسلحة على أن يواكب التطور العلمي لأبنائها مسيرة التطور التكنولوجي والتقني في مجال التسليح وغيره، وترجمة لخطط التنمية البشرية الطموحة التي تعد إحدى أبرز سمات مرحلة التمكين، بقيادة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، يأتي إصدار هذا الكتاب **"قانون الخدمة الوطنية وتعزيز الهوية"** الذي يشارك فيه نخبة من أبرز صناع القرار والأكاديميين والباحثين والإعلاميين.

وقد عبرت ورقة معالي محمد أحمد المر رئيس المجلس الوطني الاتحادي بعنوان «**التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة**» عن أهمية قضية الهوية الوطنية التي تعد واحدة من أهم القضايا الوطنية في ظل التحديات المتعاظمة التي تواجه استقرار الأوطان، ونماء الشعوب، واستثمار طاقات الدولة ومواردها البشرية والاقتصادية.

حيث أكد معاليه أن صدور القانون الاتحادي بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية جاء عاكساً لقيم الوطنية، والولاء، والانتماء، والتنشئة الوطنية الإيجابية. ومحققاً رغبة أبناء الوطن في تحمل المسؤولية المشتركة، وتنمية قدراتهم الذاتية تجاه كل متربص، أو مغرض، أو طامع يهدد تراب هذا الوطن. كما أن هذا القانون يحقق الوحدة الوطنية في العيش والمصير بأسمى معاني التضامن والمشاركة الإيجابية. بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم المواطنة المنتجة لا يمكن أن نلمس مضمونه، أو نتائجه إلا من خلال الخدمة الوطنية التي تعد وسام شرف لكل منتسب إليها؛ لأنها هي الأكثر قدرة على تجسيد العمل الجماعي في نطاق

المصلحة العامة المجتمعية. كذلك فإن هذا القانون يعد ترجمة عملية وواقعية لما قاله صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بأن «هذه الأرض الطيبة تحرسها عناية الخالق وتجمعها عزائم الشباب وسواعدهم». وها هي ذي عزائم شباب الإمارات تتوحد جميعاً في نسق وطني مشترك بمقتضى أحكام هذا القانون للذود عن هذا الوطن مسلحة بالتأهيل والتدريب والخبرة العملية.

وفي ورقة اللواء الركن طيار أحمد بن طحنون آل نهيان رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية، وهي بعنوان «**الخدمة الوطنية تكليف وتشريف ومسؤولية**» أشار إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة دولة تؤمن بالحريات، وتناصر الحق، وتدعم القضايا الإنسانية والاجتماعية، وتتمسك بحقها في المحافظة على سيادة أراضيها وحمايتها من أي اعتداءات، لا قدر الله، ولديها نهج راسخ يقوم على الاتزان والاعتدال، بالإضافة إلى أنها دولة مؤثرة في الاقتصاد العالمي بسبب موقعها الاستراتيجي المهم، وما تمتلك من موارد وثروات مادية وبشرية.

وأشار إلى أنه تماشياً مع النهج الحكومي الذي يرتكز على حق الدولة في حماية أراضيها وتعزيز قدراتها الدفاعية والاستثمار الأمثل للعنصر البشري، صدر القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية، والذي جاء بعد دراساتٍ عميقة واطلاعٍ واسع على ممارسات الدول الرائدة في تطبيق نظام الخدمة الوطنية والاحتياطية، وعمل مقارنة بين هذه الممارسات للخروج بنموذج للخدمة الوطنية يتلاءم مع رؤية الدولة وتطلعاتها المستقبلية والأهداف المنشودة من المشروع. مضيفاً، بأن الدولة تبني آمالاً كثيرة على مشروع الخدمة الوطنية والدور الفعال الذي سيقوم به لترسيخ قيم الولاء والانتماء والتضحية في نفوس الشباب للوطن وللقيادة،

وتحويلها من شعارات رنّانة وهتافات ومشاعرٍ وجدانية إلى سلوكيات حقيقية وإيجابية، مؤكداً أنّ هذه القيم الوطنية موجودة ومتأصلة في نفوسنا جميعاً شيباً وشباباً، لكن الخدمة الوطنية تمثل الفرصة الحقيقية لترجمة هذه القيم إلى سلوكيات فعلية، وستساعد المناهج التدريبية الوطنية والدينية والأمنية التي تم وضعها على أيدي متخصصين في تحقيق ذلك، كما ستعزز التمارين الأمنية والتدريبات العسكرية والأنشطة اليومية التي سيمارسها المجندون الانضباط والالتزام والحس الأمني لديهم، وستقوي انتماءهم وولاءهم للوطن وللقيادة، وستحفزهم لبذل المزيد من العطاء، وستكرس مفهوم المواطنة الصالحة لديهم، باعتبارها التطبيق العملي لوطنيتهم، وبعد انتهاء المجند من أداء الخدمة الوطنية سيصبح لديه رصيد كبير من قيم المواطنة الصالحة التي تجسد ولاءه وانتماءه الحقيقي للوطن كاحترام القوانين والأنظمة والعادات والتقاليد، وإدراكه لحقوقه والتزاماته، والحفاظ على ممتلكات الوطن، وحماية مقدراته ومكتسباته والاستعداد للتضحية في سبيله، وبالتالي سيدرك المجند أن قيم الولاء والانتماء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل عمل مخلص دؤوب نافع ومفيد للوطن.

وفي ورقتها حول «**التأثيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات العربية المتحدة**» قالت معالي الدكتورة أمل القبيسي النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم، لقد أتيح لي فهم القانون من خلال النقاشات الموسعة في المجلس الوطني الاتحادي تمهيداً لإقرار القانون، وكذلك أتيح لي النظر إلى الانعكاسات المجتمعية كوني رئيسة لجنة

قطاع التنمية الاجتماعية بالمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، كما أتيح لي الاطلاع على التأثيرات التربوية للقانون كَوْني مديراً عاماً لمجلس أبوظبي للتعليم؛ نظراً إلى اهتمام المجلس بالآثار العملية التربوية، وليس أدواتها وآلياتها فقط.

وأضافت، إن نصوص أهداف القانون أشارت بشكل واضح إلى معاني الهوية الوطنية وقيمها، وما يتفرع عنها من مفاهيم الولاء، والانتماء بالإضافة إلى مفهوم المواطنة. ويشير التأكيد على قيم الهوية الوطنية ومقومات المواطنة إشارة واضحة إلى أن أهداف الخدمة الوطنية تتجاوز تطوير القدرات والإمكانات العسكرية لدولة الإمارات إلى تبني مفهوم بناء الأمة والشخصية. فالخدمة الوطنية، هي كما سميت، خدمة وطنية وليست خدمة عسكرية، فأساسها وأهدافها ونواتجها خدمة للوطن. لذلك، فإننا حين ننظر إلى الجانب الدفاعي والعسكري من الخدمة الوطنية، على أهميتهما، يجب ألا نغفل عن جميع جوانب بناء الأمة وبناء شخصية أبنائها التي تضمها الخدمة الوطنية وتعززها، كما أنها قد تكون أحد أبرز تجارب بناء شخصية الأمة وترسيخ قيمها في منطقتنا.

وأكدت معاليها أن مجلس أبوظبي للتعليم، يعتزم تنظيم سلسلة من برامج التوعية للطلبة، ولاسيما طلبة الحلقة الثالثة من أجل إعدادهم للخدمة الوطنية، وسوف نوفر برامج الدعم والإرشاد الوظيفي وغيرها من الإرشادات المطلوبة إلى الطلبة قبل أداء الخدمة الوطنية وبعدها، وسوف نتعاون تعاوناً وثيقاً مع الطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات التعليم العالي للتأكد من عدم تعطل الطلبة الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم العالي بعد أداء الخدمة الوطنية.

وفي ورقة حول «**الخدمة الوطنية: التأثيرات الأمنية والعسكرية**» قال اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني، بأن شهر يونيو 2014 شهد حدثاً تاريخياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل في إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة- حفظه الله-، القانون الاتحادي رقم (6) بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية. وقد لقي القانون ترحيباً كبيراً من جميع الشرائح في مجتمع الإمارات؛ فقد جاء القانون ليلبي تطلعات الشباب الإماراتي إلى خدمة وطنهم والتعبير عن الحب الكبير للقيادة والوطن، فضلاً عن أنه أسهم في تعزيز ثقة الإماراتيين كافة بقيادتهم الرشيدة التي تستشرف المستقبل دائماً، وتسعى إلى تمكين الدولة وتحصينها في وجه التحديات الكبيرة التي تلقي بظلالها على منطقتنا كلها.

مؤكداً بأن قانون الخدمة الوطنية يعد من أهم المشروعات الاستراتيجية التي تستطيع تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. وقد حقق اتحاد الإمارات السبع تحت راية دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات كثيرة ومشهودة خلال العقود الأربعة الماضية، وما تزال دولتنا تتطلع إلى مزيد من الإنجازات، وتحصد كل يوم ثمار هذه الإنجازات من خلال الشهادات الدولية الكثيرة التي تثني على الدولة، ومن خلال احتلالها مراتب متقدمة في كثير من التقارير والتصنيفات الدولية متفوقة على دول عريقة عدة.

مضيفاً بأنه من المهم هنا أن نؤكد أن إصدار قانون الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكن ردّ فعل على حالة محددة أو حدث طارئ، لأن وجود التحديات في مسيرة أي دولة أمر طبيعي، وهذه التحديات حدثت من قبل، وتحدث في وقتنا الحالي، وستظل مستمرة. ولكن القرار جاء تتويجاً لدراسات ومناقشات طويلة على مدى سنوات عدة.

وفي ورقه حول «**الخدمة الوطنية وتعزيز القوة الشاملة للدولة**» قال الدكتور علي النعيمي مدير جامعة الإمارات العربية المتحدة، إن قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية يعد عنواناً لمرحلة جديدة في مسيرة البناء والتمكين في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لأن هذا القانون جاء بصيغة شاملة ليجسد ما ينبغي أن يتوافر لدى أبناء الوطن وبناته من وعي وانتماء وميول واتجاهات تجعلهم فاعلين ومؤدين لأدوار إيجابية في بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته وحماية منجزاته. وكلّنا يدرك أهمية أن يتم استيعاب الشباب في برنامج وطني يزودهم بالمعارف والمهارات التي تصنع منهم جنوداً قادرين على الوفاء بكل ما قد يطلبه الوطن منهم.

وأكد النعيمي لقانون الخدمة الوطنية فوائد وأهمية كبيرة في حياة الشباب الإماراتي، حيث يعمق معاني الالتزام ويرسخ مفاهيم الجدية في نفوسهم، ويدفعهم إلى الإحساس بالمسؤولية والتحلي بها في حياتهم العملية، فالخدمة الوطنية فخر وشرف لكل مواطن. وهي تصب في مصلحة الوطن، وتحقق الأمن والأمان لهذه الدولة التي تعمل جاهدة على توفير الحياة الكريمة لشعبها، حيث إنها تعمل على تحفيز الشباب للمبادرة وتعميق المشاعر الوطنية لدى الجميع، وتؤدي إلى غرس القيم والمبادئ الوطنية لتهيئة وإعداد أجيال واعية بأهمية الوطن وضرورة حماية أمنه ومصالحه

الوطنية. إن توجيهات القيادة الرشيدة تحرص دائماً على إشراك أبناء الوطن في الدفاع عنه، وحفظ حدوده وحماية مقدراته ومكتسباته.

وفي ورقته حول «**الخدمة الوطنية والاحتياطية بين التطبيق والرؤية الاستراتيجية**» أكد الدكتور علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، أن كل مجتمع يحتاج إلى حماية حاضره ومستقبله ومكتسباته الوطنية، وهي مهمة لا تقع على عاتق من يمتهن العمل العسكري فقط، بل تمتد لتشمل أبناء المجتمع كافة، ولاسيما أنّ الأمن بات مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية، لأن التنمية والاستقرار يرتبطان بشكل وثيق بمدى توافر مقومات الأمن؛ أي إن فاعلية الأفراد في مجتمعاتهم، تعتمد على مدى شعورهم بالطمأنينة سواء على أنفسهم وأسرهم أو على ممتلكاتهم. وقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2014 قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية، بالاعتماد على المادة 43 من دستور الدولة التي تنص على أن الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن، وأن أداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون.

وأضاف، بأن قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية يشكل لحظة مضيئة في تاريخ الإمارات وضرورة قصوى في ظل ما يشهده العالم اليوم من أحداث أصبح من الصعب علينا كأفراد أو مؤسسات أو متخصصين فهمها بشكل صحيح. كما أن هذا القانون يسهم في تحقيق مستهدفات استراتيجية إذا ما تم التخطيط لها واستهدافها، فإن الأهداف الاستراتيجية الأسمى لهذا القانون تتمثل في مفهوم حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسيادتها، وتعزيز قدرات قواتنا المسلحة وكفاءتها. كما أنّ هناك انعكاسات إيجابية أخرى للقانون المذكور تتمثل في

إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب، وتعزيز الثقة، واحترام الذات، وبناء شخصية الشباب، والسلوك المنضبط.

وفي ورقته حول «**ركائز الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة**» أشار الدكتور علي بن تميم المستشار الثقافي والإعلامي بمكتب سمو نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، أمين عام جائزة الشيخ زايد للكتاب، رئيس تحرير موقع 24 الإخباري، إلى أن أهمية قانون الخدمة الوطنية الذي كان وليد الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وقال إن هذا واحدٌ من الأمثلة المضيئة التي نلتقي فيها رؤية الحاكم مع تطلعات الإماراتيين، حيث إن تطور الدولة والمجتمع وتطور مفهوم الهوية جعلا من هذه الخطوة أمراً بديهياً، فاستقبله الشباب وهم المعنيون بالأمر بلهفة وسعادة، إذ شعروا بأنه باتت لهم فرصة أكبر للمساهمة في بناء الوطن، وإذا أضفنا إلى ذلك التحديات الكبيرة التي تعصف بعالمنا على النحو الذي نراه فسنجد أن الهوية بكل أبعادها ومعانيها كافة هي أكثر ما نحتاج إليه في هذا السياق.

وأضاف، لقد ارتقينا وأنجزنا من خلال التمسك بالهوية، ولن نحافظ على ما أنجز من دون المزيد من التشبث بالهوية الوطنية التي هي مصدر قوتنا وثباتنا ووحدتنا. وقد رأينا خلال السنوات القليلة الماضية وعبر ما شهدته منطقتنا من أحداث جسام كيف تجلت مفاهيم الهوية الإماراتية، وكيف مورست آفاقها وتعددت؛ ذلك أن الهوية الوطنية في العالم الذي نعيش فيه لا تعني الانغلاق والتشدد، بل تعني الانفتاح والانخراط في التفاعل مع القيم العربية والعالمية، وذلك لا يضرها في شيء، بل يحصنها، فالهوية تعرف ذاتها عن طريق الاختلاف.

وفي ورقة حول «**الأساس الديني للخدمة الوطنية**» قال الدكتور فاروق حمادة، المستشار الديني بديوان ولي عهد أبوظبي إن خدمة الوطن والدفاع عنه والحفاظ على مكتسباته، والسعي الدائم إلى ترقيته ورفعته، من الأمور الجوهرية في الدين الإسلامي؛ لأنها مرتبطة بالوجود ومستندة إلى الفطرة. فمن الفطرة التي فطر الله الناس عليها حبّ الذات والوجود والاستمرار، وهذا أصلٌ لحب الأهل والقبيلة والوطن، وهذا الحب يستلزم الحفاظ عليهم والدفاع عنهم.

وأكد أن خدمة الوطن وحراسته فرض في دين الإسلام على الرجال والنساء من القادرين وغير القادرين؛ لأنهم على قلبٍ واحد ويتوجهون لهدفٍ واحد هو حماية وجودهم ومستقبلهم، وأن قانون الخدمة الوطنية في دلالاته ومقاصده، ينبثق من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهديه، وأن الاستجابةَ لقانون الخدمة الوطنية – كلٌّ بحسب موقعه – واجب ديني، وقيام بحقٍّ عظيم من حقوق الله تعالى، وعبادة من أعظم العبادات.

وفي ورقة بعنوان «**القوات المسلحة في دعم الهوية الوطنية للدول: جمهورية فلندا الشعبية نموذجاً**» أكد الفريق متقاعد ماركو جوهاني كولي، المستشار بمكتب سمو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن فنلندا تتميز جيداً في أوساط المؤسسات العسكرية بإرادة قوية للغاية للدفاع عن الوطن. وفي موازاة ذلك، فإن نسبة المواطنين الذكور الذين يؤدون خدمتهم العسكرية القائمة على التجنيد هي الأعلى في أوروبا. وهذه هي الحال حتى عندما تكون هناك خدمة مدنية بديلة، والتي قد يختارها أي فرد في أي وقت من الأوقات، قبل الخدمة العسكرية أو في أثنائها أو بعدها.

وأضاف، إن الخدمة الوطنية تبني الثقة في السلطات الأمنية، حيث يدرك الشباب أنهم أجزاء مهمة في تركيبة الأمن القومي، وإن كانوا يثقون بأنفسهم وأقرانهم ورؤسائهم، فبإمكانهم أن يثقوا بالكيان بكامله. كما أنها سوف تسهم الثقة في تعزيز أهم القيم والمحافظة على أمن الوطن واستقراره ونجاحه، وكذلك لأجل أجيال المستقبل، وهذا هو الإرث الرئيسي للخدمة الوطنية.

وفي ورقة حول «**الخدمة العسكرية الإلزامية: بعض الدروس المستفادة من التاريخ**» أكد الدكتور ناثان جورج تورونتو عضو هيئة التدريس بكلية الدفاع الوطني أن في عصر تتخلى فيه معظم الدول عن التجنيد، فإنه من دواعي الإشادة بروح الابتكار لدولة الإمارات سنها قانون الخدمة العسكرية الوطنية. وإذا كان التاريخ دليلاً هنا، فمن المرجح أن تكون ثمة تحديات، ولكنها ليس عصية على الحل. ويكمن المفتاح في تفاصيل البرنامج. ومن خلال دراسة تاريخ الخدمة العسكرية الإجبارية، يمكن لمنظمي الخدمة الوطنية بناء برنامج يتناسب مع الثقافة والتقاليد والأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعد: فنحن في القوات المسلحة الإماراتية سنظل دوماً أوفياء لوطننا وقيادتنا الرشيدة، واضعين نصْب أعيننا، مقولة سيدي الفريق أول سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وليّ عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتي قال فيها: «إننا مدعوون الآن للعمل سوياً لمواجهة التحديات والتهديدات المتربصة بأمننا واستقرارنا، وبذل كلّ الجهد للحفاظ على مكتسباتنا، والتمسك باستراتيجيتنا للتنمية المستدامة، والالتفاف حول قيادتنا، والالتزام بولائنا لقيادتنا ووطننا ومجتمعنا، حفاظاً على وحدتنا وتماسكنا وترابطنا، فنحن جميعاً شركاء في هذا

الوطن، نتعاضد كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً».

كما أننا في مجلة «درع الوطن» نرى أن هذا الإصدار ما هو إلا امتداد لنشاط بحثي علمي نسعى لمواصلته وتعميقه، تعزيزاً لدور الإعلام العسكري وتأكيداً على اهتمام قواتنا المسلحة بالجانب العلمي والأكاديمي في أداء رسالتها الوطنية السامية، إننا نأمل أن يسهم هذا الكتاب في نشر الوعي المعرفي وإثراء النقاشات العلمية في هذا الموضوع.

وختاماً، يطيب لهيئة تحرير مجلة «درع الوطن» أن تتقدم بكل الشكر والتقدير لكل من أسهم في صدور هذا الكتاب، ولكل العاملين في الإعلام العسكري على ما بذلوه من جهد مقّدر في إصدار هذا الكتاب على النحو الذي نرجو ونأمل، وبما يليق بانتمائنا الذي نفخر به إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

يوسف جمعة الحداد
رئيس التحرير

التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة

معالي محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

- أكمل دراسته الجامعية من جامعة سيراكيوز بولاية نيويورك الأمريكية تخصص علوم سياسية.
- رئيس مجلس دبي الثقافي سابقاً.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للإعلام سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة ندوة الثقافة والعلوم منذ تأسيسها حتى عام 2001.
- حاصل على جائزة الدولة التقديرية فرع الآداب بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- أصدر عدد (13) مجموعة قصصية.

في هذه المرحلة التاريخية، التي تتزايد فيها أبعاد المخاطر والتحديات المهددة لسلامة وطننا ومنطقتنا الخليجية وعالمنا العربي، ما أحوجنا إلى البحث في كل ما يحصن دولتنا ومجتمعنا، وإلى تضافر جهود المؤسسات كافة، للحفاظ على أمن الدولة واستقرارها.

ولاشك في أن قضية الهوية الوطنية تعد واحدة من أهم القضايا الوطنية في ظل التحديات المتعاظمة التي تواجه استقرار الأوطان، ونماء الشعوب، واستثمار طاقات الدولة ومواردها البشرية والاقتصادية.

وقد أبدت الدراسات والعلوم الاجتماعية اهتماماً أساسياً بأبعاد الهوية الوطنية، واعتبرتها المدخل الرئيسي للقيم التربوية، والثقافية، والاقتصادية والفلسفية لأي مجتمع. فالاستقرار، والأمن، وتقدم الأمم رهين بمدى تجذر الهوية الوطنية في مواطنيها، وقدرتهم على التلاحم السياسي والمجتمعي لتحقيق أهداف النماء والتطور.

والهوية الوطنية كمفهوم اجتماعي يعني الانتماء، والولاء، والإخلاص، والعطاء المبذول من المواطنين، كلٌّ في موقع عمله وفق استثمار أفضل القدرات لرفعة شأن الوطن. وهذا المفهوم هو الذي تفرع عنه مفهوم المواطن المسؤول، أو المواطنة المنتجة. فلا يكفي أن ينتسب الإنسان إلى جنسية دولةٍ ما من دون أن يحمل المضامين الثقافية، والعقائدية، واللغوية، والسياسية لهذه الدولة، ويعمل على تعظيمها وإعلاء شأنها في كل عمل، أو مناسبة.

والأوطان لا تبنى فقط بالمشاعر، والأحاسيس، والعواطف. وهو ما يعبر عنه بالجانب النفسي في الهوية الوطنية، وإنما لابد من اقترانها بطاقات وإمكانات يتم تسخيرها من كل مواطن. وهو ما يعبر عنه بالجانب العملي للهوية الوطنية. فالهوية الفطرية التي

يشير إليها علماء الاجتماع بأنها المشاعر الإيجابية للفرد تجاه أسرته، أو عشيرته أو قبيلته لابد أن يلازمها الهوية الوطنية التي تسمو فيها المشاعر والأحاسيس إلى الولاء والانتماء للوطن.

إن الهوية الوطنية في تطبيقاتها العملية تعني الإيمان بالهوية المؤسساتية، التي تعني بذل كل جهد ممكن وكل طاقة متاحة في مؤسسات الدولة أو في أعمال الفرد وتسخيره لصالح الدولة. وهذا ما يفرق بين مفهوم المواطنة، والوطنية اللذين هما جناحا مفهوم الهوية. فالمواطنة تعني الانتساب إلى الدولة- في حين أن الوطنية تعني العمل والفعل الصالح للدولة. ومن ثم فإن المواطنة يقترن بها الانتماء أي الانتماء إلى الأسرة، أو القبيلة، أو العشيرة، وأخيراً إلى الدولة، في حين أن الوطنية يقترن بها الولاء، وتعني تغليب مصلحة الوطن على مصلحة الفرد وفق المصلحة المشتركة والمصير الواحد. فالفرد في الولاء يدرك أن مصيره، ومصلحته، وتقدمه مقترنٌ بنماء الوطن واستقراره وتنميته.

الهوية الوطنية والاستقرار

إن لمفهوم الهوية الوطنية دوراً كبيراً في ترسيخ استقرار المجتمعات ونمائها، الأمر الذي يتطلب العمل على مواجهة المخاطر المتنامية، والتحديات المتزايدة التي تواجه هذا المفهوم. وهي بطبيعتها تحديات ومخاطر لم تكن معهودة من قبل نظراً إلى اضطراب أوضاع الإقليم العربي، وتعقد السياسات الدولية، وسيادة العولمة الثقافية، والحضارية والعلمية التي تحاول أن تنزع عن الأوطان خصائصها وثوابتها الرئيسية لمصلحة معتقدات يُدعى أنها عالمية.

ودولتنا الشابة لم تنشأ من فراغ، وإنما قامت على تاريخ عريق وشعب أصيل

وأسس راسخة من الثوابت والقيم والتقاليد الموروثة، بالإضافة إلى ما أكسبنا إياه الآباء المؤسسون لهذه الدولة، وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، من قيم الوطنية والتفاني في العمل والتضحية بكل ما هو نفيس لمصلحة المجموع من أجل بناء دولة قوية مستقرة يشار إليها بالبنان في الرقي والتقدم، وهي المسيرة التي يرعاها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه حكام الإمارات.

الخدمة الوطنية: قيم وآمال وطموحات

إن صدور القانون الاتحادي بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية جاء عاكساً لقيم الوطنية، والولاء، والانتماء، والتنشئة الوطنية الإيجابية. ومحققاً لإدراكات أبناء الوطن في تحمل المسؤولية المشتركة، وتنمية قدراتهم الذاتية تجاه كل متربص، أو مغرض، أو طامع يهدد تراب هذا الوطن. كما أن هذا القانون يحقق الوحدة الوطنية في العيش والمصير بأسمى معاني التضامن والمشاركة الإيجابية. بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم المواطنة المنتجة لا يمكن أن نلمس مضمونه، أو نتائجه إلا من خلال الخدمة الوطنية التي تعد وسام شرف لكل منتسب إليها؛ لأنها هي الأكثر قدرة على تجسيد العمل الجماعي في نطاق المصلحة العامة المجتمعية. كذلك فإن هذا القانون يعد ترجمة عملية وواقعية لما قاله صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بأن «هذه الأرض الطيبة تحرسها عناية الخالق وتجمعها عزائم الشباب وسواعدهم». وها هي ذي عزائم شباب الإمارات تتوحد جميعاً في نسق وطني مشترك بمقتضى أحكام هذا القانون للذود عن هذا الوطن مسلحة بالتأهيل والتدريب والخبرة العملية.

تحديات داخلية وخارجية

إن مسيرتنا، شأن كسائر مسيرات الأوطان والأمم تواجه بتحديات وطنية، وإقليمية ودولية. فعلى الصعيد الوطني، وعلى الرغم من أن المؤشرات والمعايير الدولية تضع دولتنا في أولى مراتب دول العالم من حيث السعادة، والتنمية البشرية والاقتصادية بمجالاتها المتعددة، فإن هذه التصنيفات الدولية تضع علينا مسؤولية مشتركة في بذل المزيد من الجهد، والتفاني، والإخلاص في أداء ما نكلف به. ولعل أول التحديات في هذا الشأن هو الارتقاء بقدراتنا العلمية والثقافية والتكنولوجية بحيث تكون هناك قدرات وطنية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ومتطلباتها كافة.

التحدي الثاني الذي أريد أن أشير إليه هو مواجهة التشدد والغلواء الفكري والديني. فإذا كانت الهوية الوطنية هي الصانعة للولاء الوطني الذي يحقق استقرار المجتمع وتقدمه، فإن الأديان السماوية، والأفكار الإنسانية تحمل بين جوانبها كل الخير لبناء الأوطان. وعلينا التنبه والاحتراس من تلك الأفكار المغلوطة، والادعاءات الفكرية والدينية التي تهدم الأوطان، وتفرق أهاليها، وتشتت طوائفها وجماعاتها، فمثل هذه الادعاءات كالسوس الذي ينخر في تماسك الأوطان فيحيلها إلى هشيم محتضر.

التحدي الثالث هو الحفاظ على القيم الموروثة بتقاليدها وعاداتها، وقيمها الإسلامية العربية الأصيلة. فالتقدم والتطور الذي يقطع الصلة بالماضي إنما هو تطور هش لا يعبر عن تطور شخصية الإنسان. فالحداثة في مفهومها العلمي تعني الانتقال بالمجتمعات من مرحلة إلى أخرى على أن تحمل كل مرحلة تالية الخصائص الإيجابية للمرحلة التي سبقتها.

أما على الصعيد الإقليمي، فلعلنا جميعاً ندرك طبيعة الاضطراب في عالمنا العربي، وما تمخض عنها من تفتت الأوطان، وتشريد الأهالي، بالإضافة إلى مئات الألوف من القتلى، والجرحى والثكالى والأيتام. وصاحب كل ذلك انتشار الجماعات الدينية المتطرفة التي تسعى إلى إيجاد أرض ومأوى لها، الأمر الذي يهدد دولنا العربية كافة.

ونحن لسنا بمنأى عن إقليمنا العربي، ولذلك فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى إحياء مفاهيم الهوية الوطنية وثوابتها الراسخة حتى نعبر بأمان من هذه الأنواء العاصفة التي تهب على منطقتنا العربية. فهويتنا الوطنية هي سلاحنا الأقوى للتغلب على كل ما يجنب الوطن من آثار ونتائج ما تشهده الكثير من دولنا العربية.

إن تلاحمنا السياسي يعد من أبرز مفاهيم الهوية الوطنية، فلنصطفّ جميعاً بتآزر وتكاتف خلف قيادتنا الرشيدة، وحكومتنا الوطنية في كل قراراتها وسياساتها؛ لأنها هي الأقدر على التعبير عن الضمير الوطني العام، والمصلحة الوطنية المشتركة.

ولا شك في أن ولاءنا الوطني الذي نعلي فيه مصلحة الوطن العليا على كل مصلحة ذاتية أو شخصية قد تم تجسيده في قانون الخدمة الوطنية الإلزامية الذي يمثل رافداً مهماً لتعزيز الولاء الوطني.

ومن ثم فإن التلاحم السياسي والاجتماعي، والولاء الوطني، وهي أهم مفاهيم الهوية الوطنية تعد السد المنيع لدرء كل شر أو أثر غير مرغوب فيه جراء الاضطرابات المنتشرة في العالم العربي.

أما على الصعيد الدولي فقد اختلطت المبادئ القانونية الدولية المستقرة وتداخلت، ما أدى إلى تخبط السياسات الدولية التي أعلت من لغة المصالح الضيقة على المصلحة الإنسانية الدولية المشتركة. ولذا لم يعد مجدياً في حال وجود أي همٍّ

وطني، أو تهديد للوطن أن يتم التعامل معه باللجوء إلى المؤسسات الدولية فقط، أو استدعاء فكرة الأمن الجماعي الدولي الذي تعبر عنه الأمم المتحدة. وإنما أبناء الوطن هم وحدهم المعنيّون بالذود عن وطنهم في مواجهة أي تهديد، أو تحقيق أي مصلحة. ودليلنا على ذلك الإخفاق الذريع للمؤسسات الدولية والإقليمية في حل أزمات دول العالم مما ترتب عليه ضياع الشعوب، ومقدرات الأوطان، ومكتسبات الأجداد.

إن يقظة شبابنا وتأهبهم الدائم للدفاع عن الوطن، والتمسك بوحدتنا الوطنية وقيمنا الإيجابية هي الضمان لنا، لكي تبقى دولة الإمارات العربية المتحدة دولة والأمن والرخاء والاستقرار، في ظل قيادتنا الرشيدة التي تبذل دائماً الغالي والنفيس في سبيل عز ومجد ورفعة وطننا الحبيب وشعبنا الكريم.

الخدمة الوطنية تكليف وتشريف ومسؤولية

اللواء الركن طيار
أحمد بن طحنون آل نهيان
رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية

- إلتحق بالقوات المسلحة في عام 1991.
- تخرج من كلية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية.
- حصل على درجة البكالوريوس في التخطيط والإحصاء من جامعة الإمارات.
- حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي من جامعة تافتس بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ماجستير في إدارة الموارد.

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة مرموقة إقليمياً وعالمياً، وذلك بفضل السياسة المتوازنة والحكيمة التي تنتهجها الحكومة الرشيدة بقيادة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، وأصحاب السمو حكام الإمارات، وسيدي الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتي جعلتها محل تقدير واحترام من قبل المجتمع الدولي، فدولة الإمارات العربية المتحدة دولة تؤمن بالحريات، وتناصر الحق، وتدعم القضايا الإنسانية والاجتماعية، وتتمسك بحقها في المحافظة على سيادة أراضيها وحمايتها من أي اعتداءات، لا قدر الله، ولديها نهج راسخ يقوم على الاتزان والاعتدال، بالإضافة إلى أنها دولة مؤثرة في الاقتصاد العالمي بسبب موقعها الاستراتيجي المهم، وما تمتلك من موارد وثروات مادية وبشرية.

ودولة الإمارات العربية المتحدة دولة محبة للسلام وداعية له، وخير شاهد على ذلك العلاقات الطيبة التي أسستها مع دول الجوار والعالم، ومبادراتها الإنسانية والاجتماعية التي شملت القاصي والداني في شتى دول العالم، وهذا نهج راسخ توارثته القيادة الرشيدة عن المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، صانع تاريخ أمجاد الأمة وبانيها.

وتؤمن الدولة بأهمية الانفتاح على العالم الخارجي وأثره في مسيرة التنمية المستدامة، وتدرك أنّ هذا الانفتاح يترتب عليه العديد من التحديات، ومنها التأثير في السلوكيات والقيم والهوية الوطنية، لذا نراها تنتهج مبدأ الموازنة بين الانفتاح – وما يقابله من تطور وتقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسة – وبين الوفاء بمسؤولياتها في المحافظة على تاريخها وموروثاتها الحضارية وأدوات التنمية التي تمتلكها، والتي يشكل الشباب النسبة الكبيرة منها.

فالدولة على يقين تام بأنّ العنصر البشري هو أداة التنمية الشاملة، وهدفها الرئيسي،

لذا ركزت على الكيفية التي تستطيع من خلالها استثمار طاقات هؤلاء الشباب وتنميتهم وتمكينهم وتطويرهم، وجعلهم سفراء للوطن بأخلاقياتهم الحميدة وسلوكياتهم الإيجابية. من هنا جاءت فكرة الخدمة الوطنية التي يُنتظر أن تحقق العديد من الأهداف الوطنية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تركز على العنصر البشري المتمثل بالشباب المواطن لأنها تعتبرهم مرآة الوطن وقادة المستقبل، ونجاحهم وتميزهم سيعزز مكانة الدولة وسيرفع من شأنها ويرتقي بها.

المحاور الرئيسية

الاعتبارات الاستراتيجية للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية

تماشياً مع النهج الحكومي الذي يرتكز على حق الدولة في حماية أراضيها وتعزيز قدراتها الدفاعية والاستثمار الأمثل للعنصر البشري، صدر مؤخراً القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية، والذي جاء بعد دراساتٍ عميقة واطلاعٍ واسع على ممارسات الدول الرائدة في تطبيق نظام الخدمة الوطنية والاحتياطية، وعمل مقارنة بين هذه الممارسات للخروج بنموذج للخدمة الوطنية يتلاءم مع رؤية الدولة وتطلعاتها المستقبلية والأهداف المنشودة من المشروع، فالخدمة الوطنية بمفهومها العسكري موجودة منذ قيام دولة الاتحاد وهذا ما تؤكده المادة (43) من دستور الدولة والتي تنص على أنّ «**الدفاع عن الاتحاد فرضٌ مقدس على كل مواطن، وأداء الخدمة العسكرية شرفٌ للمواطنين ينظمه القانون**»، لذا نود أن نؤكد أنّ فرض الخدمة الوطنية في هذا الوقت تحديداً لا يعني بالضرورة وجود أخطار أمنية حالية تُحدق

بالدولة، بالرغم من أنّ الإعداد العسكري حق مشروع لها، وإنما يستند في صدوره إلى اعتبارات أخرى، منها: حرص الدولة وتمسكها بمسؤولياتها في المحافظة على سيادتها وكيانها، والمكانة المرموقة والتقدير الدولي اللذين حظيت بهما، والإنجازات العظيمة التي حققتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتأكيداً لمسؤولياتها تجاه تمكين الشباب المواطن، وتطويره وتعزيز دوره في مسيرة التنمية الشمولية، واحتوائه والمحافظة على هويته الوطنية. فالخدمة الوطنية مبادرة اتحادية ستدعم التوجهات الحكومية في مجال التنمية البشرية والتعليم والصحة والأمن والمسئولية المجتمعية، وستعزز الروابط الاجتماعية، الأمر الذي سيسهم في ازدهار الدولة وتقدمها، وزيادة قوة المجتمع الإماراتي وتماسكه.

الخدمة الوطنية ودورها الفعّال في ترسيخ قيم الولاء والانتماء والتضحية لدى الشباب المواطن

وضعت الدولة آمالاً كثيرة على مشروع الخدمة الوطنية والدور الفعال الذي سيقوم به لترسيخ قيم الولاء والانتماء والتضحية في نفوس الشباب للوطن وللقيادة، وتحويلها من شعارات رنّانة وهتافات ومشاعرٍ وجدانية إلى سلوكيات حقيقية وإيجابية، ولا ننكر أنّ هذه القيم الوطنية موجودة ومتأصلة في نفوسنا جميعاً شيباً وشباباً، لكن الخدمة الوطنية تمثل الفرصة الحقيقية لترجمة هذه القيم إلى سلوكيات فعلية، وستساعد المناهج التدريبية الوطنية والدينية والأمنية التي تم وضعها على أيدي متخصصين في تحقيق ذلك، كما ستعزز التمارين الأمنية والتدريبات العسكرية والأنشطة اليومية التي سيمارسها المجندين الانضباط والالتزام والحس الأمني لديهم، وستقوي انتماءهم وولاءهم للوطن وللقيادة، وستحفزهم لبذل المزيد من العطاء، وستكرس مفهوم المواطنة الصالحة لديهم، باعتبارها التطبيق العملي لوطنيتهم، وبعد انتهاء المجند من أداء الخدمة الوطنية سيصبح لديه رصيد كبير

من قيم المواطنة الصالحة التي تجسد ولاءه وانتماءه الحقيقي للوطن كاحترام القوانين والأنظمة والعادات والتقاليد، وإدراكه لحقوقه والتزاماته، والحفاظ على ممتلكات الوطن، وحماية مقدراته ومكتسباته والاستعداد للتضحية في سبيله، وبالتالي سيدرك المجند أن قيم الولاء والانتماء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل عمل مخلص دؤوب نافع ومفيد للوطن.

كما أنّ الخدمة الوطنية من شأنها تعريف الشباب برؤية الدولة وتطلعاتها وتوجهاتها المستقبلية وأهدافها السامية والدور المناط بهم لتحقيقها، وسترسخ في أذهانهم ووجدانهم أن خدمة الوطن شرف عظيم ووسام يجب أن يتنافس الجميع لنيله، وسيدرك الشباب أنّ الخدمة الوطنية هي لحظة البر بالأوطان؛ لأن الأمن والاستقرار والعيش الكريم والرفاهية التي ننعم بها اليوم لم تكن وليدة المصادفة بل هي ثمرة العمل المضني والجهد الدؤوب وسلسلة التضحيات التي قدمها رجال الوطن المؤسسون المخلصون الذين قدموا الغالي والنفيس من أجلنا نحن. لذا، فنحن ملزمون أخلاقياً إن أردنا الحياة الكريمة الآمنة والمستقرة لنا وللأجيال القادمة من بعدنا بأن نحمي الوطن، ونحافظ على مقدراته ومكتسباته، ونذود عن حماه، ونتنافس في صناعة مستقبل واعدٍ ومشرقٍ له.

الخدمة الوطنية ودورها في غرس منظومة قيم متكاملة لدى الشباب المواطن، والتنشئة الوطنية السليمة

إنّ المتمعن في هذا المشروع الوطني وأهدافه السامية، يدرك بأنّ السلاح بمفهومه العسكري ليس الأداة الوحيدة للدفاع عن الوطن، بل هناك أسلحة أكثر تأثيراً وفاعلية في دعم المنظومة الأمنية والحفاظ على المكتسبات والمقدرات الوطنية، فالتنشئة الوطنية السليمة، وإعداد جيل من الشباب المواطن القوي الواثق بنفسه

المؤمن بقدراته والواعي بحقوقه والتزاماته سلاحان يفوقان غيرهما من الأسلحة، وهذا ما سيحققه مشروع الخدمة الوطنية، والذي يعتبر أداة استراتيجية ستعمل من خلال مناهج التدريب النظري والعملي على غرس منظومة قيم متكاملة لدى الشباب، تجعلهم أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم وقياداتهم، هذه المنظومة سترسخ لديهم مبدأ المشاركة والعمل بروح الفريق الواحد لما فيه تقدم البلاد، وستزيد الروابط الاجتماعية قوة ومتانة، وستجعلهم أكثر احتراماً للوقت، وأكثر تقديراً لوالديهم ورؤسائهم وقادتهم، وسيصبحون بذلك نموذجاً يحتذى به في الانضباط والتنظيم والالتزام، كما ستسهم الخدمة في إنارة عقولهم وتوسيع مداركهم لاستقبال الحقائق وقراءة الواقع الذي تعيشه دولتهم والعالم من حولهم بعقلانية، وستمكنهم بالتالي من التعامل مع التحديات بمختلف أنواعها (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية) بطريقة متزنة، والتعامل معها بحكمة ومنطق، كما ستساعد المواد الأمنية التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض على تحصين الشباب المواطن ضد التيارات الفكرية الهدامة والمعتقدات الدينية المتطرفة التي تدعو في ظاهرها إلى الدين والكمال، وتخفي في باطنها المكيدة للوطن والمواطن، فالخدمة الوطنية ستعلم الشباب المواطن كيفية التمييز بين الأفكار البناءة والهدامة التي تنطوي على الإساءة للوطن وللقيادة والاتحاد، وتهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإشغال الشباب عن دورهم الحقيقي تجاه الوطن ورفعته وتقدمه وازدهاره.

الخدمة الوطنية والاستثمار الأمثل للعنصر البشري

تَعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة العنصر البشري هدف التنمية الرئيسي، وثروة الوطن الحقيقية التي من خلالها يمكن الاستفادة من جميع الموارد الأخرى المتاحة، والتي لا قيمة لها من دون وجود الكادر البشري المؤهل والمدرب. والخدمة الوطنية

من خلال التدريب التخصصي الذي تشتمل عليه ستعمل على تدريب شباب الوطن، وتأهيلهم وتطويرهم، وصقل مواهبهم، وإكسابهم المهارات التي من شأنها تحويلهم إلى أدوات بناء فعّالة، وإعدادهم لتولي المناصب القيادية في الدولة، كما ستمكنهم من نقل المعارف والخبرات التي اكتسبوها في أثناء الخدمة الوطنية إلى مؤسساتهم الأم أو للوظائف التي سيلتحقون بها مستقبلاً، الأمر الذي يدعم عمليات التوطين في القطاعات الحكومية والخاصة كافة؛ فالخدمة الوطنية تعتبر رافداً أساسياً للعنصر البشري المتميز بقدرته على البذل والعطاء في السلم والحرب، وفي أي ظرف استثنائي أو طارئ، لا قدر الله، كما ستضمن الخدمة دعم استمرارية الأعمال في القطاعات الحيوية في الدولة بأيدٍ وطنية أمينة على مصالح الوطن.

ونود التأكيد هنا أن اهتمام الدولة باستثمار العنصر البشري لا يقتصر على وسائل التمكين والتطوير والتدريب، بل يتعدى ذلك من خلال التركيز على التنشئة البدنية والصحية والنفسية السليمة للمواطن ليكون عنصراً منتجاً ومؤثراً وقادراً على العطاء بكفاءة واقتدار، ومن المتوقع أن تعمل الخدمة الوطنية على هذا الجانب من خلال تعويد المجندين على أساليب الحياة الصحية السليمة، والابتعاد عن العادات الغذائية السيئة، وذلك باتباع نظام للياقة البدنية ومنظومة غذائية متكاملة والتمارين والتدريبات الرياضية التي سيخضع لها المجندون بالتدريج وفقاً للخطط المعدة لذلك، والتي ستسهم في رفع مستوى اللياقة البدنية والصحية والنفسية لديهم، وستتصدى للعديد من الأمراض المزمنة كالضغط والسكري الناجمة عن العادات الغذائية السيئة، وسيسهم ذلك في تخفيف الأعباء التي تتكبدها الدولة لتطوير خدماتها الطبية.

الولاء للوطن وللقيادة «كلٌّ لا يتجزأ»، وطاعة ولي الأمر واجب ديني وأخلاقي أكدته تعاليم ديننا الحنيف

من أهم السمات المميزة للمجتمع الإماراتي قوة الروابط الأسرية والاجتماعية ومتانتها، وتمسك المواطنين بالقيم والعادات والتقاليد التي نشؤوا وتربوا عليها، واعتزازهم بجذورهم التاريخية الأصيلة. ويظهر ذلك جلياً في التفافهم حول القيادة الرشيدة في كل الظروف والمناسبات، ومنبع ذلك إيمانهم الأكيد بأنّ هذا الترابط من شأنه تعزيز مكانة الدولة والمحافظة على أمن الوطن واستقرارهم واستمرارية عجلة التقدم والنماء.

فالأسرة الإماراتية ومنذ القدم لعبت دوراً محورياً في غرس مبدأ الطاعة لولي الأمر في نفوس أبنائها؛ فالطاعة تكون أولاً لله وللرسول، ومن ثم لولي الأمر أي الحاكم الذي يسير شؤون البلاد والعباد. وقد استندت في زرع هذه القيمة إلى تعاليم ديننا الحنيف، وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم». وهذه السلوكيات الفطرية أثمرت جيلاً صالحاً يعي معنى الوفاء والطاعة والولاء، جيلاً يفزع بشجاعة وبسالة وقت النداء، جيلاً يوقر الكبير ويطيع حاكمه وولاة أمره والقائمين على تصريف شؤون البلاد؛ لأنه على ثقة تامة بأنهم يريدون العزة والرفعة والكرامة له وللوطن.

ولا ننكر أنّ التطور والانفتاح على العالم الخارجي بكل مزاياه وإيجابياته أثر سلبياً في بعض الجوانب الاجتماعية، وشوه القيم الوطنية لدى فئة قليلة جداً من أبناء الوطن، الأمر الذي استلزم تكاتف جميع الجهود على المستوى الوطني للتصدي لهذه السلوكيات الغريبة عنا وعن شيمنا وإعادة هذه الفئة المغرر بها إلى جذورها ومبادئها الوطنية. وتعتبر الخدمة الوطنية إحدى المبادرات الوطنية التي ستسهم – من خلال المواد والتدريبات والأنشطة والمحاضرات الأمنية والتوعوية التي سيخضع

لها المجندين- في تصحيح هذه المفاهيم، وإعادة ربط الشباب بوطنهم، وزيادة التلاحم بينهم، وتغليب مصلحة الوطن على أي مصالح شخصية أخرى؛ لأن الولاء للوطن «كلٌ لا يتجزأ»، ولا نقبل بأن يكون ولاؤنا لوطننا ولقيادتنا قضية نساوم عليها أبداً.

رسالة إلى شباب الوطن الشرفاء الأمناء

أذكر شباب الوطن الشرفاء الأوفياء المخلصين بأنّ الدولة لم تألُ جهداً في توفير مقومات الأمن والاستقرار والحياة الكريمة، وتقديم كل ما من شأنه دعمكم وتمكينكم وتطويركم، كما أنها وضعت ثقتها الغالية فيكم، وعقدت عليكم الآمال لحمل راية الوطن، فكونوا رجالاً كما عهدناكم وتحملوا المسؤولية، واستوصوا بأوطانكم خيراً؛ لأن ما ستزرعونه اليوم سيقطف ثماره غداً أبناؤكم وأحفادكم فأحسنوا الصنيع مع الوطن واجعلوه الأول دائماً.

أيها الشباب كونوا أقوياء، وتسلحوا بالعلم والمعرفة تهابكم الأمم، كونوا أقوياء بفكركم وإنجازاتكم وولائكم، وإياكم أن تضعفوا أمام أي تيارات هدامة؛ لأنها تريد بكم وبوطنكم الشر والسوء، ولا تلتفتوا لأي شيء يضعف عزائمكم وإرادتكم أو يشغلكم عن رسالتكم وواجبكم تجاه الوطن، وأكملوا مسيرة البناء والتطوير والإعمار؛ لأنها طريقكم نحو مستقبلكم المشرق.

وأخيراً، حفظ الله الوطن، وحفظ سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة. والآمال معقودة على شباب الإمارات الذي سيجسدون في مشروع الخدمة الوطنية النموذج الذي يُحتذى به في الأخلاق والقوة والعزيمة والإصرار والتحدي.

التأثيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات

معالي الدكتورة أمل القبيسي

النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي
عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي
مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم

- دكتوراه في الهندسة المعمارية بدرجة امتياز من المملكة المتحدة 2000.
- بكالوريوس في الهندسة المعمارية بدرجة امتياز من جامعة الإمارات 1993.
- خبرة أكاديمية ومهنية في مجال التعليم لمدة 18 عاما.
- حاصلة على جائزة أبوظبي لعام 2008 وعلى وسام شرف أبوظبي.
- حاصلة على جائزة الشرق الأوسط للتميز للقيادات النسائية.
- حاصلة على جائزة راشد للتفوق العلمي عام 2000.

أصدرت دولة الإمارات قانونا بشأن الخدمة الوطنية الاتحادية يفرض خدمة وطنية عسكرية إلزامية على جميع مواطنيها بين سن 18 و30 عاماً، وسمح للفتيات من العمر نفسه اختيارياً بالانضمام إلى الخدمة. وفي حين أن دولاً عديدة في العالم تفرض الخدمة الوطنية العسكرية الإجبارية على مواطنيها فإن حداثة التجربة في الدولة فتحت حواراً إيجابياً في المجتمع حول مختلف تأثيرات القانون الاجتماعية والثقافية والتربوية، ووجد القانون ترحيباً كبيراً بين المواطنين، ولاسيما أن شعب الإمارات أثبت أنه أحد أشد الشعوب التصاقاً بقيادته وبوطنه. وإن تكريس مبادئ الدفاع عن الدولة كواجب مقدس وأحد أسمى الواجبات الوطنية هو ترجمة صادقة لهذا الالتحام بين الشعب وقيادته وحبه لوطنه.

الخدمة الوطنية: بناء الأمة وبناء الشخصية

لقد أتيح لي فهم القانون من خلال النقاشات الموسعة في المجلس الوطني الاتحادي تمهيداً لإقرار القانون، وكذلك أتيح لي النظر إلى الانعكاسات المجتمعية كوني رئيسة لجنة قطاع التنمية الاجتماعية بالمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، كما أتيح لي الاطلاع على التأثيرات التربوية للقانون كَوْني مديراً عاماً لمجلس أبوظبي للتعليم؛ نظراً إلى اهتمام المجلس بالآثار العملية التربوية، وليس أدواتها وآلياتها فقط.

مفهوم الخدمة الوطنية

صدر القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية، وأشار إلى أن واجب الدفاع عن الوطن هو واجب دستوري صريح أشير له في

المادة رقم 43 من دستور دولة الإمارات التي تنص على «أن الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون».

وقد وضع دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الأسس الواضحة لمفهوم الخدمة الوطنية الإلزامية على النحو الآتي:

أولاً: ضرورة الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وفق ما تم تأكيده في المادة (10) من الباب الأول من الدستور، والذي يتطلب الاستعداد والجهوزية الدائمة وفق العنصر الأول.

ثانياً: تأكيد الدستور على مفهوم أمن الوطن والأمن الوطني، وهو مفهوم متشعب بأبعاده المختلفة حيث لا يقتصر على الأمن الداخلي، فالدراسات السياسية الحديثة تؤكد توسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، أو بتعبير أدق الأمن الوطني العام، الذي يتطلب بدوره وجود مواطن قوي ومدرب وجاهز للدفاع عن متطلبات تحقيق هذا الأمن.

ثالثاً: أشار الدستور إلى الدفاع عن كيان الوطن ضد أي عدوان خارجي، وهو ما تم الاعتماد عليه في تكوين قوات احتياط، وهو ما ينقل مفهوم الخدمة الوطنية الإلزامية من مجرد التدريب أو الاستعداد للقتال إلى مفهوم الجهوزية العسكرية والانخراط المباشر في العمليات المتطلبة لصد أي تهديد أو دفع أي عدوان عن كيان الوطن.

غير أن دولة الإمارات لم تنفرد بتأكيد الخدمة العسكرية الإلزامية. فبالمقارنة مع دساتير دول العالم فإن غالبية الدساتير تنص على مواد متعلقة بواجب

المواطنين في الدفاع عن بلادهم ضد أي عدوان خارجي، وهو ما يسمى «التجنيد الإجباري»، وإن كانت بعض بلدان العالم اتفقت على ترك تنظيم المسألة للقوانين، فإن دولاً أخرى وضعت بعض النقاط المتعلقة بالتجنيد الإجباري في دساتيرها. ومن بين (188) دولة تملك دستوراً في العالم، هناك (117) دولة نصت دساتيرها بوضوح على واجب التجنيد الإجباري لمواطنيها، و(9) دول تتبنى الخدمة العسكرية الإلزامية والطوعية معاً، و(14) دولة تتبنى نظاماً يخير المواطن بين الخدمة العسكرية والمدنية.

وفي حين أن أول تدريب عسكري إلزامي على نطاق واسع كان في سويسرا في القرن السادس عشر الميلادي، بغرض إعداد المواطنين للدفاع عن دولتهم، فإن قانون دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتفظ بتلك الأهداف وإن كان قد أضاف لها الكثير.

إن النظر في الخدمة الوطنية الإلزامية بشقها العملي، والمتمثل في توفير جيل قادر على الدفاع عن الدولة والذود عن حياض الوطن، يجب ألا يجعلنا نغفل عن هدف رئيسي انطوى عليه القانون، وهو مفهوم بناء الأمة وبناء الشخصية.

إن نصوص أهداف القانون أشارت بشكل واضح إلى معاني الهوية الوطنية وقيمها، وما يتفرع عنها من مفاهيم الولاء، والانتماء بالإضافة إلى مفهوم المواطنة. ويشير التأكيد على قيم الهوية الوطنية ومقومات المواطنة إشارة واضحة إلى أن أهداف الخدمة الوطنية تتجاوز تطوير القدرات والإمكانات العسكرية لدولة الإمارات إلى تبني مفهوم بناء الأمة والشخصية.

الخدمة الوطنية وبناء الأمة

يمكن النظر إلى إسهام الخدمة الوطنية العسكرية في بناء الأمة Nation Building من خلال المحاور الآتية:

أولاً: يركز بناء الأمة على الجهود المكرسة لبناء الهوية الوطنية بتطوير أهداف مشتركة تحقق الوحدة بين أفراد المجتمع. ومن هذا المنطلق فإن الخدمة الوطنية تشكل رافداً معززاً لقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، والتي تتبناها رؤية الإمارات 2021 من خلال مبدأ «اتحاد قوي يجمعه مصير واحد». والذي يتضمن اتحاداً منيعاً ومتكاملاً يحمي الإماراتيين. ومن هذا المنطلق فإن الخدمة الوطنية تجمع كل شباب الوطن من جميع إماراته على هدف واحد، وهو حماية الدولة، ما يجعل الخدمة الوطنية أحد أفضل برامج بناء الوحدة الوطنية وبناء الأمة في الدولة. وبالتالي فإن أحد أهم أهداف الخدمة الوطنية هو بناء قاعدة أساسية لترسيخ القيم المجتمعية التي تصوغ هوية الدولة.

ثانياً: من ناحية أخرى، فإن بناء الأمة يتضمن وضع برنامج محدد لصياغة قيم وطنية توضح أبرز ما تقوم عليه تلك القيم. وقد أكد قانون الخدمة الوطنية هذا الهدف بشكل واضح، حيث إن التركيز على قيم الولاء والانتماء ومفهوم المواطنة يحدد أسس القيم الوطنية للدولة، التي تنبع من تكوينها التاريخي ومن قيمها الاجتماعية، وتستند إلى قيمها الدينية والمجتمعية.

ثالثاً: بناء قدرات استجابة سريعة تعد أحد مقومات قدرة الدولة على الاستدامة والصمود ضد مهددات أمنها.

وقد أشار معهد واشنطن في إحدى دراساته إلى أن مؤشر الكفاءة التنظيمية

هو أحد أهم مؤشرات تقييم القوة العسكرية للدول، ويقيس هذا المؤشر «مدى وجود نظام للتجنيد الإلزامي والتعبئة العامة لقوات الجيش والاحتياط في الدولة». وبذلك، فإن إصدار الدولة لقانون الخدمة الوطنية يتماشى مع مؤشرات الكفاءة التنظيمية لتقييم القوة العسكرية، من حيث وجود نظام للتجنيد الإلزامي، كما أنه يتماشى مع مؤشرات قدرة الدولة على الصمود.

رابعاً: ستسهم الخدمة الوطنية في ضبط السلوك السوي لدى معظم الشباب من خلال التدريب العسكري، إذ إن التحاقهم بالقطاعات العسكرية سيساعد على تخريج جيل من الشباب ملتزم في عمله وسلوكياته ومطيع لرؤسائه، ويغرس فيهم الثقة وحب الوطن واحترام الوقت، مع اكتساب مهارات تهيئ الشباب للاعتماد على النفس، والقدرة على تحديد خياراتهم المستقبلية بناء على التجارب التي مرّوا بها في فترة التدريب.

خامساً: سيسهم التدريب على المعدات الحديثة في القوات المسلحة في تكوين منصة لربط التقنية المتقدمة بالحياة اليومية، وتلقّي مواطني الدولة التدريب على استخدام أفضل التقنيات وأحدثها في مجال العمل العسكري، ما يجعل الخدمة الوطنية من أفضل منصات نقل التقنية الحديثة لأفراد المجتمع، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة التعامل مع التقنية الحديثة بين مجمل أسر دولة الإمارات، ما يحقق اختراقاً أكبر للتقنية المتقدمة، وهو أحد الروافد الأساسية لتحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.

الخدمة الوطنية وبناء الشخصية

من ناحية أخرى فإن بناء هوية الأمة يعتمد على بناء الشخصية. وتعدّ الخدمة

العسكرية من أبرز أدوات بناء الشخصية، ولاسيما من حيث الانضباط والالتزام والعمل المشترك، فضلاً عن المهارات التكتيكية والتقنية التي ينطوي عليها العمل الجماعي والعمل مع آليات متقدمة. وقد حددت وزارة العمل الأمريكية، عبر برنامج «أبطال أمريكا يعملون»، أهم المهارات التي يكتسبها العاملون في الجيش والتي يمكن أن تنتقل إلى بيئة العمل، ومنها:

- القدرة على تعلم مهارات ومفاهيم جديدة.
- القدرات القيادية في توجيه الفريق وتحمل مسؤوليته.
- المرونة في العمل بشكل انفرادي أو العمل ضمن فريق.
- القدرة على التعامل مع أشخاص من خلفيات مختلفة، وتنمية مهارات التواصل البشري.
- القدرة على العمل بشكل فعال وسريع في بيئة تتسم بضغوط العمل الكبيرة.
- احترام الإجراءات، وتقبل إجراءات المحاسبة.
- قدرة كبيرة على العمل في التقنية، وفي بيئة عالمية، وتطوير قدرات الابتكار، وحل المشكلات.
- ثقافة عمل عالية ترتكز على مبادئ الإخلاص والتفاني والعمل الجماعي.
- القدرة على تحمل المسؤولية، والتأكيد على إجراءات السلامة وحماية الممتلكات.
- التركيز على إتمام المهمة والإصرار على تحقيق النصر في الظروف كافة.

إن جميع تلك الصفات تجعل من الخدمة المدنية برنامجاً متكاملاً لبناء الشخصية بين الشباب، وهي جميعها صفات تخدم وحدة الدولة وأهداف تنمية الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الانعكاسات الإيجابية الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية على دولة الإمارات

إن مجتمع الإمارات، كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية، يتميز بخصائص وسمات تجمع بين أفراد هذا المجتمع، تم توارثها جيلاً بعد جيل، فمجتمع الإمارات مجتمع قبلي تربط أفراده خصائص اجتماعية واحدة، مثل: الوحدة الدينية والوحدة الوطنية والهوية المشتركة ويتميزون بسمات كالتعاون واحترام القانون.

غير أن وجود برنامج محدد ينخرط فيه جميع شباب الدولة، وبعضهم من الفتيات، سيخلق تأثيراً كبيراً في المجتمع وبعض الممارسات السائدة فيه، والتي يمكن تحديد أهمها في الآتي:

- ترسيخ الوحدة الوطنية: تعدّ الوحدة الوطنية أساس استقرار الدولة ونمائها، وهي أساس قيام أي دولة حديثة، ويرتكز مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين: الركيزة الأولى معنية (بالجانب المعنوي أو السيكولوجي القيمي) الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم. وأساس هذه الروابط: الانتماء وحب الوطن والرغبة في العيش المشترك. والركيزة الثانية تُعنى (بالجانب المادي الإقليمي والقانوني): الذي يرتبط بوحدة الدولة وتكاملها، وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه وترابط مقوماته وعوامل وجود الوطن، وبالتالي فإن انخراط الشباب في الخدمة الوطنية العسكرية سيرسخ لديهم حس الوطن الواحد الذي يدافع عنه ويخدمه جميع مواطني الدولة من جميع إماراتها وقبائلها، وعلى مختلف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية. كما أن التزام الشباب بتلبية نداء الواجب اعتماداً على دستور الدولة يجعل ذلك الدستور جزءاً لا يتجزأ من فهمهم للوطن، ما يرسّخ دور دستور

دولة الإمارات بوصفه مكوّناً أساسياً من مكونات فهمهم الكامل للدولة.

- تكافؤ الفرص: سمح القانون للفتاة الإماراتية بأن تشارك في شرف الاستعداد للذود عن الوطن وتحمل مسؤولية الدفاع عنه. وستؤدي هذه الفرصة التي تمنح للفتيات إلى تعزيز مفاهيم تكافؤ الفرص بين الجنسين التي أقرتها القوانين في الإمارات، سواء في التعليم أو العمل، بشكل أكبر من خلال العمل على حماية الدولة. إن من شأن مشاركة الفتيات في الخدمة العسكرية تمكينهن شخصياً من رفع مستوى ثقتهن بأنفسهن وقدراتهن على أداء أي نوع من الأعمال، ولكن سيكون له تأثير أكبر في النظرة إلى المرأة في المجتمع، وفي رفع مستوى التكافؤ في الفرص بين الجنسين، وهو تغيير مجتمعي سيسهم في إطلاق إمكانيات المرأة في المجتمع، واستفادة الدولة منها بشكل أكبر.
- تعميق الروابط المجتمعية: في الوقت الذي أصبحت فيه العديد من العلاقات الاجتماعية، افتراضية، نظراً إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، فإن «رفقة السلاح «comradery توفر فرصة مناسبة لإيجاد العلاقات بين مختلف فئات المجتمع، حيث إن الشباب الإماراتي من مختلف إمارات الدولة سيتدربون معاً جنباً إلى جنب، وسيتشاركون الأفكار والطموحات، ويتجاوزون المصاعب سوياً، وقد لا يكون أمام هؤلاء الشباب فرصة للالتقاء معاً إلا من خلال خدمة العلم.
- تعميق روح المواطنة: إن قانون الخدمة الوطنية يعد أداة مهمة لبناء المواطنة الصالحة لدى الشاب الإماراتي، إذ إن الخدمة الوطنية تؤسس لمفهوم خدمة العلم وبذل النفس، وهي خطوة مهمة في بناء روح المواطنة عن طريق

بذل الغالي والنفيس للوطن. إن الخدمة العسكرية ستؤسس لروح مواطنة حقة تؤكد دور الأفراد كشركاء رئيسيين في الدفاع عن الوطن وخدمته وبنائه.

- دعم جهود التوطين: سيكون لجهود الخدمة الوطنية تأثير مباشر في دعم التوطين، حيث سيكون الشباب الإماراتي على عتبة الانخراط المبكر في أداء أعمال مختلفة، بعضها يعادل العمل اليدوي، وهو ما سيجعل مواطني الدولة يتجاوزون إحدى العقبات المجتمعية التي تقلل من قيمة الأعمال غير الإدارية. كما أن مجموعة المهارات التي سيكتسبها الشباب والثقافة المجتمعية تسهم في تسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل وسترفع من قدراتهم على الالتحاق بسوق العمل، وكذلك جاذبيتهم في أسواق العمل حيث تعتبر قضية تطوير الموارد البشرية الإماراتية في القطاع الخاص أحد أبرز التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بشكل عام.

وستسهم الخدمة الوطنية في تغيير الفكرة السائدة في أذهان شباب اليوم في مجتمعنا، وهي أن فرص العمل تعني العمل في المكاتب، وليس في وظائف الإنتاج في المصانع، ولا شيء أنجح من الخدمة الوطنية في تغيير عقلية انتظار الحصول على الحقوق والمزايا وتقوية عزم الشباب، ومن شأن الخدمة الوطنية التي غالباً ما تتسم بالجدية والخشونة أن تغيّر تصوراتهم غير الواقعية، وأن تجعلهم يتحلون بالتواضع، وتكسبهم مهارات العمل والتعاون مع الآخرين، وتعلّمهم كيفية ارتقاء سلم النجاح خطوة بخطوة على مدار مسيرتهم المهنية والحياتية، وهي المواقف والسلوكيات الأساسية نفسها التي تسعى إليها جهات العمل في الدولة. وستسهم الخدمة الوطنية في منح الشباب من الخريجين المنخرطين في أداء واجب الوطن القدرة على الخدمة في مجالات متعددة

داخل القوات المسلحة، وهي خدمة في مجالات تقترب من مجالات تخصصهم العملي، ما سيوفر لهم الخبرة العملية المناسبة التي يتطلبها القطاع الخاص من الخريجين. وقد نص القانون صراحة على إعطاء من أنهى الخدمة الوطنية الأولوية عند تعيين الموظفين في الجهات الحكومية في الدولة، وهو ما سيسهم بشكل كبير في توفير فرص عمل أفضل لعدد كبير من الشباب، ما سيسهم في تحقيق جهود التوطين.

- ترسيخ مبدأ الخدمة العامة كقيمة مجتمعية: ستسهم الخدمة الوطنية في نقل مبدأ الخدمة العامة من كونه جزءاً من مسؤوليات الحكومة لتصبح جزءاً من مسؤوليات أفراد المجتمع. ويسهم ذلك في استخدام طاقات المجتمع لتقديم خدمات للمجتمع وإشراك الشباب في مسؤولية الدولة، وهي خطوة أساسية تجاه رفع مستوى المشاركة لدى الشباب وتطوير أدوارهم البناءة في خدمة المجتمع. إن الخدمة الوطنية تعزز مبادئ الخدمة العامة لدى الشباب، وترسخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في نفوسهم. ومن شأن اشتراط أداء الخدمة الوطنية أن يساعد الشباب المواطنين على استيعاب المسؤوليات المترتبة على الانتماء إلى المجتمع واحترامها، وليس الاقتصار على التمتع بمزايا ذلك الانتماء فقط. ومن المطلوب أن يسهم الشباب في الخدمة العامة بالدرجة المطلوبة من الوعي والجاهزية لتمكين الحكومة من أداء مهامها.
- نشر الثقافة الصحية: في العديد من البلدان، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل مسألة البدانة بين الأطفال والمراهقين مشكلة كبيرة للصحة العامة. ومن أسباب هذه المشكلة عدم ممارسة التمارين الرياضية

بانتظام، ووفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن هيئة الصحة-أبوظبي فإن نسبة البدانة بين المواطنين تبلغ 36%، بينما كشفت دراسة مسحية حديثة شملت 1440 طالباً مواطناً في المدارس الحكومية بإمارة أبوظبي أن 34% من الأطفال والمراهقين المواطنين يعانون زيادة الوزن أو البدانة. وأشارت الدارسة إلى أن ذلك الوضع ربما يكون ناتجاً عن الانخفاض الشديد في معدلات ممارسة الأنشطة البدنية لدى طلبة المدارس، وانعكاس ذلك على مؤشر كتلة الجسم. وسيسهم أداء الجميع للخدمة الوطنية في ترسيخ أهمية اللياقة البدنية والصحية كأحد مقومات خدمة الدولة، كما سيسهم في حدوث انخفاض ملحوظ للمعدلات الكبيرة الحالية للبدانة وغيرها من المشكلات الصحية والأمراض كالسكري، لأنه أصبح مطلوباً من الجميع الحفاظ على لياقتهم البدنية من أجل أداء الواجب الوطني، ولا يخفى علينا جميعاً أن الحكومة تتكبد تكاليف باهظة سنوياً لعلاج البدانة ومرض السكري، ومن هنا يبرز دور الخدمة الوطنية في تعزيز الصحة العامة والقوة البدنية لشبابنا.

الخلاصة

إن الخدمة الوطنية، هي كما سميت، خدمة وطنية وليست خدمة عسكرية، فأساسها وأهدافها ونواتجها خدمة للوطن. لذلك، فإننا حين ننظر إلى الجانب الدفاعي والعسكري من الخدمة الوطنية، على أهميتهما، يجب ألا نغفل عن جميع جوانب بناء الأمة وبناء شخصية أبنائها التي تضمها الخدمة الوطنية وتعززها.

فالخدمة الوطنية قد تكون أحد أبرز تجارب بناء شخصية الأمة وترسيخ قيمها في منطقتنا.

إنني كعضوة في المجلس الوطني الاتحادي ومسؤولة عن قطاع التربية والتعليم في أبوظبي أتوقع أن تسهم الخدمة الوطنية في فتح الآفاق لتحرير طاقات شباب الإمارات ومجتمعها، لتحقيق الآمال المعقودة عليهم وللتصدي للتحديات الناشئة.

وإننا، في مجلس أبوظبي للتعليم، نعتزم تنظيم سلسلة من برامج التوعية للطلبة، ولاسيما طلبة الحلقة الثالثة من أجل إعدادهم للخدمة الوطنية، وسوف نوفر برامج الدعم والإرشاد الوظيفي وغيرها من الإرشادات المطلوبة إلى الطلبة قبل أداء الخدمة الوطنية وبعدها، وسوف نتعاون تعاوناً وثيقاً مع الطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات التعليم العالي للتأكد من عدم تعطل الطلبة الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم العالي بعد أداء الخدمة الوطنية.

وسوف يقوم المجلس في المستقبل بدراسة خيارات تنفيذ برامج شبابية أخرى كبرنامج الخدمة المجتمعية الطلابية في إطار استراتيجيات تطوير مهارات الطلبة والرامية إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وتعميق الأواصر بين المواطنين. وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن التعليم يجب أن يسهم دائماً في تحقيق رفاهية المواطنين والمجتمع بصورة مستدامة.

وأخيراً، فإن الدولة التي ترعى شبابها يجب أن يرد الشباب جميلها تجاهها بحمايتها وصونها على الدوام، وهل هناك من طريقة لدى الدولة أفضل من تزويدهم بالمهارات والوسائل اللازمة لفعل ذلك؟ في ظل التغيرات المتواصلة والتحديات التي تواجهنا سوف تمثل الخدمة الوطنية فرصة لإعادة التعريف بجوهر ما تعنيه كلمة «مواطن إماراتي»، والتأكد من أن يعي أجيال المستقبل جيداً التحديات التي سوف تواجهها. وكما ذكرت هنا فإن الخدمة الوطنية

يمكنها ترسيخ الهوية الوطنية بصورة أكبر، وإعادة بناء الرابط بين حقوق المواطنة وواجباتها، واستغلال طاقات الشباب ومواهبهم من أجل تحقيق الأولويات الوطنية. أما فيما يخص البرامج التعليمية والتدريبية الأخرى فسوف يستفيد الشباب فرادى وجماعات من التدريب العسكري، أي سوف يكون له – كما يذكر الاقتصاديون – تأثيرات خارجية. وعلى المستوى الفردي سوف يستفيد الشاب من تعزيز صحته البدنية والعقلية، وذلك علاوة على تعويد الأجيال الشابة على التوحد والنظام والانضباط وتنمية قدراتهم الاجتماعية والنفسية، والأهم هو ما سوف يتحقق للمجتمع العام والمجتمعات المحلية التي من المتوقع أن يطرأ عليها تحسينات كبيرة مقبلة. ومن هذه الزاوية، ينبغي النظر إلى الخدمة الوطنية على أنها دورة لإعداد مواطنين مؤهلين يتسمون بالشخصية القوية القادرة، لذلك فهي نوع من أنواع التعليم المستمر.

وإجمالاً، فإنه لا شك لديّ في أن الخدمة الوطنية هي سياسة عامة استراتيجية وفاعلة، وسوف يكتسب الشباب من خلالها الثقة والشعور بالفخر بوطنهم واتحاده. إن النتائج التي تترتب على صغر حصة المواطنين في سوق العمل لا تقتصر على الآثار الجسيمة التي تقع على سوق العمل فحسب، بل تشمل التسبب في اختلالات اجتماعية وثقافية ومخاطر سياسية أيضاً؛ لأن انتشار البطالة يتسبب بصفة خاصة في مشاعر عدم الرضا التي قد تتحول سريعاً إلى قلاقل اجتماعية. وهناك أمثلة عديدة ظهرت حديثاً في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط على الأخطار المترتبة على عدم إيجاد فرص عمل كافية للشباب.

وفي ظل التوقعات بأن تشتد ظروف سوق العمل بالنسبة إلى المواطنين في ضوء

الزيادة السريعة في أعداد مواطني الدولة من الشباب الذين لديهم سقف توقعات مرتفع، فإن هناك حاجة إلى معالجة مسألة البطالة وتشغيل الشباب إذا أرادت الدولة أن تصبح مستدامة ذاتياً على المدى البعيد، حيث إن أي تنمية اقتصادية أكثر استدامة بالدولة يجب أن تستند إلى كوادر مواطنة فاعلة تمتلك المهارات اللازمة والقدرات المطلوبة.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تُخرج الخدمة الوطنية الشباب العاطل عن العمل من دائرة البطالة فترة من الزمن، غير أن أهمية الخدمة الوطنية ربما لا تكمن في إيجاد الوظائف، ولكن في تسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل.

الخدمة الوطنية: التأثيرات الأمنية والعسكرية

اللواء الركن طيار
رشاد محمد سالم السعدي
قائد كلية الدفاع الوطني

- انضم للخدمة في القوات المسلحة عام 1978.
- حاصل على شهادة الطيران التأسيسي من فرنسا عام 1979.
- حاصل على العديد من الدورات العسكرية داخل الدولة وخارجها.
- شارك في برامج وندوات وورش عمل بجامعة هاردفورد وجامعة الدفاع الوطني الأمريكية.

شهد شهر يونيو 2014 حدثاً في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل في إصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، القانون الاتحادي رقم (6) بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية. وقد لقي القانون ترحيباً كبيراً من جميع الشرائح في مجتمع الإمارات؛ فقد جاء القانون ليلبي تطلعات الشباب الإماراتي إلى خدمة وطنهم والتعبير عن الحب الكبير للقيادة والوطن، فضلاً عن أنه أسهم في تعزيز ثقة الإماراتيين كافة بقيادتهم الرشيدة التي تستشرف المستقبل دائماً، وتسعى إلى تمكين الدولة وتحصينها في وجه التحديات الكبيرة التي تلقي بظلالها على منطقتنا كلها.

وقد عبّر مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة عن سعادتهم بهذا القانون، ولا أدلّ على ذلك مما نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ما رصدته وسائل الإعلام التقليدية من فرح غامر بالقانون. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نعبر عن عميق الامتنان والشكر لقيادتنا الحصيفة على هذا القرار الحكيم الذي يجسد النظرة الثاقبة لقيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله.

ونحاول في هذه الورقة إلقاء الضوء على هذا القانون من خلال ثلاثة محاور، هي:

1) الأمن والتنمية والعلاقة بينهما.

2) دور المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) في التنمية.

3) أثر الخدمة الوطنية في القوات المسلحة لدولة الإمارات في العملية التنموية بمفهومها الشمولي.

يُناط بالجيوش دور كبير ومهم جداً في عملية تقدم الأمم، وذلك من خلال دعم عمليات

البحث والتطوير، واستثمار الثورة التقنية والصناعات المتطورة التي كانت، ولا تزال، عاملاً مهماً في تطوير الجيوش. ولا يستطيع أي متابع التغاضي عن الدور التنموي للمؤسسات العسكرية في مختلف المجالات، ولاسيما أن معيار الكثرة العددية لم يعد المعيار الأساسي لتقييم قوة الجيوش.

وعلى مدى قرون طويلة شهدت البشرية كثيراً من الحروب والصراعات، وقد مضى الآن أكثر من مئة عام على اندلاع الحرب العالمية التي كانت الجيوش تستند فيها إلى حشد الأعداد الكبيرة من الجنود الذين زوِّدوا بكثير من العتاد والأسلحة المتنوعة.

ثم تتالت التطورات وشهدت الجيوش كمّاً كبيراً من عمليات البحث والتطوير، ولاسيما مع ظهور أطلق عليه «الثورة في الشؤون العسكرية» (R of Mil Affairs)، وكذلك «الثورة التقنية العسكرية» (Military Technical Revolution)، اللتين أسهمتا، ولا تزالان، بشكل كبير في تعزيز قوة الجيوش.

لقد كانت هذه الثورة التقنية إحدى نتائج تقدم الدول الصناعية؛ إذ نشطت عمليات البحث والتطوير والصناعة، وأسهمت في إيجاد فرص عمل كبيرة للشعوب، وتم توظيف رأس المال البشري في أعمال التنمية، وكان ذلك كله سبباً مباشراً لظهور الإنترنت في النصف الثاني من القرن الماضي.

إن ما ذكرناه في هذه العجالة يمثل رصداً سريعاً للتقدم التقني الذي حدث في صفوف الجيوش، ويظهر مدى الحاجة المستمرة إلى تطوير القوات المسلحة حتى تظل في أتم الجهوزية للذود عن الدول وتحقيق المصالح الاستراتيجية والحيوية لها. ويأتي «الأمن» في مقدمة هذه الاحتياجات.

لا أظن أن هناك اختلافاً حول الحاجة المتزايدة للأمن، وتوضيح مفهومي «الأمن»و«الأمن الوطني»، فقد غدت قضايا الأمن محلّ اهتمام الجميع على مستوى العالمكله، سواء في الدول العظمى أو الصغيرة.

لقد كان «الأمن» على الدوام الهاجس الأكبر للدول والمجتمع والأفراد، وربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى الاهتمام الكبير الذي أولاه الدين الإسلامي الحنيف للأمن، فقد جاء في محكم التنزيل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾(النساء:83)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ × وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ × الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾(الأنعام:80-82)ـ وجاء في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾(النور:55)، وقال تعالى:﴿فليَعْبُدُوا ربَّ هذا البَيْتِ الذي أَطْعَمَهم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِن خَوْفٍ﴾. (قريش: 3-4). « وقال تعالى:﴿هُوَ الذي أنزَلَ السَّكينةَ في قُلُوبِ المُؤمنينَ ليَزْدادُوا إيمَاناً مَع إيمَانِهِمْ﴾. (الفتح:42). وفي ذلك كله إشارة واضحة إلى أهمية «الأمن الغذائي» و«الأمن الوطني المجتمعي»، فقد كانت الإشارة صريحة إلى أن الأمن والغذاء من أهم ما حباه الله تعالى قريشاً. فالمكان الآمن هو نعمة كبيرة من المولى عز وجل، وهذا ما جعل أول دعاء للنبي إبراهيم

ليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾(البقرة:126)، وقد استجاب له المولى عز وجل، وذكر قوم إبراهيم بما منّ به عليهم، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾(العنكبوت:67)، وقال أيضاً:﴿ومَنْ دَخَلَه كانَ آمِنًا﴾ . (آل عمران:79).

إن الدفاع عن الوطن أمر واجب تنص عليه دساتير الدول وقوانينها من خلال تضمُّنِها مواد ونصوصاً ذات صلة بالخدمة العسكرية (الإلزامية) من أجل تأطير عملية الدفاع عن الوطن. وثمة دول كثيرة في مختلف أنحاء العالم تقر الخدمة الإلزامية، فيما تخلت عنها بعض الدول مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، فضلاً عن أن هناك دولاً أوجدت «نظام التطوع» ليحل محل الخدمة الإلزامية، وهو أسلوب كانت تلجأ إليه الدول منذ القدم، ولاسيما في أيام الحروب، من أجل زيادة عدد مقاتليها في الظروف الحرجة التي تتطلب تكاتف أفراد المجتمع كافة.

ويمكن القول إنه لا توجد قواعد ثابتة للخدمة الإلزامية؛ إذ تختلف آلية تطبيقها من دولة إلى أخرى تبعاً لما تمتلكه كل دولة من مقومات جيوسياسية واقتصادية وعسكرية وتقنية. إضافة إلى أن تعداد السكان في كل دولة ونسبة الشباب الذين يستطيعون أداء الخدمة الإلزامية من العوامل المهمة التي تحكم آلية تطبيق الخدمة وكيفيتها، الأمر الذي يجعل الدول تتبنى سياسات مختلفة في تطبيق الخدمة الإلزامية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول التي تملك دساتير هو مائة وثماني وثمانون 188 دولة، نصت دساتير 117 دولة منها على إلزامية التجنيد لمواطنيها، فيما تخيّر أربع عشرة دولة مواطنيها بين الخدمة العسكرية أو المدنية، ما يعني أن

إمكانية تطبيق الخدمة الإلزامية تظل أمراً محتملاً في هذه الدول.

وتحرص دولة الإمارات على قراءة تجارب الدول الأخرى وملاحظة العناصر الإيجابية والسلبية في كل تجربة، وتضع ذلك في حسبانها حين تفكر في أي تجربة مماثلة، وهذا نهج حكيم يظهر حرص القيادة على توخي كل أسباب النجاح عند صناعة القرار التي تتم في الدولة وفق معايير وأسس قانونية وعلمية بعيداً عن التسرع، ولذا تقوم الدولة بدراسة دقيقة وشاملة، وتجري نقاشات قانونية وتنسيقية وتشاورية، تجسد روح الديموقراطية الحقيقية، ولاسيما حين يتعلق الأمر بأهداف وطنية كبيرة ومفاهيم أساسية مثل: «بناء الأمة» و«بناء الشخصية» و«تعزيز الهوية الوطنية».

وعلى الدوام، كانت القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتلمس رؤى قيادة الدولة الرشيدة، وتستجيب سريعاً لتوجيهاتها في تنفيذ الجزئيات التي تخصها والمهام المنوطة بها بأحسن مستوى ممكن، انطلاقاً من إيمانها بأن أي مشروع ناجح تقوم به يعود بالخير العميم على الدولة والمجتمع، وأن الثقة بتحقيق النجاح أمر ضروري جداً في الوصول إليه.

إن القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية تؤمن إيماناً راسخاً بحرص قيادتها الرشيدة على المصلحة العامة، وهي واثقة بأن برامج الخدمة الوطنية ستعود بالنفع الكبير على الشباب الإماراتي خاصة ومجتمع الإمارات عامة، فعطاء الشباب سوف يكبر ويتضاعف، وستكون أمامهم فرص كبيرة للنهوض بالمسؤوليات والمهام التي تُناط بهم، ولاسيما أنهم سيخضعون لتدريب وتأهيل بدني ونفسي ومعرفي، ما يجعلهم في أهبة الاستعداد لأداء الدور المطلوب منهم، ولاسيما في هذا الظرف

العصيب الذي تعيشه المنطقة كلها في عصر يشهد متغيرات كثيرة، وتتشابك فيه المصالح، وتزداد فيه التحديات، الأمر الذي يتطلب قدرات مميزة على مستوى الأفراد والمجتمع.

المؤسسة العسكرية والتنمية

تمثل القوات المسلحة السياج الذي يحمي الدولة والمجتمع، ويحرص على سيادة الشعب وتحقيق غاياته الوطنية، الأمر الذي يجعل القوات المسلحة محل اعتزاز وفخر كبيرين من شعوبها. غير أن دور المؤسسات العسكرية في أي دولة بالتنمية، ليس ذا طبيعة واحدة في كل الدول؛ إذ يختلف من دولة إلى أخرى، فضلاً عن أثر العامل الزمني في ذلك، وطبيعة التحديات التي تواجهها كل دولة.

وتشكل القوات المسلحة القوة الحقيقية في مواجهة أي تهديد تتعرض له الدولة، وأي خطر يمس وحدة الدولة وثرواتها وقيمها الثقافية والوطنية، سواء كانت تلك التهديدات خارجية أو داخلية . وتؤثر طبيعة النظام السياسي لأي دولة في بناء العلاقة بين السلطة والشعب، ودور المؤسسة العسكرية في هذه العلاقة، كما يسهم تاريخ أي دولة وتاريخ قواتها المسلحة في صوغ تلك العلاقة وبنائها. ولا يخفى على أحد أن الصدى الذي تتركه القوات المسلحة في نفوس أبناء الشعب يؤثر كثيراً في طبيعة العلاقة بين القوات المسلحة وشعب دولتها، فإذا كان هذا الصدى طيباً تغدو العلاقة بينهما إيجابية، والعكس صحيح.

ويحق لنا في دولة الإمارات العربية المتحدة أن نفخر في المكانة المميزة التي تحظى بها قواتنا المسلحة لدى كل من القيادة والشعب، الأمر الذي يزيد

في تلاحمنا الوطني، والذي يؤثر بدوره في البُعدين الأمني والتنموي.

وفي عالمنا المعاصر، باتت المؤسسة العسكرية تصنف ضمن الأدوات الرئيسية لقوة الدولة، وتتميز هذه المؤسسة بأنها ذات طبيعة خاصة تناط بها مهامّ محددة، وهي مؤسسة تمتلك ثقافتها وهيبتها، ولها أدواتها التي تؤدي دورها من خلالها، كما أن لها قيمها وسلوكياتها التي تلتزم بها، وهي تعمل بلا كلل أو ملل على الدوام من أجل تأمين حماية البلد وموارده، على امتداد الدولة براً وبحراً وجواً، كما تقوم بردع العدوان وصدّه، وتبتّ الأمر في أي خلاف أو صراع مع العدو، وتنهض بمسؤولية استعادة الحقوق والأراضي المحتلة في حالات.

ويتميز أفراد القوات المسلحة بالإيثار والتضحية من أجل الوطن، وتغليب المصالح الوطنية العليا على أي مصالح فردية أو فئوية. وهي تعمل جاهدة من أجل تحقيق الاستقرار الأمني، وإيجاد البيئة الآمنة التي لا يمكن أن تحصل التنمية من دونها، والتي تشكل عاملاً مهماً في جذب الاستثمار ورأس المال إليها. وكلما كانت القوات المسلحة قوية وفاعلة زادت فرص البناء والنماء والرخاء.

ونستطيع أن نقول بكل فخر واعتزاز إن القوات المسلحة الإماراتية تمثل نموذجاً رائداً في كل ما ذكرناه، الأمر الذي يجعلنا واثقين بأن هذه المؤسسة، التي ستستقبل قريباً أعداداً من شبابنا وبناتنا لإعدادهم كجزء من الاستراتيجية الدفاعية عن الوطن، ستسهم بشكل فاعل ومؤثر في تحقيق الاستراتيجية الوطنية.

الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة: أبعاد القرار

تمثل القوات المسلحة في أي دولة جزءاً مهماً من النسيج العام للدولة والشعب، فهي تستقطب أبناء الوطن، وتقوم بتدريبهم وإعدادهم ليكونوا جاهزين للدفاع

عن وطنهم، متسلحين بالعلم والمعرفة، ومتحلّين بالقيم الإيجابية والسلوكيات السليمة.

ولا شك في أن قانون الخدمة الوطنية يعد من أهم المشروعات الاستراتيجية التي تستطيع تحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية للدولة. وقد حقق اتحاد الإمارات السبع تحت راية دولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات كثيرة ومشهودة خلال العقود الأربعة الماضية، وما تزال دولتنا تتطلع إلى مزيد من الإنجازات، وتحصد كل يوم ثمار هذه الإنجازات من خلال الشهادات الدولية الكثيرة التي تثني على الدولة، ومن خلال احتلالها مراتب متقدمة في كثير من التقارير والتصنيفات الدولية متفوقة على دول عريقة عدة.

وقد وضعت القوات المسلحة الإماراتية لنفسها خططاً على المدى القريب والبعيد لتستطيع النهوض بالمهامّ الملقاة على عاتقها، وكان هناك أولويات في تلك الخطط والاستراتيجيات، مثل الاهتمام بتشكيل القوات، وتنظيمها وتوحيدها، وتوطين للقيادات، وتطوير البنى التحتية، وتحديث القدرات وتطويرها. ويأتي قانون الخدمة الوطنية ليضع لبنة مهمة في طريق بناء القوات المسحة الإماراتية وتطويرها.

وتعدّ القوة العسكرية أداة رئيسية للدفاع، وحتى تستطيع هذه القوة أداء دورها على أكمل وجه لا بدّ من تحقيق الجهوزية القتالية لهذه القوة، والتي يمكن قياسها والحكم عليها من خلال معايير وعناصر عدة، وأسس ومؤشرات مختلفة.

وقد عملت القوات المسلحة الإماراتية على رفع الكفاءة التنظيمية والتدريبية، وتعزيز الروح المعنوية، وتوفير الإعداد البدني والنفسي لأفرادها، إيماناً منها بأن الجهوزية العالية للقوات المسلحة هي عامل مهم وأساسي للقيام بالمسؤوليات

الملقاة على عاتقها، وأداء الدور المنوط بها على أكمل وجه.

إن من المهم هنا أن نؤكد أن إصدار قانون الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكن ردّ فعل على حالة محددة أو حدث طارئ، لأن وجود التحديات في مسيرة أي دولة أمر طبيعي، وهذه التحديات حدثت من قبل، وتحدث في وقتنا الحالي، وستظل مستمرة. ولكن القرار جاء تتويجاً لدراسات ومناقشات طويلة على مدى سنوات عدة. وقد أكّد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة، رعاه الله، هذا الأمر في كلمته بمناسبة الذكرى الـ 38 لتوحيد القوات المسلحة حيث قال: «لقد كان موضوع الخدمة الوطنية الإلزامية حاضراً منذ سنوات عدة في مداولاتنا الرسمية، وكان مطروحاً على جدول أعمالنا الوطني، وكانت تباشير تطبيقه في برنامج «بيارق» التعليمي في المدارس الثانوية الذي شمل التربية العسكرية والعلوم الشرطية والمهارات الحياتية، وحقق نجاحاً كبيراً.. وكان قرار العمل بنظام الخدمة الوطنية معلقاً فقط على التوقيت؛ فجدارة أي قرار لا تكمن فقط في مضامينه فقط، وإنما في توقيت صدوره وتأمين متطلبات تنفيذه على أحسن وجه أيضاً».

إن العالم يشهد في هذه الآونة تراجع التهديدات العسكرية للدول من قبل الجيوش الأجنبية، فيما تتصاعد التهديدات الأمنية المختلفة وتزيد حدتها، بما في ذلك التهديدات المسلحة، الأمر الذي يرتّب على الدول الاهتمام بتحديث سياساتها الأمنية والعسكرية وتطويرها، وإن كانت التهديدات العسكرية للدول لا تزال قائمة. وتواجه الدول في مسيرتها مجموعة من التهديدات والمخاطر والتحديات، ما يجعلها حريصة على رصد هذه المخاطر وتوقعها ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها، ولا شك في استراتيجيات الأمن الوطني وخطط مواجهة التحديات تختلف من دولة إلى

أخرى، تبعاً لنوع التحديات والمخاطر، كما أن هذه الاسراتيجيات لا تتسم بالجمود، بل تكون قابلة للتغيير والتعديل والتحديث لتكون قادرة على التعامل مع أي حدث طارئ. وعادة ما يتطلب هذا التغيير إعادة النظر في حساب الموارد المتاحة، وتحديث التشريعات والإجراءات، فضلاً عن إمكانية تغيير التحالفات.

البيئة الاستراتيجية: الواقع والمأمول

تتطلب دراسة البيئة الاستراتيجية تحليل مختلف العوامل المكانية والزمانية التي تؤثر في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية والأمنية والصناعية،... إلخ. وهذه الدراسة ضرورية جداً لمتخذ القرار لأنها تساعده على اتخاذ القرار المناسب في التوقيت السليم. ويمكن القول إنه من دون فهم عميق وشامل للبيئة الاستراتيجية لا يمكن بناء استراتيجية للأمن الوطني.

ونحاول هنا أن نلقي الضوء على أبرز سمات البيئة الاستراتيجية:

1. يشهد العالم اليوم غياباً واضحاً للنظام العالمي أو القانون الدولي، وهو المعول عليه في تحقيق الأمن الدولي والعدالة الأممية للشعوب، علماً بأن «حفظ السلم والأمن الدوليين» هو واحد من أهداف الأمم المتحدة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
2. ثمة غياب واضح للنظام الجيوسياسي الذي يمكن أن يحقق الأمن الوطني بفاعلية قادرة على تحقيق الاستقرار في منطقتنا.
3. تشهد المنطقة اليوم أزمة كبيرة عابرة للحدود، ونرى تداعياتها في كثير من دول المنطقة (أفغانستان، العراق، اليمن، فلسطين، سوريا، الصومال، ليبيا ..) ، ومما يزيد في هذه الأزمة تعقُّد القضايا الإقليمية، وتعارض المصالح

الدولية في المنطقة، ما يؤدي إلى غياب بوادر حلول للأزمات المعقدة التي تعانيهاالمنطقة، وبالتالي يزداد الإحباط العام يوماً بعد يوم.

4. لا يبدو أن هناك رغبة صادقة في حل أزمات المنطقة، سواء من قبل المجتمع الدولي أو الأطراف المحلية المعنية بالحلول، ما يجعل الأزمة مستمرة، بل إنها تزداد تعقيداً، ويتولّد منها أزمات جانبية وتداعيات سلبية سياسية واقتصادية وأمنية.

5. تزداد المخاطر المحدقة بالدول والشعوب، وبات من الصعب على أي دولة صعوبة توقّع الخطر القادم الذي سيهددها، ومعرفة مصدر هذا الخطر إذا ما كان خارجياً أو داخلياً، وطبيعة هذا الخطر إذا كان بيئياً أو صحياً أو اقتصادياً، الأمر الذي يتطلب الاستعداد لمواجهة جميع الأخطار والتحديات ، ووضع الخطط الكفيلة بذلك، وتأمين الجهود الموارد، وإعداد غرف العمليات القادرة على إدارة الأزمات.

6. يتطلب وجود مشكلات أمنية حقيقية في عدد من دول المنطقة قدراً كبيراً من المرونة العالية وسرعة الاستجابة في التعامل مع المتغيرات المتسارعة.

إقرار الخدمة الوطنية: الأبعاد والدوافع

يمكن القول إنه لا يوجد تهديد حقيقي مباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن ثمة عوامل داخلية تستدعي تطوير القدرات الدفاعية كماً ونوعاً، وتتطلب تضافر جهود المؤسسات والأفراد من أجل الحفاظ على أمن دولة الإمارات العربية المتحدة واستقرارها حتى نظل ننعم بالحياة الآمنة التي نعيشها ويغبطنا عليها القاصي والداني. ثمة عوامل خارجية أيضاً فرضت واقعاً ينبغي أن نتعامل معه وفق إمكاناتنا المتاحة، وأن نطور قدراتنا حتى نكون قادرين على التعامل مع المتغيرات وتلبية احتياجات

الحاضر، ولاسيما في ظل وجود بيئة عالمية معقدة، وبيئة إقليمية غير مستقرة.

إن ظروفاً مثل هذه الظروف تفرض إيجاد نوع من تحقيق التوازن الاستراتيجي بين متطلبات الأمن والدفاع من جهة، والقوات المسلحة من جهة أخرى، من دون أن نهمل المضيّ في عمليات التنمية في إطار الخطط الموضوعة لها، ولاسيما أن قيادتنا الرشيدة وضعت خططاً استراتيجية لتحقق «رؤية الحكومة 2021» ، و«رؤية أبوظبي2030». ولا شك في أن الخدمة الوطنية ستكون أحد العوامل المساعدة على تنفيذ هذه الخطط. فالخدمة الوطنية ستعود بنفع كبير على الوطن، وبفوائد عظيمة، سياسية وأمنية واجتماعية، يمكن أن نشير إلى أهمها في النقاط الآتية:

- لقد أولت قيادتنا الرشيدة أبناءها اهتماماً كبيراً منذ قيام الاتحاد على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد الذي كانت كلماته تفيض محبة عامرة لأبناء دولته، والذي كان حريصاً في توجيهاته غلى إعطاء الشباب دورهم اللائق في الحياة، وهو القائل: «الشباب هم الثروة الحقيقية . . وهم درع الأمة وسيفها، والسياج الذي يحميها من أطماع الطامعين». وقد تابع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، نهج الوالد المؤسس، مؤكداً " أن الثروة الحقيقية والمكسب الفعلي للوطن يكمن في الشباب الذي يتسلح بالعلم والمعرفة، باعتبارهما وسيلة ومنهجاً يسعى من خلالهما إلى بناء الوطن، وتعزيز منعته، في كل موقع من مواقع العطاء والبناء». هذا هو نهج قيادتنا الحريص على الشباب فعلاً لا قولاً، وليس أدل على ذلك من السياسات والتشريعات والمشروعات المتوالية التي تلبي احتياجات الشباب كافة، وتضمن استقرارهم وقيامهم بدورهم تجاه مجتمعهم ووطنهم.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى «وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي» التي اعتمدها مجلس الوزراء في 27 نوفمبر 2012، والتي لاقت صدى كبيراً لدى المواطنين، بما عكسته من موروث القيم الأصيلة التي تميز شعب الإمارات.

- سيكون للخدمة الوطنية دور كبير جداً في ضبط سلوك الشباب، وجعلهم أكثر التزاماً بأداء الدور المنوط بهم في خدمة بلدهم بكل ثقة وفخر.
- ستسهم الخدمة الوطنية من خلال ما تغرسه في نفوس الشباب من قيم ومبادئ سامية في التقليل من الآثار السلوكية السلبية التي تفرزها العولمة أو التي تفد إلى مجتمعنا من الثقافات الدخيلة، والتي قد تتسبب في تشويش أفكار بعض المواطنين. لقد كان للعولمة، على الرغم من آثارها الإيجابية، جوانب سلبية لا يمكن قبولها، ومجتمعنا في حاجة إلى تحصين نفسه في مواجهة هذه الآثار السلبية، ولا شك في أن الحفاظ على السلوك المجتمعي السليم للنشء، ومواجهة أي سلوك يخالف القيم والتقاليد، هما مسؤولية جماعية، وسوف تسهم الخدمة الوطنية كثيراً في هذا المجال وتسد أي نقص في عمل الأسر وبقية المؤسسات في الدولة.
- وفي رأيي الشخصي، فإن التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من مواكبته بعض المتطلبات المعاصرة، بقي عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات ذات صلة بقضايا مجتمعية ووطنية وأمنية معاصرة، ولم يتمكن من إيجاد الحلول الشاملة التي ستظل مطلباً مهماً لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إن الفوائد التي ستجنيها دولة الإمارات العربية المتحدة من الخدمة الوطنية ربما لا تكون فورية التحقق، فقد نحتاج إلى سنوات حتى نستطيع تلمسها، ومن ذلك أنها ستوفر تشكيل قوة احتياطية للقوات المسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى زرع الثقة في نفوس الجميع من خلال تعزيز القدرات الدفاعية والعسكرية

للدولة حتى تكون قادرة على التعامل مع أي تحديات متوقعة أو مفاجئة. كما أنها ستستكمل الجانب الذي ربما كان يمثل جانباً من الضعف في الماضي؛ إذ ستكون الخدمة الوطنية البديل الأفضل للتطوع، من خلال تسهيل عملية التعبئة العامة، وتمكين الاستفادة من القوة البشرية، واستثمار عامل الوقت المهم جداً في الأزمات.

- ستعزز الخدمة الوطنية مفهوم الردع والتوازن الأمني أو العسكري، من خلال إدراك المتربصين بنا والحاقدين علينا والساعين إلى التخريب مدى قوة عناصر الأمن في الدولة.
- ستسهم الخدمة الوطنية في نشر الثقافة العسكرية لدى المواطنين جميعاً من خلال تعايشهم مع العسكريين في فترات التدريب وفي المؤسسات بعد تنفيذ التدريب، ولاسيما أن الثقافة العسكرية تقوم على قيم راسخة من الحزم والجدية والانضباط والتضحية والشجاعة والوطنية واحترام المسؤولية والمسؤولين، وتنظيم الوقت،... إلخ. وستؤدي الخدمة الوطنية دوراً مهماً في تعزيز الانضباط المهني، وتكريس النظام في الحياة اليومية، الأمر الذي سيرفع من كفاءة الأداء وجودته في مختلف مؤسسات الدولة.
- ستسهم الخدمة الوطنية في نشر الثقافة الأمنية لدى فئات الشباب أيضاً، من خلال وجودهم في بيئة تولي النواحي الأمنية أهمية خاصة، الأمر الذي سيزيد المؤسسات الوطنية حصانة وأمناً في المستقبل. وإن تحصين الشباب أمنياً سيحبط خطط المتربصين بهم، إذ سيواجهون جيلاً منيعاً يشغل أوقاته بالمفيد، جيلاً أقسم بالولاء للقائد والفداء للوطن، ونذر حياته لحماية دولة الإمارات العربية المتحدة.

- إن الخدمة الوطنية، باستهدافها جيل الشباب الذي يملك مؤهلات جيدة وطاقات ذهنية وجسدية عالية، ستعمل على صقل الطاقات الكامنة لدى هذا الجيل، وتوجهها خير توجيه لتحقيق أهداف كثيرة تعود بالنفع على الوطن، وتخدم غاياتنا الوطنية العليا.
- سيكون للخدمة الوطنية دور مهم جداً في ترسيخ الوحدة الوطنية، وتوطيد أسس الاتحاد، وتعزيز الهوية الوطنية، وهذا يتأتى من خلال تعزيز قيم:

1. **الولاء:** يعد الولاء للقائد ركيزة أساسية تدفع باتجاه العمل الجاد والمخلص للوطن، وهو يحرك الطاقات الكامنة لدى جيل الشباب الواثق بقيادته، والمؤمن بأهمية العمل الذي يقوم به.
2. **التضحية من أجل الوطن:** إن ما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من استقرار ورخاء وإنجازات ومعدلات نمو عالية جعلتها في مصاف الدول المتقدمة، يتطلب من الشباب بذل قصارى جهدهم للحفاظ على هذه الإنجازات والمكتسبات الوطنية كافة.
3. **الانتماء:** حيث تسهم التدريبات العسكرية بما تمتلكه من أدوات وسائل في تعزيز الانتماء إلى الوطن.

- إن الشباب الذين سيلتحقون في الخدمة الوطنية سيجدون أنفسهم وسط فرق ومجموعات عمل، وسيتم تدريبهم على العمل المنظم بالطرق التقليدية العسكرية المبنية على القيادة والعمل الجماعي، وستكون أمامهم فرص كبيرة للتعرف على بعضهم بعضاً، ما يعزز اللحمة الوطنية لديهم ويقويها.
- ستؤدي الخدمة الوطنية إلى تحقيق نتائج اجتماعية مهمة، من خلال مساعدتهاعلى ضبط سلوكيات فئات الشباب وتوجيه طاقاتهم إلى كل ما هو

مفيد على المستوى الشخصي والأسري، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الروابط الاجتماعية وروح المواطنة.

- سيكون للخدمة الوطنية دور مهم في دعم جهود توطين الوظائف، والقضاء على البطالة.
- ستسهم الخدمة الوطنية في تعزيز القدرات الوطنية ومقومات القدرات الشاملة للدولة، وذلك من خلال تأمين سرعة الاستجابة، أو ما يعرف في مجتمعنا «بالفزعة»، وهي قيمة أصيلة تضرب جذورها بعيداً في عمق الضمير الإماراتي الذي يناصر الحق والكرامة.
- تتيح الخدمة الوطنية مبدأ تكافؤ الفرص؛ إذ سيكون الأفراد الملتحقون بالخدمة الوطنية ممثلين لشرائح كبيرة ومهمة، بما في ذلك الفتاة الإماراتية.
- ستُبرز الخدمة الوطنية، من خلال الأنشطة المتنوعة والجادة التي تقدمها، الإمكانات القيادية لدى جيل الشباب، وتمنحهم الفرصة للتعرف إلى قدراتهم الذاتية، وتصقل مهاراتهم الفردية ميدانياً.
- تعزز الخدمة الوطنية ثقة المجتمع بالمؤسسات الأمنية، وتنشر الوعي الأمني في أوساط شرائح كبيرة، وذلك من خلال الممارسة الفعلية، وتطبيق معايير أمنية تفوق تلك التي كانت لدى الشباب، الأمر الذي يرفع معدل «الحس الأمني»، ويزيد مستوى حصانة المجتمع ومناعته ضد الأعداء والممارسات الخاطئة التي تعرّض المؤسسات والمجتمع للمخاطر.

الأمن والتنمية

لم يكن ثمة ربط بين الأمن والتنمية في الماضي، بل كان يُنظر إليهما بوصفهما

عنصرين منفصلين تماماً، غير أن العقود الأخيرة شهدت تغيراً في تلك النظرة، إذ بات ينظر إليهما بوصفهما كتلة واحدة من جزأين لا ينفصلان، وأصبح الأمن شرطاً أساسياً ومهماً في عملية التنمية. وفي الوقت نفسه أدرك الجميع دور التنمية في تحقيق الأمن والاستقرار؛ فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية، ولم يعد من الممكن الفصل بينهما.

التنمية.. تعريفها ومظاهرها

ينص التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة للتنمية على أنها «العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن».

والتنمية لغةً، هي الزيادة والكثرة أو ارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان أعلى. أما التنمية اصطلاحاً، فهي تعني تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في الإنتاج والخدمات خلال فترة من الزمن، بفضل استخدام كل الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية وغير الحكومية وتوجيهها.

وتهدف التنمية إلى إحداث نوع من التغيير الإيجابي في المجتمع، وهو تغيير قد يكون مادياً يطمح إلى تحسين المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع، وقد يكون معنوياً يرمي إلى إحداث تغيير في اتجاهات الناس وميولهم وتقاليدهم.

إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعاداً مفتوحة على المجالات اللوجستية والمادية والتقنية والثقافية المعنوية. وهي تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي. ويظل العنصر البشري محوراً رئيسياً وأساسياً فيها، ولا شك في أن الشباب

يمثلون قوة كبيرة في هذا الإطار.

وقد يختلف تعريف التنمية جزئياً ووفق للحقول والمجالات التي يتم الحديث عنها. ففي المجال الاقتصادي يعرف علماء الاقتصاد التنمية بأنها «الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الاقتصادي العام». أما في المجال الاجتماعي فيرى علماء الاجتماع أن التنمية هي «تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي»، وهذا ما يسير عليه المتخصصون في التربية السكانية.

إن عمليه الدمج بين المفاهيم تؤكد أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنها تكون فاعلة ومؤثرة تتوجه في تعاملها مع الأسئلة المجتمعية إلى الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع كافة، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تتطلب التنمية فيها وجود بيئة آمنة توفرها عناصر الدفاع والأمن الوطني، فالتنمية عنصر رئيسي للاستقرار والرفاه المجتمعي. وهذا ما يؤكد أن العلاقة بين الأمن والتنمية متبادلة التأثير.

التنمية المستدامة

ظهر مفهوم «التنمية المستدامة» رسمياً في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) الذي انعقد في ريو دي جانيرو في صيف عام ، وإن كانت مجموعة من التقارير والوثائق الدولية قد تطرقت إلى قضايا البيئة والنمو ومستقبل الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي. وربما كان حرق آبار النفط والتلويث الشديد للبيئة في دولة الكويت إبان الغزو العراقي من أهم الأسباب التي دفعت المجتمع الدولي إلى إطلاق صيحات الحفاظ على البيئة،

والربط بين هذا الأمر وعملية التنمية .

وتكاد التعريفات التي قدمها باحثون متخصصون ومؤسسات علمية للتنمية المستدامة تكون متشابهة حتى كأن عباراتهم بدت وكأنها مترادفات، الأمر الذي يمنح جوهر هذا المفهوم مصداقية كبيرة. ولعل أكثر تعريفات «التنمية المستدامة» شيوعاً هو الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) الذي ينص على أن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها». فيما عرف تقرير صادر عن البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها «تعني وضع السياسات البيئية والتنموية على أساس المقارنة بين التكاليف والعوائد وعلى التحليل الاقتصادي الجيد الذي سيدعم حماية البيئة، ويقود إلى رفع مستويات معيشة الأفراد ورفاهتهم واستمراريتها». ولا تخرج التعريفات الأخرى عن مضمون التعريفين السابقين.

إن ما نحلُ إليه من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة هو أن التنمية المستدامة مسألة مركبة، فهي تنمية اقتصادية-اجتماعية، ويحتل فيها الإنسان دوراً محورياً؛ لأنه هو المحرك لها، وهو غايتها. إن الجوانب الاجتماعية للتنمية عنصر حاكم ومهيمن،فيما تعد الجوانب المادية بالنسبة إلى البيئة شرطاً مهماً من شروط تحقيق هذه التنمية؛ لأنها موجَّهة في الأصل لمصلحة المجتمع والأفراد، وتضع في حسبانها حقوق الأجيال القادمة، ما يمنحها صفة الاستدامة.

التنمية المستدامة : الموارد والأصول

تعتمد التنمية على استثمار رأس المال البشري وبناء الصحة، والاستثمار في رأس المال الفكري في المعارف والتقنية الجديدة التي من شانها أن تعزز الإنتاجية كماً

ونوعاً، وتوجيه الفوائض ورأس المال التمويلي لإنتاج أفضل عوائد، والاستثمار في رأس المال المادي في البنى التحتية والعقارات والمنشآت الحيوية والمهمة، وإدارة رأس مال الموارد القابلة للنفاد أو النضوب، وحفظ وبناء رأس المال الاجتماعي الذي يدعم كلاً من الرفاهية والأنشطة الإنتاجية.

إن تقييم أي عمل والحكم على مدى إيجابية مردوده مرتبط بدوره في الإسهام التنموي، وفاعليته في تحقيق الغايات العليا والمصلحة الوطنية، والنهايات التي تسعى الاستراتيجيات الوطنية لبلوغها. وفي هذا الإطار، فإن السياسات العسكرية باتت توضع ضمن الاستراتيجيات الوطنية التي تخدم غاياتها الوطنية ومصالحها الحيوية، وذلك انطلاقاً من نظرة شمولية ومتكاملة لعملية التنمية ترى أن للمؤسسة العسكرية دوراً مهماً وفاعلاً في العملية التنموية.

إسهامات المؤسسة العسكرية في مجال التنمية

نشير بداية إلى أن المؤسسة العسكرية بطبيعتها ليست مؤسسة استثمارية، ولا ينتظر أحد منها تحقيق الأرباح، ولا تقوم بتنفيذ الأعمال التنموية مباشرة، ما يعني أن إسهام القوات المسلحة في العملية التنموية الوطنية ليس مقصوداً بذاته، وإنما هو نتيجة طبيعية للقدرات التي تمتلكها والأعمال التي تقوم بتنفيذها، وهو أيضاً حصيلة إيجابية لكل الأنشطة والإجراءات والتحضيرات التي تتم في المؤسسة العسكرية.

ونورد هنا بعض الأعمال التي تقوم بها المؤسسة العسكرية للتعرف أكثر على ما تقوم به القوات المسلحة من أعمال تدعم بها عمليات التنمية الوطنية، سواء كانت تنمية رأس المال البشري، أو التنمية بمفهومها الشامل وأبعادها

المادية والمعنوية. ونستعرض هذه الأعمال من خلال المجالات الرئيسية التي تصنف فيها:

أولاً- التنمية البشرية

يعد العنصر البشري المكون الأساسي للقوات المسلحة، والعنصر الأهم لقياس الكفاءةالعملياتية والجاهزية القتالية. ومن أجل هذا يولي القادة العنصر البشري اهتماماً كبيراً يتمثل في توفير الإعداد المناسب والتأهيل المستمر، وتأمين كل المستلزمات التي تمكنه من أداء واجباته في السلم والحرب. وتقوم المدارس العسكرية بتنفيذ برامج التدريب والتعليم للعسكري طيلة مدة خدمته، ومهما تكن رتبته العسكرية، ومستواه العلمي؛ لأن المؤسسة تؤمن بأن الإنسان بحاجة دائماً إلى التعلم والتدريب واكتساب المعارف الجديدة، ومواكبة التطور التقني. ويشمل التدريب الذي تقدمه المؤسسات العسكرية الجوانب الأكاديمية والفنية والإدارية والأمنية والبدنية، وجوانب الصحة العامة،... إلخ. وتتضمن مجالات التأهيل كل ما يساعد الأفراد والمنتسبين على فهم مطالب الاستراتيجيات الوطنية، وامتلاك الحس الوطني العالي الذي يغلب من خلاله المصالح العامة على مصالحه الشخصية، والذي يجعله قادراً على التضحية بكل ما يملك، وبذل روحه فداء لوطنه. إن مجال التعليم والتدريب من أهم المجالات التنموية الفاعلة في نهضة الشعوب وتقدمها، بل إنه المحرك الرئيسي في العملية التنموية والاقتصاد المعرفي؛ لأنه يساعد على الارتقاء بمستوى الأداء وجودته، ويزيد من كفاءة الأفراد، ويمكّنهم من الاستجابة بكفاءة أكبر للاحتياجات التنموية. وربما كانت المؤشرات في كثير من دول العالم والمتعلقة بتطور الأداء من خلال التدريب أكبر دليل على ذلك.

لقد أدركت المؤسسات العسكرية في معظم دول العالم أهمية التعليم، فعملت على افتتاح المدارس والمعاهد والكليات والجامعات العسكرية، وأوفدت أبناءه ا للمدارس والجامعات غير العسكرية. وتشهد الكليات والمدارس العسكرية تطوراً وتنوعاً ملحوظين، الأمر الذي يساعد على تلبية معظم احتياجات الجيوش، ولا سيما بعد أن صارت الجامعات الوطنية والأهلية والأجنبية تزخر بالعسكريين الذين ينخرطون في برامج دراسية، في مختلف الميادين والمجالات، للحصول على الدرجات والشهادات العلمية الجامعية، ولا سيما المؤهلات العليا. ولعلنا نلاحظ بوضوحٍ زيادة واضحة في أعداد حملة الشهادات العليا في السنوات الأخيرة.

إن هذا الاهتمام بالتعليم والمدارس العسكرية تواكبه صياغة العقائد العسكرية وتطويرها، وكذلك التطور الهائل في برامج التدريب العسكري وأساليبه ووسائل تنفيذه. فقد أحدثت المشبهات ونظم المحاكاة نقلات نوعية كبرى، ليس في الجوانب التقنية والجودة، وتخطيط وإدارة التدريب فحسب، وإنما في الحد من الطلب المتزايد على مناطق التدريب وذلك على حساب التنمية، فضلاً عن أن التدريب بوساطة المشبهات يساعد على الحفاظ على البيئ ة، ويزيد قدرات العاملين التقنية، ما يدعم مفاهيم الاقتصاد المعرفي، ويعطينا في النهاية محصلة كبيرة من الخبرات التراكمية والمخرجات، وهذا كله يراكم الخبرات لدى الأفراد في المؤسسات العسكرية، سواء في مهارات القيادة أو العمل الجماعي.

إن ما شهدته المؤسسات العسكرية من ارتقاء في مستوى التعليم سيكون خير معين للمنتسبين على تحصيلهم العالي في أثناء التدريب، ما يؤدي إلى ارتفاع

مستوى كفاءتهم وجاهزيتهم القتالية، وتحسين قدرتهم على الاستخدام الأمثل للأسلحة المتطورة والمعدات والنظم، وكذلك الحفاظ عليها، الأمر الذي يزيد من الأعمار الافتراضية للأسلحة، ويحقق وفرة مادية تخدم التنمية الوطنية في مجالات أخرى.

إن ما يميز الكليات العسكرية في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وخلافاً لما هو معروف في سائر الدول، أنها جميعاً تمنح خريجيها الشهادات الجامعية، الأمر الذي يجعل التعليم العسكري في الدولة متطوراً ومواكباً للمعايير الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بالدولة.

ثانياً- الإدارة والأعمـال اللوجستية والبنى التحتية والبيئة

- **الإدارة:** تسعى المؤسسة العسكرية إلى تطوير الخدمات الإدارية فيها حتى تكون محققة للمعايير العلمية العالية المستوى، وتطبق الإجراءات بكفاءة عالية. ويمكن القول بكل ثقة إن الإجراءات الإدارية العسكرية التي تتصف بالفاعلية والدقة توفر بيئة جاذبة للآلاف من أبناء البلد، الأمر الذي يساعد على خفض البطالة، فالمؤسسات العسكرية تتميز عن غيرها من المؤسسات الأخرى بأنها لا تشترط الخبرة للتوظيف، وتقوم بتوظيف غير المؤهلين ومن ثم تعدّهم وتؤهلهم، وأن العاملين فيها يظلون في الخدمة أطول فترة ممكنة حتى سن التقاعد، فضلاً عن التزامها بالإجراءات والمعايير القانونية التي تتوافق والتشريعات الوطنية والدولية، التي تأخذ في حسبانها حقوق لإنسان، وهذا بحد ذاته يمثل عامل جذب كبير للعمل فيها.
- **الأعمال اللوجستية والبنى التحتية:** تحرص القوات المسلحة في

دول كثيرة على تطوير البنى التحتية التي لا يقتصر استخدامها على المؤسسات العسكرية، فتُنشئ الموانئ والمراسي والجسور، وتقوم بشق الطرق والأنفاق، وحفر آبار المياه، وتشييد المطارات والمهابط، ومد خطوط الطاقة بأنواعها، فضلاً عن أنها تقوم أحياناً بأعمال إنشائية شاقّة تحتاج إلى إمكانات خاصة، ولهذا يتم تكليفها بها.

ثالثاً- التصنيع العسكري والاقتصاد

تسهم المؤسسات العسكرية في عدد من الدول في بعض أنواع الصناعات العسكرية، وكذلك في أنشطة اقتصاد مثل المعارض المتخصصة، الأمر الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، سواء من حيث الاستثمار في رأس المال البشري أو التكنولوجيا أو بناء شراكات وعلاقات استراتيجية.

ويعد معرض «آيدكس» مثالاً مهماً على ما تقوم به المؤسسة العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال خدمة الصناعة والاقتصاد، حيث يعد فرصة مهمة تقدم الشركات الوطنية من خلاله نفسها إلى العالم، وتعرض منتجاتها المتطورة، وتسعى إلى المنافسة وزيادة حصتها في السوق العالمي لبيع المعدات العسكرية والأسلحة، كما تقوم بتسويق منتجاتها، وتعرض أحدث ابتكاراتها. وهذا كله يعزز استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تسعى الدولة من خلالها إلى تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً- البيئة

تنهض المؤسسة العسكرية بالمهام الملقاة على عاتقها في مجال التنمية المستدامة،

وهي تلبي كل النداءات التي تطالب بالتنمية المستدامة، وأكثر ما يتمثل ذلك في التزامها بالحفاظ على البيئة. وقد تم تطوير تنظيم المؤسسات العسكرية، فباتت تضم فروعاً وشُعباً تهتم بإصدار التشريعات بهذا الخصوص، وتقوم بالتنسيق مع المؤسسات غير العسكرية، كما تحرص المؤسسة العسكرية على نشر التوعية لدى القادة والتشكيلات والعسكريين.

خامساً- الصحة العامة والخدمات العلاجية

تحظى الصحة العامة والخدمات العلاجية باهتمام كبير من المؤسسة العسكرية، ونجد في العديد من الدول مستشفيات عسكرية وخدمات علاجية مميزة لمنتسبي القوات المسلحة والمنتفعين من أسر العسكريين وذويهم. وتولي المؤسسة العسكرية الصحة العامة واللياقة البدنية لمنتسبيها اهتماماً كبيراً؛ فصحة العسكري ولياقته البدنية مهمة جداً لتمكين العسكري من القيام بواجباته. وفي الوقت نفسه يمثل هذا الجانب بعداً مهماً في عملية التنمية؛ فكلما انخفض مستوى البدانة لدى العسكري وتراجعت الأمراض الناجمة عن قلة الحركة كان أداؤه أكثر فاعلية وإيجابية. ومن أجل ذلك كله تقوم المؤسسة العسكرية بنشر الملاعب والصالات الرياضية والنوادي الصحية والمراكز الطبية لتأمين الأجواء المناسبة للعسكريين حتى يكونوا في ذروة الاستعداد البدني والصحي، ويؤدوا أدوارهم على أكمل وجه.

الخدمة الوطنية: التحديات والصعوبات

يواجه كل مشروع عند انطلاقه مجموعة من التحديات والصعوبات، ونحن بعون الله قادرون على تجاوز هذه التحديات؛ لأن لدينا هدفاً سامياً نطمح إليه، وقد وضعنا

لأجل الوصول إليه الخطط الكفيلة بإنجاحه.

وأول هذه التحديات أن بعض دول الجوار قد تنظر إلى هذا المشروع على أنه عمل استفزازي، ما يؤدي إلى نوع من التصعيد حيث تستغل بعض الدول التي تتحرك فيها أحزاب المعارضة أو الذين يسعون للحكم أو لكسب انتخابات أو مواقف،هذا الأمر للحصول على مصالح معينة.

وقد تستغل دول أخرى هذه المسائل لإذكاء الرغبة في الدخول بسباق التسلح سعياً منها إلى جني الأرباح من خلال تحويل المنطقة إلى سوق رائجة للأسلحة، أو لتحقيق أي مصالح أخرى.

صعوبات إدارية وتنظيمية

قد يواجه هذا المشروع صعوبات إدارية وتنظيمية عند انطلاقه، مثل: دقة بعض البيانات، واستيعاب الأعداد التي تنطبق عليها الشروط، وتحديد أولويات القبول،فضلاً عن الأعباء الإدارية الأخرى.

وقد تتأثر الثقافة العسكرية الحالية التي تتسم بالحزم والتحفظ وتتحلى بقيم وتقاليد لها خصوصيتها بهذا الوافد الجديد إليها، كما قد تشغل نسبياً هذه المسألة العسكريين (الدائمين) عن واجباتهم الاعتيادية بعد انضمام أعداد من الخاضعين(المؤقتين) للخدمة الوطنية.

وقد تنجم بعض التحديات عن الحرب النفسية والإعلام الاجتماعي، حيث يمكن أن نشهد إعلاماً مضاداً لهذا البرنامج يشكك الشباب بدوافعه وجدواه. وقد يحاول هذا الإعلام المضاد تشويش أذهان الشباب باستعراض تجارب لدول سبقتنا في ذلك، أو نماذج فاشلة. وإن وجود

خطة إعلامية موجهة ودقيقة ومبنية على المعرفة سوف تمكننا من تحقيق أهدافنا ومواجهة هذا التيار السلبي أيضاً، إن وُجِد!.

إننا نعي تماماً أن كل مشروع يكون محفوفاً بالمصاعب في بدايته، وهذا الأمر يمثل تحدياً حقيقياً لنا، ولا بد لنا من التغلب على «التوجس من غير المألوف» الذي قد نلمسه عند مجموعة من الشباب، وكذلك التغلب على أي نوع من التردد وعدم الاطمئنان في البدايات. وقد وضعنا في اعتبارنا أنه قد نفاجأ بأمور أو جوانب غير منظورة من شأنها عرقلة هذا المشروع، ومثل هذه الأمور يتم التعامل معها أولاً بأول وفقاً لمقتضيات كل مرحلة.

خاتمة وخلاصة

أشارت الورقة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك كثيراً من الخصوصيات التي تميزها عن غيرها دول العالم. وتتميز العلاقة بين الحاكم والمجتمع فيها بأنها علاقة تاريخية تكرّست خلال قرون عدة، وكانت الأزمات على الدوام سبباً مهماً في تعزيز هذه العلاقة، وجعل المواطن الإماراتي متشبثاً بأرضه أيما تشبث، الأمر الذي جعل الدولة، على الرغم من حداثة نشأتها، تشهد نمواً مطّرداً عز مثيله.

وقد بيّنت الورقة اهتمام الدين الإسلامي بأمن الفرد والجماعة، كما أن الدور الأكبر في تحقيق الأمن منوط بأولي الأمر.

وخلصت الورقة إلى أن القوات المسلحة تسهم إسهاماً كبيراً في عملية التنمية، من خلال حماية الدولة من الأخطار الخارجية الحقيقية والمسلحة. كما أنها تسهم في إيجاد بيئة مستقرة تكون جاذبة وحاضنة ومحفزة للتنمية.

وأشارت الورقة إلى أن القوات المسلحة تسعى بكل جهدها لتحقيق المهام الموكلة

إليها، ولاسيما بعد صدور القانون الاتحادي رقم (6) الناظم للخدمة الوطنية في الدولة. وهي تقوم بذلك ذلك تجسيداً لحرص القيادة الرشيدة على تحقيق الاستقراروتوفير العوامل المساعدة على التنمية، وحرصها على أبنائها واهتمامها بهم.

وبيّنت الورقة طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية وتأثير كل منهما في الآخر. كما أكدت أن الخدمة الوطنية ستعود بالنفع الكبير على الدولة، وستسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تصب في مصلحة الوطن والأجيال القادمة، الأمر الذي يجعل من الواجب على الأُسر والمؤسسات الإماراتية دعم تجربة الخدمة الوطنية، والعمل على إنجاحها.

الخدمة الوطنية وتعزيز القوة الشاملة للدولة

د. علي النعيمي
مدير جامعة الإمارات

- بكالوريوس في جامعة ولاية بورتلاند الأمريكية.
- ماجستير في جامعة ولاية بورتلاند الأمريكية.
- دكتوراه من جامعة محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية.
- عضو المجلس الوطني للإعلام.
- عضو مجلس أمناء جائزة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية.
- عضو مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد للكتاب.
- عضو مجلس أمناء جامعة عجمان.
- شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل داخل الدولة وخارجها.

مثّل قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية رقم 6 لسنة 2014 عنواناً لمرحلة جديدة في مسيرة البناء والتمكين في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لأن هذا القانون جاء بصيغة شاملة ليجسد ما ينبغي أن يتوافر لدى أبناء الوطن وبناته من وعي وانتماء وميول واتجاهات تجعلهم فاعلين ومؤدين لأدوار إيجابية في بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته وحماية منجزاته. وكلّنا يدرك أهمية أن يتم استيعاب الشباب في برنامج وطني يزودهم بالمعارف والمهارات التي تصنع منهم جنوداً قادرين على الوفاء بكل ما قد يطلبه الوطن منهم.

إن طبيعة العصر الذي نعيش فيه وما فرضته العولمة على مختلف شعوب العالم من قيم ومبادئ قد تتجاوز الأوطان وتهدد قيمها وثوابتها، وكذلك طبيعة المنطقة التي ننتمي إليها وما تعيشه من اضطرابات وعدم استقرار، كل ذلك يمثل تهديداً حقيقياً ومتواصلاً لوطننا، ويفرض علينا أن نعمل على إقامة البرامج وإيجاد الوسائل التي تمكننا من حماية الوطن وأبنائه، وعلى وجه الخصوص الناشئة الذين يمثلون مستقبل الوطن آخذين في الاعتبار الظواهر الاجتماعية الشاذة والدخيلة علينا والتي لا تعبر عن قيم مجتمع الإمارات ومبادئه، والتي تفرض علينا معالجتها بصورة جذرية وشاملة، وتدعونا إلى توفير برامج تعمل على الوقاية منها، ويأتي في مقدمة ذلك برنامج الخدمة الوطنية.

جيل الشباب والمشاركة في بناء المجتمع

إن الشباب هم عماد الأمة، وسر نهضتها وبناء حضارتها، ووجهها المشرق ومفجر طاقتها ومحور تطورها ونمائها، وبسواعدهم تتحقق رفعة الأوطان ويسمو شأنها؛ لأن مرحلة الشباب هي مرحلة النشاط والطاقة والعطاء والمرحلة التي تتبلور فيها شخصياتهم، وذلك لقدرة الشباب على التكيف مع مستجدات الأمور

ومستحدثاتها في مختلف المجالات، فالإرادة القوية والعزيمة والمثابرة والجد والاجتهاد من أبرز خصائص مرحلة الشباب المؤمن بوطنه والمخلص لقيادته والمدافع عن ترابه وأرضه وعرضه. لذا، من المهم أن تستثمر طاقات الشباب في التنمية والتطور، وذلك من خلال وسائل التدريب والتعليم، وتحويل المشاعر والأفكار إلى واقع ملموس يُسهم في دفع مسيرة البناء إلى الأمام بخطى ثابتة، فتحسين البيئة المحيطة بهم، سيكون له دور إيجابي في تطوير سلوكهم وأفعالهم وأفكارهم ومعتقداتهم.

إن تنمية أي مجتمع لن تمضي قدماً من دون مشاركة كل أعضائه أو معظمهم، بما في ذلك فئة الشباب الذين عادة ما تكون لديهم أفكار جديدة ومبدعة وبناءة، فهم بلا شك حماة الأوطان والمدافعون عنها. إن شباب الإمارات بما يتمتعون به من قوة وعزيمة وطموحات كبيرة وآمال عريضة وولاء مخلص يسعون بكل تفانٍ إلى المشاركة في عملية البناء والتنمية في وطنهم.

إن هذا الجيل الذي سيحظى بفرصة أداء الخدمة الوطنية سيتطلع للمستقبل برؤية مختلفة وسيكون جيلاً محظوظاً تتوافر لديه فرصة للتميز في مجالات متعددة، وجيلاً مختلفاً ومتميزاً وأكثر عملية، حيث سيتم صقل شخصيته وتربيته وتدريبة وتأهيله لمواجهة الحياة بشكل مختلف كلياً. ولا بدّ من الاعتراف بالمؤثرات الثقافية والسلوكية من حولنا، وكذلك مستجدات التقنية وأدواتها وتأثيرها على الشباب بوجه خاص، فهذه الثقافات تداخلت، وباتت تفد إلينا من كل جانب بعد أن انقضى زمن الحدود الجغرافية للمكان، وهذا بالضرورة أثر في أبنائنا وتأثر بهـم، ونأمل أن تكون الخدمة الوطنية فرصة جيدة لتقويم السلوك، والتمسك بالقيم والمبادئ والأخلاق والأعراف الوطنية والدينية السمحة. فالخدمة الوطنية – كما يطلق عليها – مصنع الرجال.

أهداف قانون الخدمة الوطنية

عندما ننظر إلى أهداف قانون الخدمة المدنية نجد الشمولية في صنع القوة الشاملة لحماية الوطن، والتي يكون محورها أبناءه بغض النظر عن مواقعهم وتأهيلهم وطبيعة أعمالهم، فمن الأهداف التي نص عليها قانون الخدمة الوطنية تشكيلُ قوة دفاع وطني إضافية من شباب الوطن لحماية حدوده، والمحافظة على المقدرات والمكتسبات الوطنية. ولا شك في أن انخراط أبناء الوطن في برنامج الخدمة الوطنية والمعارف والمهارات والتدريبات التي سيتلقونها فيه سيحقق هذا الهدف، والذي سيتم من خلال عملية مستمرة تجعل مع مرور الوقت مجتمع الإمارات وأفراده حصناً منيعاً في وجه مكائد الأعداء، وتزوده بالكفاءات القادرة على التعامل مع التحديات التي قد يواجهها الوطن، كما أنها سترسخ مفهوم الأمن الشامل لدى أبناء الوطن وبناته، بحيث تتغير نظرتهم إلى مفهوم مسؤولية الدفاع عن الوطن، بحيث لا تقتصر هذه المسؤولية على القوات المسلحة وأجهزة الشرطة وجهاز الأمن، بل تشمل أفراد المجتمع كافة، الأمر الذي يشكل سياجاً واقياً لأمن الوطن ويجعل أفراده حراساً أوفياء ينطلقون طواعية لحمايته والتصـــــدي للأخطار المحدقة به من دون أن ينتظروا أمراً أو أن يطلبوا مكافأة.

إن لقانون الخدمة الوطنية فوائد وأهمية كبيرة في حياة الشباب الإماراتي، حيث يعمق معاني الالتزام ويرسخ مفاهيم الجدية في نفوسهم، ويدفعهم إلى الإحساس بالمسؤولية والتحلي بها في حياتهم العملية، فالخدمة الوطنية فخر وشرف لكل مواطن. وهي تصب في مصلحة الوطن، وتحقق الأمن والأمان لهذه الدولة التي تعمل جاهدة على توفير الحياة الكريمة لشعبها، حيث إنها تعمل على تحفيز الشباب للمبادرة وتعميق المشاعر الوطنية لدى الجميع، وتؤدي إلى غرس القيم والمبادئ الوطنية لتهيئة وإعداد أجيال واعية بأهمية الوطن وضرورة حماية أمنه ومصالحه

الوطنية. إن توجيهات القيادة الرشيدة تحرص دائماً على إشراك أبناء الوطن في الدفاع عنه، وحفظ حدوده وحماية مقدراته ومكتسباته.

وقد تضمن قانون الخدمة الوطنية هدفاً مهماً يتعلق بالحفاظ على الهوية الوطنية، ولا شك في أن بناء الهوية الوطنية قد مر بمراحل عدة، بدءاً من نشأة الاتحاد وحتى يومنا هذا. وقد أسهم العديد من المؤسسات في تعزيز الهوية الوطنية من خلال برامج ومشاريع مختلفة في تحقيق ذلك، سواء كانت هذه المؤسسات عسكرية أو مدنية. ويجدر بنا الإشارة هنا إلى برامج التدريب الصيفي التي كانت تطبق خلال فترة السبعينات، حيث أتاحت تلك البرامج الفرصة لطلبة المدارس بالانخراط في برامج رعتها القوات المسلحة لتدريبهم وتوفير الفرصة كي يتعايش أبناء مختلف الإمارات في معسكرات لفترة محددة، يجمعهم الولاء للوطن والعمل على رفعة العلم واكتساب المعارف والمهارات التي محورها الدفاع عن الوطن. وقد كانت تجربة التطوع التي أقبل عليها شباب الإمارات عندما فتحت لهم أبواب التطوع خلال حرب الخليج الثانية دليلاً على ما يملكه أبناء الوطن من ولاء وانتماء واستعداد للتضحية والدفاع عن هذا الوطن، ولا يزال الكثير منا يذكر شعار «أنا جاهز.. أنت جاهز» الذي ارتسم على شفاه أبناء الوطن في تلك الفترة، وعبر عما يكنه هؤلاء الشباب من حب وولاء للوطن. وعلينا ألا نغفل في هذا الجانب ما أسهمت المؤسسات التعليمية والرياضية من خلال برامج متعددة في جمع أبناء الوطن حول اسم الإمارات.

إستجابة سريعة

ولقد أثبت شباب الإمارات حسهم الوطني عندما تصدوا بكل حزم وقوة للمغرضين الذين سعوا إلى النيل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والإساءة

إليها خلال ما يسمى «الربيع العربي»، وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فقد مثلوا نموذجاً لأبناء الوطن المخلصين والأوفياء للذود عنه والتصدي لكل من تطاول على دولة الإمارات العربية المتحدة، أو فكّر بالإساءة إليها وتشويه سمعتها. وقد كان أبناء الإمارات بحق نموذجاً متميزاً على المستوى العربي، من حيث حبهم وولاؤهم لوطنهم والتفافهم حول قيادتهم. وكذلك لا يمكن إغفال الدور الإيجابي الذي قام به شباب الإمارات في دعم مشروع استضافة «إكسبو 2020»، وذلك من خلال إبرازهم للإمكانات المتوافرة في دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مثل هذا الحدث، وإبراز قيم التسامح والانفتاح واحترام الآخر التي ينعم بها مجتمع الإمارات، وتفاعلهم مع جميع المراحل التي مر بها هذا المشروع، وقد أثبت هذا المشروع أصالة هؤلاء الشباب ووطنيتهم الحقة في التفاعل مع تطلعات الدولة ومشاريعها المختلفة.

لقد رأينا سرعة استجابة شباب الوطن لقانون الخدمة الوطنية، فتفاعلهم كان على قدر المسؤولية وعند طموحات قيادتنا الرشيدة، حيث اتضح جلياً ترحيب شباب الوطن بقرار الخدمة الوطنية من خلال حماستهم ورغبتهم الأكيدة في الدفاع عن الوطن وحمايته من الأخطار، وتعزيز مكانته التاريخية والاستراتيجية، ودعم وحدة المجتمع، والفخر بالانتماء إلى الوطن، وتأكيد إيمانهم الراسخ بقيم الولاء والانتماء إلى وطنهم والتفافهم حول قيادتهم، واستعدادهم التام للانخراط في الخدمة العسكرية من أجل حماية وطنهم والذود عنه في كل الظروف، مؤكدين أنهم شباب اليوم ورجال الغد، يعرفون جلياً دورهم في حماية وطنهم، ولا يترددون في التضحية بكل غال ونفيس من أجل نهضته وعزته وقوته.

إن من أهداف الخدمة الوطنية إيجاد جيل جديد واثق وواعد، ويمتلك مقومات الشخصية القيادية، من حيث مختلف الركائز كالقوة البدنية والاعتماد على

الذات وتحمل المسؤولية والانضباط واحترام القانون وتقدير قيمة الوقت، الأمر الذي لا يعني فقر شباب الإمارات لتلك المقومات، بل إن الخدمة الوطنية سترسخها، وستعمل على تطويرها وفق أسس علمية وتدريبات عملية، ما يسهم بالضرورة في بناء الشخصية السوية لأبناء الإمارات ويجعل منهم أفراداً قادرين على التعامل مع الحاضر بآماله وتحدياته وصناعة المستقبل المنشود.

الجميع شركاء في بناء الوطن

ومما يحسب لقانون الخدمة المدنية أنه قد عمل على إشراك القطاع الخاص في هذه المهمة الوطنية وجعله شريكاً حقيقياً ويتحمل مسؤولياته نحـــو المواطنين العاملين فيه ممن ينطبق عليهم قانون الخدمـــة الوطنية، وهذه تحدث لأول مرة حيث يجب على القطاع الخـــاص القيام بدور وطني من خـلال قانون ملزم يجعله شريكاً استراتيجياً وأساسياً في حماية هذا الوطن والذود عنه.

إن إلحاق الشباب في الخدمة الوطنية سيعمل على صقل مهاراتهم وشخصياتهم، وإذكاء الحس والروح والوطنية لديهم، ليكونوا شباباً قادرين على مواجهة تحديات المستقبل. إن الخدمة الوطنية ستشكل رافداً معززاً لقدرة القوات المسلحة وكفاءتها، كما ستُكسب الأجيال الجديدة خبرات متنوعة تفيدهم وتغير من نمط حياتهم ومستوى الانضباط لديهم، وستعزز قيم الولاء والانتماء والتضحية لدى أبناء الوطن وترسخها. وهي، أيضاً، وسيلة للتحصيل الفكري والأكاديمي في العلوم العسكرية والمعرفية، الأمر الذي يعزز القوة الشاملة للدولة. فالخدمة الوطنية شرف وواجب تجاه الوطن وقيادته الرشيدة التي احتضنت أبناءها وحافظت عليهم، ووفرت لهم الحياة الكريمة، حتى أصبح شـــعب الإمـــارات من أسعد شعوب العالم.

قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية بين التطبيق والرؤية الاستراتيجية

د. علي الخوري
مدير عام هيئة الإمارات للهوية

- دكتوراه في الهندسة الإدارية من المملكة المتحدة.
- عمل في وزارة الداخلية كضابط من عـام 1990 وحتى عـام 2003.
- تم اختياره كعضو في مجلس الأجندات العالمية.
- مستشار لمشروع الربط الالكتروني بين دول الاتحاد الاوربي.
- باحث ومفكر في تطوير الممارسات الحكومية والقطاع العام.
- له أكثر من 12 براءة أختراع وملكية فكرية.
- حاصل على جائزة الشخصية الأكثر تأثيراً في العالم في مجال الهوية الرقمية في 2011 من إيطاليا.

يحتاج كل مجتمع إلى حماية حاضره ومستقبله ومكتسباته الوطنية، وهي مهمة لا تقع على عاتق من يمتهن العمل العسكري فقط، بل تمتد لتشمل أبناء المجتمع كافة، ولاسيما أنّ الأمن بات مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية، لأن التنمية والاستقرار يرتبطان بشكل وثيق بمدى توافر مقومات الأمن؛ أي إن فاعلية الأفراد في مجتمعاتهم، تعتمد على مدى شعورهم بالطمأنينة سواء على أنفسهم وأسرهم أو على ممتلكاتهم. وقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2014 قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية، بالاعتماد على المادة 43 من دستور الدولة التي تنص على أن الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن، وأن أداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون.

ونحاول هنا أن نستعرض بعض جوانب قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية وانعكاساته على مجتمع الإمارات من الناحية الثقافية والاجتماعية، وإبراز أهمية تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي كوسيلة لإنجاح هذا المشروع الوطني وتحقيق الأهداف المنشودة منه. ونقدم في النهاية عدداً من التوصيات التي من شأنها أن تدعم تطبيق القانون، وتسهم في رسم الملامح العامة للإطار التنفيذي العام له.

تاريخ العسكرية البشرية BozeManor

قبل الدخول في صلب الموضوع، نستعرض سريعاً تاريخ العسكرية البشرية لتسليط الضوء على بعض الجوانب التي تبين أن مفهوم الخدمة الوطنية موضوع قديم متجدد، وأنه شكل ركناً من الأركان الأساسية التي قامت عليها الحضارات الإنسانية وواحدة من دعائم ماضي الدول وحاضرها ومستقبلها.

وغني عن الذكر أن تاريخ البشرية ينبئنا بأنه لم يوجد على وجه الأرض شعب

إلا كان له جيش يحميه، حيث كان الاحتياج البشري للقوة ضرورة للبقاء والمحافظة على النفس والكرامة والحرية، ومن المتفق عليه أن الحقب المبكرة من التاريخ لم تشهد إنشاء جيوش محترفة نظراً إلى بساطة الحياة وبدائيتها، وأنّ تجهيز الجيوش بالقوى البشرية والعدة والعتاد كان يتمّ من قبل أهل البلاد والعشائر والقبائل – بحسب الحاجة – من أبنائها الشباب، حيث كان الجيش يخرج للحرب ثم يعود إلى الديار بعد انتهائها.

ويسجل التاريخ القديم أول ظهور للجيوش المحترفة، في فترة حكم الأسرة السادسة الفرعونية (3000 عام قبل الميلاد)، حيث كانت تصرف لمنتسبي الجيش الرواتب والأجور ليتفرغوا بشكل تام لهذه المهمة، ثم ظهرت الحاجة تدريجياً لإنشاء المعسكرات، والتدريب، وتصنيع المعدات الحربية، ونشر الجيش على مساحة واسعة، وهو ما تمّ في زمن المملكة المصرية القديمة.

وعلى الرغم من ظهور الجيوش المحترفة، فإن أهل البلدان في مختلف أصقاع العالم كانوا على مر التاريخ المدافعين الأصليين عن أرضهم ومصالحهم، حيث كان الواقع الاجتماعي القديم يفرض تعلم استخدام الأسلحة البسيطة على الذكور والشباب، ويوجب عليهم الانخراط في الأعمال الدفاعية عن شعوبهم ومصالحها، وقد تواصل تاريخ العسكرية البشرية وامتد حتى عصرنا هذا، لأنّ الشعوب لا تزال هي الرافد الأساسي للجيوش بالمقاتلين والمدافعين عن الأوطان، سواء من خلال أنظمة التجنيد التطوعية أو الإلزامية.

تطور مفهوم العقيدة العسكرية

وكما أنّ الغذاء هو حاجة شخصية يحققها الإنسان بنفسه، فإن الأمن يعدّ

حاجة غريزية يحققها الإنسان بنفسه أيضاً. ولكن، ولأن الإنسان كائن اجتماعي، فقد طوّر على مر التاريخ مفاهيم وواجبات الأمن والدفاع من كونها بالأساس مهمة فردية لحفظ الحياة، لتصبح مهمة جماعية تتوزع الأدوار فيها بشكل متكامل بين أبناء المجموعات الإنسانية المتحدة أو المتحالفة، لتتنوع بين الإنتاج والتوزيع والتصنيع والإعداد في مثل تلك السيناريوهات. وكلما تعقدت العملية الأمنية وتعددت مجالاتها كانعكاس للتطور التكنولوجي والصناعي العالمي مثلاً، تشعبت عملية توزيع الأدوار أيضاً، وتعددت أشكالها لتضم العمل الإعلامي والاستخباري، وليتوسع معها النطاق العام (ecosystem).

وفي جميع الأحوال، فإنه لا شك في حقيقة أن واجب الأمن هو واجب فردي، لكن الأدوار تتكامل فيه ضمن منظومة تكاملية تكافلية دقيقة.

إن المجتمع الذي يفشل في تحقيق أمنه هو نظير المجتمع الذي لا يستطيع توفير الطعام لأبنائه، وهو ما يظهر لنا بوضوح عند العودة إلى تاريخ البشرية القديم، حيث نجد أن القبائل والمجموعات البشرية كانت تهاجر من مكان إلى آخر بحثاً عن الماء ومصادر تأمين الطعام، وكانت المجتمعات والدول تقوم حول هذه المصادر التي أصبحت قيمتها ترتبط بشكل وثيق بقيمة حياة تلك الدول والمجتمعات. فكان إنشاء الجيوش وحمل السلاح من أهم الواجبات التي كلفت تلك المجتمعات نفسها به لحماية هذه المصادر من الأطماع الخارجية وتنظيم إدارة رؤوس أموالهم، فإن هبّ الخطر خرج الرجال، وحمل كل مقتدر سلاحه للذود عن الأرض والثروات والأموال ومصادر الرزق والمجتمع كله.

وفي ظل تطور البشرية، واصل هذا الأمر تطوره، ولم يتوقف عند الحد الذي ذكرناه من العمل الأمني، الذي بدأ بهذه الصورة البسيطة، بل إن أدوات الجيوش ووسائلها

ومهارات منتسبيها تطورت مع تطور حياة الإنسان واكتشافاته، لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، وهو الأمر الذي تطلّب من المجتمعات العمل على تحسين ظروفها الأمنية، وتطوير منظوماتها العسكرية، وآليات التدريب القتالي دفاعياً وهجومياً في ظل حالة التنافس والتدافع بين المجتمعات القديمة والحديثة.

ويتبين من التاريخ أنه كلما زادت رقعة الجماعة البشرية، ارتفعت حاجتها إلى زيادة قدراتها القتالية وتعزيزها لتتمكن من الدفاع عن أراضيها وثرواتها، وهو ما يعني أن العلاقة بين العوامل الثلاثة (عدد السكان، والمساحة، وحجم الجيش) هي علاقة طردية باستمرار، وهو ما يفسر التَكُوُن التاريخي للدول والشعوب ورسم الحدود فيما بينها، وهو الأمر الذي اعتمد على قدرة تلك الشعوب على الاتحاد وبسط السلطة وحماية الأرض.

والشاهد في التاريخ أن أنظمة التجنيد والعسكرة مرت بأشكال مختلفة. حيث نجد أن الدولة العباسية المتأخرة والدولة الأيوبية ودولة المماليك، كانت تستعين بأجانب لاحتراف العمل العسكري والجندية، وكان يتم تشكيل الجيوش من أجناس آسيوية وصلت أساساً من وسط آسيا من الأعراق التركية والتترية والفارسية. لكن هذه الجيوش لم تنجح في أغلب الأحيان في مهامها عندما تعرضت لاختبارات حقيقية ومواجهات حاسمة؛ لأنها لم تكن تتمتع بالمعنويات المطلوبة؛ لأن أفرادها لا يدافعون عن أوطانهم التي نشؤوا فيها، أو التي ينتمي إليها آباؤهم، وبالتالي فإن شعورهم الغريزي بالدفاع والتضحية كان محل تذبذب، ما أدى إلى هزيمتهم مرات عدة، سواء إبان الغزوات الصليبية أو في مواجهة الدولة العثمانية الناشئة التي أبادت هذه الجيوش، وهزمتها منهية عصر دولة المماليك.

وعلى هذا الأساس، نشأ مفهوم العقيدة العسكرية أو القتالية، التي تضع للمقاتل مبررات قوية، وتوضح دوره في الأعمال الحربية. حيث لم يجد البشر في العصور القديمة والحديثة أفضل من فكرة الدفاع عن الوطن لترسيخ هذه العقيدة، إذ يرتبط هذا الحق الدفاعي مباشرة بالحاجة الغريزية للأمن التي تم تبيانها سابقاً، فكان الارتباط معززاً بقيمة فطرية غريزية طبيعية، من أشرف القيم التي اعتز بها بنو البشر. ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من امتلاك الدول للجيوش العاملة والاحتياطية، فإن حاجتها إزاء طبيعة التهديدات، والموازنة بين «الحاجة والقدرة»، تفرض السعي إلى رفع عنصر «القدرة» في مواجهة الحاجة المتزايدة للأمن في ظل التهديدات الإقليمية والعالمية التي قد تتعرض لها، إذ إن عامل الردع هو الأهم في توفير الأمن والأمان لكل من يسكن أراضيها.

التنمية والأمن: وجهان لعملة واحدة

يتضح جلياً مما ذكرناه آنفاً، أنه لا تنمية من دون أمن، ولا أمن من دون تنمية، فهما قضيتان متلازمتان. ويتبين لنا أنه إذا كان الأمن هو «مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة وحدتها واستقرارها»، فإنّ ذلك يعني أن الاستراتيجية الأمنية واستراتيجية التنمية هما السبب والنتيجة، أي إن تحقق الأهداف الاستراتيجية الأمنية ضروري لنجاح الاستراتيجية التنموية، والعكس صحيح.

ومما يميّز المبادرات التنموية أنها تنطلق بتوجهات شمولية في مساراتها مهما تعددت (علمية أو سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو صحية أو معلوماتية أو اجتماعية،... إلخ). وهو ما يدفعنا إلى القول إنه لا يمكن تحقيق مثل هذه الأهداف، إلا في ظل إطار أمني، يوفر لها بيئة مستقرة يمكن في ظلها دعم الابتكار والإبداع في المجتمعات.

والتنمية لا تزدهر إلا بتوافر الشعور بالأمن. ولأن أي تهديد أمني، لا ينتج إلا من مصدر داخلي أو خارجي، فإن الشعور بالأمن، لا يتحقق إلا إذا انتشر باتجاه هذين المصدرين.

وبالنظر إلى نطاق قوانين الخدمة الوطنية الذي ينصب بشكل كبير على مواجهة التهديدات الخارجية، نجد أنّ مفهوم الخدمة الوطنية يشمل ردع التهديد الخارجي، ويمثل عاملاً أمنياً يصب في مصلحة تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار، وهو ما من شأنه أن يدعم تطوير مبادرات التخطيط التنموية والاستراتيجية البعيدة المدى.

اجتياح التقنية وعصر الهوية الكونية

وقبل الخوض في موضوع الخدمة الوطنية، لا بد لنا أن نعي أننا نعيش في عصر تجتاح فيه التكنولوجيا كل شيء في حياتنا تقريباً، ويتميز بهوية كونية أشبه ما تكون بالموحدة. فقد أصبح العالم اليوم أشبه بقرية صغيرة كما أصبحت الشعوب وإن اختلفت، أوجهاً مختلفة لعملة واحدة.

وفي ظل الانتشار غير المسبوق للتقنيات الحديثة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت المعلومات والأفكار وكذلك المشاعر تنقل من خلال أدوات الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، حيث وفرت التكنولوجيا بيئة مناسبة ووسائل مفضلة لتلاقي الشعوب، انصهرت معها ثقافات كثيرة، وأزالت الحدود الفاصلة بينها بما في ذلك تلك المتعلقة بالعادات والمعتقدات. ولكن، وعلى الرغم من أن التقدّم التكنولوجي وفر مزايا كثيرة لا يمكن إنكارها، فإن من المهم في الوقت نفسه أن نعي آثاره الخطيرة التي قد تهدد استقرار ثقافات

الأمم وشعوبها، وتنتقل إلى أجيالها المقبلة. فالحوارات المجتمعية والأفكار التي تتولّد من خلالها وانتقالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تمثل بيئة مفتوحة وخصبة لتنمية هوية ثقافية جديدة من خلال هذا النوع من الحوارات، ولاسيما في ظل محاولات البعض تأطيرها وإكسابها مفردات ومحتوى، وهو ما قد يُرسّخ تلك المفاهيم في مجتمعاتنا بالتقادم. انظر أيضا الشكل رقم 1.

ولعل من الأهمية أن نعي هنا، أن الهوية الثقافية كائن جماعي حيّ يتغير ويتحوّل بفعل مؤثرات داخلية وخارجية، وذلك بتغيّر المرجعيات القيمية في الداخل، أو نتيجة التأثر بالتحولات الكونية الخارجية التي تنعكس على علاقات الأفراد والمجموعات. ولا شك بأن هناك «علاقة جدلية بين الهوية ومجتمع المعلومات»

آثار انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

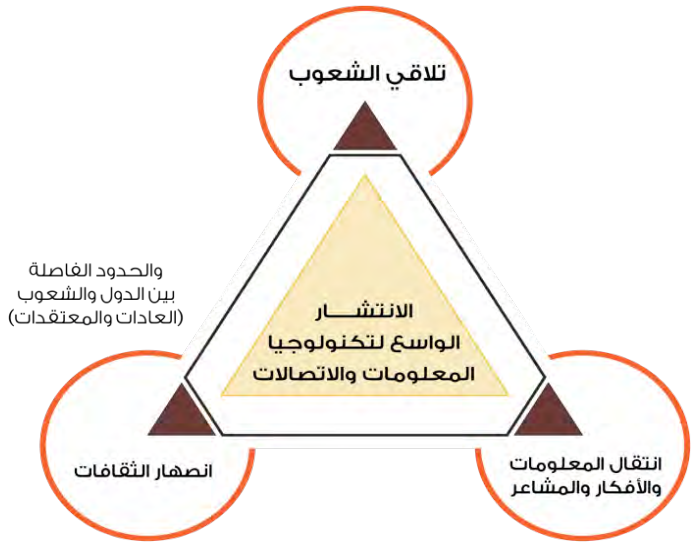

الشكل رقم 1

حيث يرى الكثيرون أنهما في صدام داخلي بينهما، وكلاهما في صدام مع التاريخ. وهي «علاقة ذات تأثير عميق قد يكون سلبياً أو إيجابياً، وذلك بحسب قدرة الثقافة على إدماج الهوية في حركة التاريخ من ناحية، وقدرة العقل السياسي الذي يضطلع بمسؤولية الحكم على بلورة خيارات حداثية في منظومة الفكر والسلوك والمؤسسات، فالمفصل الحقيقي بين الهوية والمعلوماتية هو الثقافة الوطنية بالمعنى المدني الذي يرادف الحداثة والمواطَنة الحرّة العارفة.. فالهوية القادرة على الصمود والإضافة في مجتمع المعلومات هي الهوية النقدية المتشبعة بثوابتها الثقافية والوطنية».

الخدمة الوطنية في دولة الإمارات: وانعكاس التحديات الثقافية والاجتماعية

واعتماداً على التمهيد الذي قدّمناه آنفاً، فإن قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية يشكل لحظة مضيئة في تاريخ الإمارات وضرورة قصوى في ظل ما يشهده العالم اليوم من أحداث أصبح من الصعب علينا كأفراد أو مؤسسات أو متخصصين فهمهما بشكل صحيح.

ولا شك في أن من شأن القانون أن يسهم في تحقيق مستهدفات استراتيجية إذا ما تم التخطيط لها واستهدافها، وكما هو موضح في الشكل 2. فإن الأهداف الاستراتيجية الأسمى لهذا القانون تتمثل في مفهوم حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسيادتها، وتعزيز قدرات قواتنا المسلحة وكفاءتها. كما أنّ هناك انعكاسات إيجابية أخرى للقانون تتمثل في إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب، وتعزيز الثقة، واحترام الذات، وبناء شخصية الشباب، والسلوك المنضبط.

ومن الضروري في هذا المجال أن ينتبه راسم السياسات للاحتمالات التي قد تعيق تحقيق أي من هذه المستهدفات أو تعطله، وأن يكون مستعداً لها من خلال اتخاذ

أمثلة على مستهدفات الخدمة الوطنية الاستراتيجية

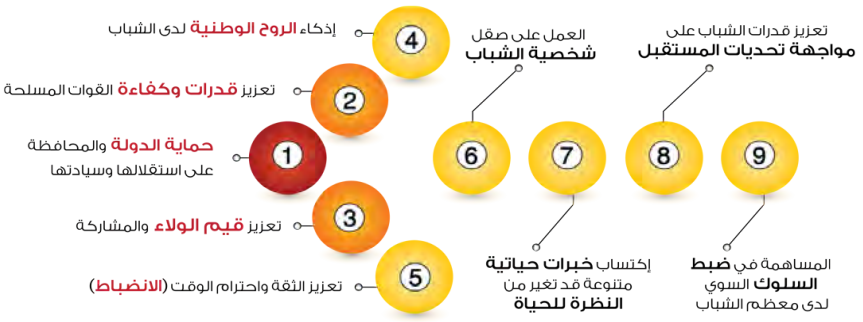

الشكل رقم 2

التدابير اللازمة، إما لمنعها من الوقوع، وإما لتحويل التهديدات السلبية المحتملة إلى فرص إيجابية، وإما لتخفيض مستوى خطورتها عند وقوعها إلى أدنى مستوى ممكن.

ولا شك في أن بالإمكان تأليف كتاب عن التحديات التي قد يواجهها تنفيذ مثل هذه القوانين. لكننا سنحاول تبيان البعض منها، والتي قد تشكل مفاهيم ثقافية منتشرة في مجتمعاتنا. فكما هو موضح بالشكل رقم 3، فإن البعض قد يرى أنّ الخدمة الوطنية هي خدمة إجبارية غير متوقعة أو معتادة، في حين قد يراها البعض طاقة شبابية غير موجهة للإنتاج في ظل متطلبات عصر الثورة المعلوماتية التي قد تركز على جوانب فنية جزئية، بينما قد يرى البعض أن اعتياد الشباب استخدام السلاح قد يمثل خطورة في حد ذاته.

وقد يرى البعض – وهم الأكثرية – أن المجندين قد لا يحظون بالعناية الصحية أو الغذائية أو الإنسانية المطلوبة، وهو منظور قد يوصف بأنه عاطفي وسيكولوجي، وقد تنطلق من المنظور نفسه تخوفات من انعكاسات الاختلاط بين الشباب في المعسكرات، ومدى وجود الأنظمة الإدارية فيها وفاعليتها. انظر أيضاً الشكل رقم 3.

مفاهيم ثقافية عن الخدمة الوطنية

الشكل رقم 3

وقد تؤثر مثل هذه التحديات على المفاهيم الفكرية وتنتج عنها انعكاسات ثقافية واجتماعية كما ظهر في بعض البلدان التي سبق لها أن نفذت مثل هذه القوانين، وفيما يأتي بعض من تلك الانعكاسات:

- تولد حوارات داخلية بين الشباب الذي تقوده فطرته إلى حب الكلام وتوجيه النقد في مراحل المراهقة المتأخرة ومرحلة الدراسة في ظل جو وبيئة عسكرية منضبطة، وهو أمر يجب العمل على استيعابه لمنع أثره السلبي.
- تولد مقارنات بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخصوصاً بحسب المستوى التعليمي.
- الاختلاط الواسع بين الشباب قد يحمل بين طياته مزايا وتعلم وخبرات وعيوباً في الوقت نفسه.
- تأخر مسيرة التعلم وما يترتب عليه من آثار اجتماعية تنتج جراء العودة لاستكمال التعليم بعد إنجاز الخدمة الوطنية، وما يترتب عليه من رفع المتوسط العام لعمر الزواج أيضاً.انظر أيضاً الشكل رقم 4.

جوانب الانعكاسات الثقافية والاجتماعية

الشكل رقم 4

ومن هنا تبرز، أهمية الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي كشرط لضمان تحقيق ما هو مستهدف، وتفادي الآثار السلبية الثقافية أو الاجتماعية التي تمّ تبيانها في سياق ما ذكرناه حتى الآن. وهو ما سنتطرق إليه في القسم الآتي لاحقاً.

الإطار العام لتنفيذ قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية

يبين الشكل رقم 5، إطاراً عاماً يمكن استخدامه مدخلاً مهمّاً في تنفيذ قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية في الدولة. فالدائرة الداخلية تمثل مكونات التخطيط. في حين تمثل المربعات الخارجية الأبعاد المهمة التي يجب الالتفات إليها. وسنوجزها في الأقسام الفرعية الآتية:

إطار عام ومدخلات لتنفيذ قانون الخدمة الوطنية

الشكل 5

أهمية مكون التخطيط الاستراتيجي

بما أنّ دولة الإمارات بصدد إضافة متطلب سيادي ووطني لتحقيق رؤية وأهداف استراتيجية، فإن من الطبيعي أن يتمّ إدراج هذا المتطلب بشكل واضح ضمن الأطر الاستراتيجية الأخرى في الدولة كقطاع استراتيجيات الأمن والدفاع، وأن تكون له مكوناته ومؤشراته الاستراتيجية؛ لأن استخدام أدوات التخطيط الاستراتيجي ومنهجياته أساس لا يمكن الاستغناء عنه لضمان نجاح المشروع.

ومن هنا، فإن على الجهاز الحكومي المكلف بتنفيذ المشروع أن يتبنى منهجيات عمل وفق نظم التخطيط الاستراتيجي لضمان تحديد الأهداف بدقة، وإدارة الأداء باحتراف؛ لتحقيق تلك الأهداف من خلال مؤشرات أداء استراتيجية وتشغيلية قابلة للقياس. ويبين الشكل رقم 6، إطاراً توضيحياً عاماً لمنظومة التخطيط الاستراتيجي. كما أنّ على راسم السياسات والقيادة العليا الانتباه لثلاثة محاور رئيسية هنا هي: الخطة الاستراتيجية الكلية، وسجل المخاطر، والمستهدفات.

منظومة التخطيط الاستراتيجي

الشكل رقم 6

وقد يواجه المخطط الاستراتيجي عادة احتمالات وقوع بعض الأحداث التي قد تظل مجرد احتمالات أو تتحقق بالفعل، وتعيق أو تعطل تحقيق الخطة الاستراتيجية لأهدافها بالسرعة والكفاءة المطلوبة. وبالتالي فإنّ من المهم جداً أن يتم أخذ هذه الاحتمالات والمعطيات بعين الاعتبار للاستعداد لها واتخاذ التدابير اللازمة، إما لمنعها من الوقوع، وإما لتحويل التهديدات السلبية إلى فرص إيجابية، وإما لتخفيض مستوى الخطر عند وقوعه إلى أدنى مستوى ممكن. ومن هنا تنشأ أيضاً ضرورة وضع خطط فرعية تعنى بالمجال الاجتماعي والثقافي، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالات حدوث مشكلات ثقافية واجتماعية، للعمل على وضع إجراءات ومبادرات وقائية تمنع حدوث المخاطر وتعالج ما يتبقى من آثارها. كالاحتمالات التي تم بيانها في القسم (5). ونبين تالياً بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر.

منهج التعليم العسكري

يشكل هذا المنهج بعداً مهماً ورئيسياً، ولا بدّ أن يركز على التدريب الذهني والارتقاء بالمستوى الفكري والمعرفي لدى المجندين، وألا يقتصر مضمونه على مفاهيم تقليدية كاللياقة البدنية والتدريب الميداني.

أساليب التدريب

يجب أن تنعكس الأساليب التدريبية على شعور ويقين المجندين بالارتقاء في قدراتهم المعرفية والمهارية.

الرعاية الفكرية والاجتماعية والثقافية

من المهم أن يكون هناك توازان بين متطلبات التدريب الميداني والعسكري وبين احتياجات الرعاية الفكرية والاجتماعية والثقافية لدى المجندين.

التأثير على السلوك

من المهم تبني أسلوب يتفهم الحاجات النفسية للمراحل العمرية المختلفة، التي عادة ما تتميز بالتمرد والرغبة في إثبات الذات والتفوق والاستقلالية. ولا بد من الالتفات إلى أهمية الأحداث والمؤثرات الخارجية على السلوكيات، واستخدام مفاهيم ووسائل متقدمة كالبرمجة اللغوية والعصبية للتأثير في السلوك والحالة الذهنية والفيزيولوجية البشرية لدى المجندين.

الاستعانة بالمتخصصين

هناك حاجة ملحة إلى تقدير المخاطر المختلفة واحتمالات حدوثها، وإشراك متخصصين في علم النفس الاجتماعي لوضع الخطط والبدائل والحلول اللازمة لإدارة هذا المشروع بأسلوب إدارة التغيير. فالمتخصصون يملكون طرقاً مختصرة لتعريف المشكلة وتحديد الطرق اللازمة لعلاجها.

أهمية تبني منظور شمولي للأبعاد الاجتماعية والثقافية

ولا بد من تبني منظور شمولي لانعكاسات تطبيق القانون والبيئة المحيطة التي يتم تطبيقه فيها، وهو ما يظهر في الشكل رقم 7 الذي تمثل العناصر الموضحة فيه جوانب تشكل فرصاً من شأنها أن تسهل الآليات التنفيذية أو تعيقها، ونسردها هنا على سبيل المثال لا الحصر.

بُعد المجتمع في تطبيق قانون الخدمة الوطنية

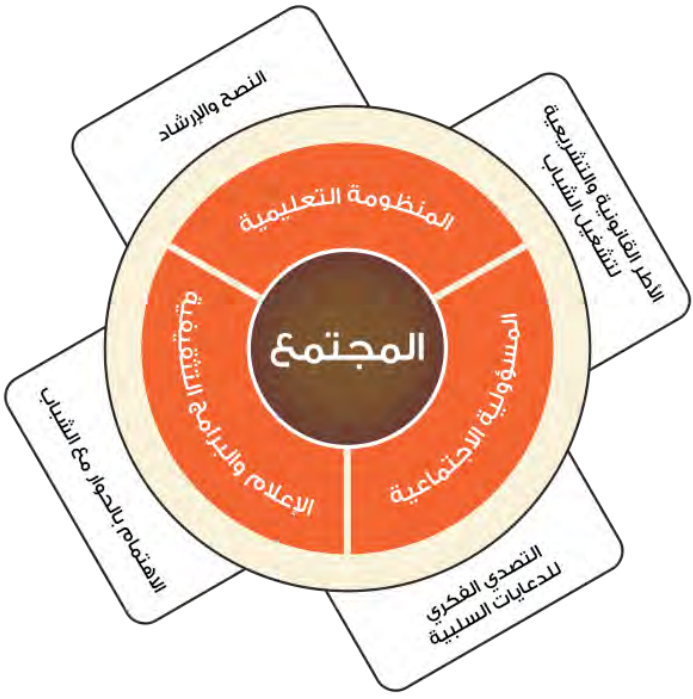

الشكل رقم 7

تطوير المنظومة التعليمية

من الضروري أن يكون هناك تمهيد ثقافي وتوعوي للمشمولين بالقانون والمتأثرين بتطبيقه ليتقبلوا ويتفهموا مرحلة الخدمة الوطنية ومتطلباتها، ويمكن أن يكون ذلك من خلال موضوعات دراسية أو زيارات أو لقاءات.

نشر الوعي الثقافي

تطوير برامج لنشر الوعي والثقافة الاجتماعية بهدف إيقاظ الوعي والحس

بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني، وتعزيز روح الانتماء، واستنهاض الهمم، وتأكيد أهمية دور المواطن في التنمية وبناء الدولة.

الشبكات الرقمية وأدوات التواصل الاجتماعي

توظيف الشبكات الرقمية وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلامية وتثقيفية. فالإعلام والثقافة، ركنان أساسيان لتحقيق النهضة والتطور الحضاري، وأساسان يمكن الاعتماد عليهما في رفع الوعي وتنوير الرأي العام والتأثير على الصورة الذهنية.

التصدي الفكري للدعايات السلبية

التصدي الفكري للدعايات السلبية بذكاء وبأسلوب يتفهم الحاجات النفسية لأفراد المجتمع وباختلاف فئاتهم العمرية، وهو ما يستدعي تشكيل مجموعات متخصصة في الدراسات الاجتماعية والنفسية تراجع هذه الدعايات وتتابعها وتتوقعها، وتقوم بصياغة الردود المنطقية عليها، وتحدّد وسيلة نشرها، وتحوّلها إلى فرص إيجابية.

الحوار مع الشباب

تطوير مفهوم الحوار مع الشباب ليشمل الحوار مع الأجيال الأخرى، ولاسيما جيل الآباء، لبث روح الترحيب والتفهم، ونؤكد هنا ضرورة التركيز على الحوار غير المباشر، وتجنب التلقين الذي لا يناسب العصر الحديث. ومن أمثلة هذا الأسلوب ترتيب زيارات لمراكز عسكرية مجهزة لاستقبال الشباب، وتنظيم عروض عسكرية أمامهم؛ ليستشعروا قدر الدور الوطني الذي يقومون به.

الأطر القانونية والتشريعية

الاستعداد القانوني والتشريعي لتشغيل الشباب واستكمال دراساتهم، حيث إن تلك الفترة ستوفر فرصة تقييم لمهارات العمل والتفكير والقيادة لدى الجيل الصاعد. وهو ما يمكن من خلاله توفير النصح والإرشاد لهم لإكمال مسيرتهم العملية والتعليمية، والتأكيد في جميع الأحوال على تميزهم وتقدير الوطن لدورهم ومشاركتهم، وأنّ الوطن دوماً هو الأكرم والأسبق بالعطاء وهو درس التاريخ الأبدي.

مراكز النصح والإرشاد

ستوفر تلك الفترة فرصة لتقييم مهارات العمل والتفكير والقيادة لدى الجيل الناشئ، وتقديم النصح والإرشاد لهم باستكمال مسيرتهم العملية والتعليمية، من خلال تقديم هذه الخدمة المتميزة التي يمكن ربطها بمبادرات وطنية أخرى، مثل تلك الخاصة بالتوطين وتشغيل الشباب، والتعليم الفني والمهني، وتقديم معلومات عن التعليم الجامعي، وفرص الدراسة المختلفة.

ملاحظات ختامية

إن معرفة المكاسب الوطنية الجليلة للخدمة الوطنية وتقديرها على الصعيد الأمني والوطني والثقافي والاجتماعي، وكذلك إدراك احتمالات وجود مخاطر قد تصاحب هذا التغيير الجوهري في النظام الاجتماعي الوطني، كل ذلك يوجب ويفرض علينا جميعاً التمهيد الثقافي الكامل لها، والتخطيط الكافي لتوعية الشباب بها منذ مراحل دراسية مبكرة تسبق التجنيد، ليعرف طبيعة

المرحلة المقبلة ويتفهمها من أجل إيجاد تصور إيجابي لديه عن الفترة الزمنية التي سيقضيها في أداء الخدمة الوطنية.

ونوصي هنا بتبني مجموعة من المبادرات بشكل شمولي بحيث تتضمن جوانب مخصصة لمعالجة الآثار الثقافية والاجتماعية، واستيعاب التفاعلات الناشئة عن هذه التغييرات. والشكل رقم 8 يوضح هذه التوصيات.

ملخص توصيات الدراسة

الشكل رقم 8

وإذ نؤكد، أولاً، أهمية أن ترتكز آليات تنفيذ القانون على مبادئ وأدوات التخطيط الاستراتيجي لضمان تحقيق ما هو مستهدف بشكل علمي ومدروس. فإننا نشير أيضاً إلى أنّ من المهم إدراك الاحتمالات والمؤثرات الداخلية والخارجية التي قد تشكل خطورة على نجاح تنفيذ القانون، الأمر الذي نحتاج معه إلى مفاهيم إدارية وفق منظومة متطورة لإدارة المخاطر.

كما أنه يجب ألا نغفل عن العنصر الثقافي والاجتماعي؛ لأنه يؤثر في مؤشر الرأي العام، ويعتبر أحد المؤشرات الاستراتيجية التي تهتم بها الحكومة، فالثقافة يجب أن تواجه بالثقافة، وهو ما يعني مراجعة المناهج الدراسية والقيام بالتعبئة الإعلامية المتنوعة المجالات؛ لإيصال الرسائل الإعلامية التي تثري المعارف المجتمعية على مستوياتها المختلفة، بما يسهم في تعزيز التفهم للتجربة الجديدة واستيعابها وتبنيها.

أما الأمر الآخر، فيتعلق بضرورة الاستفادة من الإعلام الفني الذي يخاطب الوجدان والضمير والعقل للوصول إلى القناعات، ومخاطبتها بلغة عقلية متزنة وعاطفية ناجزة تنفذ نحو الوجدان، وتستنهض الهمة والشعور الوطني، وتواجه في الوقت ذاته الأخطاء والمعلومات المغلوطة والسلوكيات الضارة بلغة واثقة وهادئة ومقنعة.

ونؤكد هنا أن هذه المهمة لا تقع على عاتق وزارة الدفاع بمفردها، بل إنّ واجبات تنفيذ الخطة الوطنية تمتد لتشمل مؤسسات الدولة كافة، وكل فرد في المجتمع.

ركائز الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تكريس قيم الولاء والانتماء

د. علي بن تميم
مستشار الثقافة والاعلام بمكتب سمو نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي

- أمين عام جائزة الشيخ زايد للكتاب.
- رئيس تحرير موقع 24 الإخباري.
- مدير المشاريع الثقافية بهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.
- أستاذ النقد الأدبي بجامعة الإمارات العربية المتحدة.
- أتم دراساته العليا في المملكة الأردنية الهاشمية، ثم درس في الولايات المتحدة الامريكية (جامعة جورج تاون)، والمملكة المتحدة (جامعة إكستر).

ليس من المبالغة في شيء أن يقال إن المنطقة التي تتشكل منها دولتنا، دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت تشهد في كثير من مراحلها التاريخية، لوناً من الاتحاد، وهو أمر طبيعي، حيث يجمع الناس فيها وحدة تاريخية، وتراث مشترك، ووحدة دينية، ومقومات جغرافية، ولغة عربية ظلت على الدوام حاضنة للفكر والإبداع تعبر عن هوية مركبة تقوم على التنوع في إطار الوحدة.

ويسترعي انتباه الباحثين أن القبائل في هذه المنطقة بدأت منذ القرن الثامن عشر بالترابط والتجمع، وأن هذا التجمع أدى إلى نشوء روابط من التضامن السياسي والمصالح المشتركة، فضلاً عن روابط القرابة.

لكن ذلك كله كان محتاجاً إلى الزعيم التاريخي القادر على تحويل العلاقة من «اتحاد بالقوة»، كما يقول أصحاب المنطق، إلى «اتحاد بالفعل»، وإيجاد ركائز للهوية الوطنية، وتكريس قيم الولاء والانتماء لوطن واحد وموحَد. وهو ما تجلى بوضوح في شخصية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي تحلى ببصيرة القائد القادر على صنع التحولات الكبرى، وهو الذي ظلَ يقول: «مثلما يولد الفجر من الظلمة، يولد النصر».

الهوية والمواطنة

لست أرغب في أن أخوض مطولاً في مفهوم الهوية بالمعنى الفلسفي، فالهوية مفهوم بينيّ مركب يلتقي في تعريفها علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا وعلم السياسة، يضاف إلى ذلك أنها تنطوي على التقاطع الموجود بين الذاتي والجماعي وبين الواحد المتعدد وبين الثابت والمتغير وبين الاتصال الانفصال.

وقد حكى أحد الباحثين العرب «عبدالفتاح كليطو في كتابه: الكتابة والتناسخ:

1992» حكاية دالة توضح أبعاد الهوية وارتباطها بالوطن. فقد حكى عن شخص تاه عن منازل أهله في صحراء قاحلة وافتقد كل أثر يمكن أن يقوده إلى تلك المنازل. يقوم ذلك التائه بجهود مضنية للبحث عن طريق العودة، لكن الصحراء المقفرة تخفي كل أثر أو معالم. تتعدد المحاولات وتتكرر عليه للاهتداء إلى موطنه، للعودة إلى موطن وجوده. لكن تلك الحيلة نفسها تعترضها عوائق من قبيل وجود كلاب أخرى ضالة.

تثير هذه الحكاية سؤالاً وجودياً: لماذا هذا الإصرار على العودة إلى الوطن ولو عبر تقليد أصوات الكلاب؟

كان الشاعر العربي يقول، وهو يصف موطنه: «بلاد بها نيطت عليَ تمائمي،،، وأول أرض مسّ جلدي ترابها». (نيطت: بمعنى علقت، والتميمة خرزة وما يشبهها تُعلَق في العنق ظناً أنها تدفع العين أو تقي من الأرواح الشريرة، أو شيء تنسب إليه قوة سحرية تحمي مالكه).

وإذا ما ألقينا نظرة على المعاجم المختصة، فسنجد أنها تمنح الهوية ثلاث خصائص، هي: الاستمرارية، والتطابق، والمماثلة. فتصبح الهوية مجموعة من الميزات الثابتة والمكونة من خصائص الشيء أو الشخص، التي تشتمل على الصفات الجوهرية الثابتة المميزة له والتي تمنحه التفرد والخصوصية، وتحدد في الوقت نفسه صورة الشخص عن ذاته، والصورة التي يحملها عن نفسه، وتقود إلى إدراكه ذاته كموضوع في إطار علاقاته مع الآخر.

ومن هذا المنطلق، كان من الطبيعي أن تقوم الهوية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة على تلك الأسس الثلاثة: التطابق والمماثلة والاستمرارية، وأن تفضي تلك الأسس إلى بناء هوية تكرس قيم الانتماء والولاء وتقوم عليها.

وقد كان المغفور له، بإذن الله، الشيخ زايد، وهو يؤسس هذه الدولة، يدرك أنه يصوغ عقداً اجتماعياً جديداً يسعى إلى ضمان الأمن والعدل والتكافؤ حتى يترقرق نهر التقدم في ربوعها، ويتمكن الإنسان الإماراتي من بناء حياة جديدة لهذا المكان العابق بالتاريخ والمحبة والمعاناة المشتركة والحلم الواحد بالنهوض. وكل من لا يدرك هذه الأبعاد التي وضعها الشيخ زايد، وهو يبني هذه الدولة، هو غافل أو جاهل. ومن هنا، فإنني أقول إننا بقانون الخدمة الوطنية قادرون – بعون الله – على أن نكون صخرة الوادي، بعد أن بلغت دولة الإمارات العربية المتحدة الجوزاء بإنجازاتها وفعلها ومنطق أولي الأمر فيها.

المواطنة حقوق وواجبات

وإذا عدنا إلى رؤية باني هذه الدولة، نجد أن الشيخ زايد نجح في الانتقال بالمجتمع الإماراتي من التعاضد الاجتماعي الذي ترتكز عليه القبيلة في وحدتها، إلى فكرة المواطنة.

والمواطنة حقوق وواجبات، فمثلما تقدم الدولة الحقوق، يؤدي المواطن ما عليه من واجبات. وقد تحدث علماء الاجتماع في هذا السياق عن المواطن الفعال، وهو المواطن الذي ينتمي إلى وطنه، ويدافع عن ثراه، ويسهم في رفع مستواه الحضاري. وهنا نجد أهمية قانون الخدمة الوطنية الذي كان وليد الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. ولعلها من الأمثلة المضيئة التي نلتقي فيها رؤية الحاكم مع تطلعات الإماراتيين، حيث إن تطور الدولة والمجتمع وتطور مفهوم الهوية جعلا من هذه الخطوة أمراً بديهياً، فاستقبله الشباب وهم المعنيون بالأمر بلهفة وسعادة، إذ شعروا بأنه باتت لهم فرصة أكبر للمساهمة في

بناء الوطن، وإذا أضفنا إلى ذلك التحديات الكبيرة التي تعصف بعالمنا على النحو الذي نراه فسنجد أن الهوية بكل أبعادها ومعانيها كافة هي أكثر ما نحتاج إليه في هذا السياق.

فقد ارتقينا وأنجزنا من خلال التمسك بالهوية، ولن نحافظ على ما أنجز من دون المزيد من التشبث بالهوية الوطنية التي هي مصدر قوتنا وثباتنا ووحدتنا. وقد رأينا خلال السنوات القليلة الماضية وعبر ما شهدته منطقتنا من أحداث جسام كيف تجلت مفاهيم الهوية الإماراتية، وكيف مورست آفاقها وتعددت؛ ذلك أن الهوية الوطنية في العالم الذي نعيش فيه لا تعني الانغلاق والتشدد، بل تعني الانفتاح والانخراط في التفاعل مع القيم العربية والعالمية، وذلك لا يضرها في شيء، بل يحصنها، فالهوية تعرف ذاتها عن طريق الاختلاف.

الهوية في فكر القائد المؤسس

والمتابع لإنجازات الشيخ زايد ورؤيته، يدرك أن الهوية في تصوره لم تكن أحادية الجانب، ففي الهوية عناصر ثابتة وأخرى قابلة للتغير. بمعنى أن الهوية قادرة على أن تجمع بين الذاكرة الجمعية بما تنطوي عليه من رموز ومعطيات وأبطال، وهم الذين يصنعون هذا الشعور الجماعي بالوطن وضرورة الدفاع عنه حتى يظل كريماً، وقادراً على استيعاب الواقع الحضاري الراهن ومعطياته التكنولوجية.

لذا، فإننا عندما نتحدث في دولة الإمارات العربية المتحدة عن الهوية، لا نتحدث عن بنية مغلقة، بل عن بنية دينامية متحولة، نشارك في صنعها والدفاع عنها.

إن مرتكزات الهوية كما تبدو في أحاديث القائد المؤسس ترتكز على الأسس الآتية:

أولاً: المكون التراثي: فقد ظل الشيخ زايد شديد الإعجاب بمنجزات أسلافه، كثير الثناء عليهم، وحريصاً على ألا يفضي التقدم إلى قطيعة معرفية مع الجذور. ولم يكن الشيخ زايد، رحمه الله، يفصل بين الموروث المحلي والعربي عموماً، فقد كان الشيخ زايد شديد الوعي بالقواسم المشتركة بين القبائل العربية، ويعرف دورها قبل الإسلام وبعده. مثلما كان حريصاً على تعظيم القواسم المشتركة بين أبناء هذه القبائل.

ثانياً: المكون الإنساني: كان الشيخ زايد، شأنه شأن أي قائد تاريخي، يصدر عن نظرة تقوم في أساسها على احترام الإنسان لذاته بصرف النظر عن دينه أولونه أو عرقه.

ثالثاً: المكون الحديث: لقد حرص الشيخ زايد، رحمه الله، مثلما يحرص صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على بناء المعلم الحديث للدولة التي يتوافر فيها التعليم الحديث والتقنية المعاصرة في شتى جوانب الحياة، والحركة العمرانية القوية وشبكة المواصلات الحديثة والجامعات والمستشفيات. وهذا المعلم هو ما يمنح الدولة طابع الدولة الحديثة التي توفر لأبنائها سبل الحياة الكريمة، ما يجعل ولاءهم لها أمراً طبيعياً؛ لأن الحفاظ على هذه المكتسبات يتطلب أن نبذل الغالي والنفيس والمهج والأرواح فنصون كرامة هذا الوطن ونذود عن حياضه.

وقد ظل الشيخ زايد يردد: «يا أبناء الإمارات العربية المتحدة، إن الأوطان لا تبني بالتمنيات والآمال ولا تتحقق بالأحلام».

والانتماء إلى الوطن، هو بمنزلة الضمير الذي يوجه المواطن لمصلحة الوطن ويحميه من الانحراف والفساد والتخريب والإرهاب. وتعتمد صلابة أي مجتمع على مدى

انتماء مواطنيه إليه وحبهم له. أما الولاء فيجمع بين الولاء للنظام السياسي الذي يحفظ البلاد ويصون كرامتها ويحقق المصلحة العامة ويحافظ على حقوق المواطن. وبين الولاء للمكان، وهو ما يتجلى في أنبل مظاهره عند أبناء القوات المسلحة في حب الوطن الدفاع عنه وصون منجزاته. وهنا تتجلى ميزات قانون الخدمة الوطنية في تعميقه لهذه الروح النبيلة. أما الولاء للشعب والمواطنين فيتجسد من خلال الحرص على العيش المشترك والوحدة والحوار والاعتزاز بالتقاليد.

الخاتمة

لقد عرف الشريف الجرجاني الهوية في كتابه المسمى «التعريفات» فقال إنها: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق». وهو تعريف يوضحه تماماً ما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تنجزه. فتحول النواة التي تشتمل على الحقيقة المطلقة إلى شجرة، يشير إلى تحول المجرد إلى مجسَد أو مشخص، وعندها تغدو المجردات والمطلقات وقائع مرئية وسلوكاً قابلاً للإدراك يمكن الإمساك به والحكم عليه.

والتحول من التجريد إلى التجسيد لا يتم إلا من خلال الاعتماد على الركائز الوطنية للهوية، فهذا الذي قام به الشيخ زايد، رحمه الله رحمة واسعة، تأويل لاستعارة الجرجاني التصويرية بخصوص النواة التي تشتمل على الشجرة.

الأساس الديني للخدمة الوطنية

المستشار
الأستاذ الدكتور فاروق حمادة
مستشار في ديوان سمو ولي العهد في أبوظبي.

- مدير جامعة محمد الخامس أكدال أبوظبي.
- أستاذ جامعي لأكثر من 30 سنة.
- له أكثر من 40 كتاب مطبوع في الدراسات الاسلامية والفكرية والحضارية.
- عضو محكم في كثير من الجامعات والبحث العلمي.
- تخرج على يديه عدد كبير جداً من حملة الماجستير والدكتوراه.
- شارك في مؤتمرات وندوات علمية عالمية كثيرة.

إن خدمة الوطن والدفاع عنه والحفاظ على مكتسباته، والسعي الدائم إلى ترقيته ورفعته، من الأمور الجوهرية في الدين الإسلامي؛ لأنها مرتبطة بالوجود ومستندة إلى الفطرة. فمن الفطرة التي فطر الله الناس عليها حبّ الذات والوجود والاستمرار، وهذا أصلٌ لحب الأهل والعشيرة والقبيلة والوطن، وهذا الحب يستلزم الحفاظ عليهم والدفاع عنهم. وقد زكى الإسلام الفطرة فقوّى حب الوطن في القلوب والمشاعر والعقول، قيادة وأرضاً وإنساناً. وقد جاء في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أطل على المدينة، وهو عائد من تبوك، فحرَّك دابته مسرعاً إليها وقال: «هذه طابة، وهذا أُحد، جبلٌ يحبنا ونحبه». وكان يقول: «اللهم حببْ إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد». وقد جعل الإسلام الحفاظ على الوطن والدفاع عنه من أعلى مراتب الدين، وأجل أنوع العبادة. وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد»، ومجموع هذه هو الوطن.

الدفاع عن الوطن

وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أبناء الوطن أكثرهم دفاعاً عنه في غير إثم ولا عدوان، فعن سراقة بن مالك قال: خطبَنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «خيركم المدافع عن عشيرته مالم يأثم». أخرجه أبو داود وأحمد، وعن عبدالله بن حرملة قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «خيركم الذابّ عن قومه مالم يأثم». حديث حسن أخرجه الحسن بن سفيان ومطين .

وقد جاء في كتاب الله في آيات كثيرة، وفي سنّة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أحاديث وفيرة بيان خدمة الوطن وطرق هذه الخدمة نذكّر ببعضها:

الإعداد الدائم للدفاع عن الوطن: وقد قال تعالى: «وأعدوا لهم ما استطعتم من

قوة ومن رباط الخيل...»، وإن إعداد القوة يأخذ كل عصر مفاهيمه ومعطياته، ولكن يبقى أساس الإعداد هو تكوين الرجال والنساء للسلم والحرب والبناء، وقد سهر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بنفسه على إعداد الجيل ليكون بلياقة بدنية عالية، وإرادة صارمة، وإتقان للمهمة، فوقف عليهم ليتعلموا الرمي والتسديد وليتنافسوا في هذا العمل الرشيد، وقال لهم: «ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً... ارموا وأنا معكم كلكم»، وشدّد عليهم أن يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد، فقال لهم ولمن جاء بعدهم: «ارموا واركبوا، وأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، ومن ترك الرمي بعدما علمه فإنما هي نعمة كفرها، أو تركها». وفي رواية: «ومن تعلم الرمي ثم تركه فليس منا».

ولقد جعلوا وقت الرمي بعد العصر إلى قريب العشاء لا يفصلهم عنه إلا صلاة المغرب، فقد روى علي بن بلال عن أناس من الأنصار من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: «كنا نصلي المغرب، ثم نرجع فنترامى حتى نأتي ديارنا فما يخفى علينا مواقع نبلنا». حديث حسن أخرجه أحمد وغيره.

وفي صحيح البخاري عن رافع بن خديج قال: كنا نصلي المغرب مع النبي، صلى الله عليه وسلم، فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله.

كما علّم الرسول الكريم الشباب الفروسية بأخلاقها النبيلة، وكان يُجري بينهم السباق، قال عبدالله بن عمر وهو من الشباب: «سابق النبي، صلى الله عليه وسلم، ما ضُمِّر من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع، وأجرى ما لم يضمَّر من الثنية إلى مسجد زريق، وكنت فيما سابق، وبين الحفياء وثنية الوداع ستة أميال»، وكان يُسلم زمام القيادة للشباب في الدفاع عن الوطن إذا رأى فيهم الأهلية والكفاءة، وكان ذلك في أمور كثيرة ومواقف خطيرة.

اليقظة التامة في الحفاظ على الوطن ومكتسباته

وتعني في المصطلح الإسلامي (الحراسة) ويكون ذلك في كل الأوقات بأن يكون أبناء الوطن جميعاً حراساً أوفياء للوطن، إضافة إلى وجود فئة متخصصة في ذلك، وقد جاء في الحديث الشريف: «عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك أن تهديداً قد بلغ الناس في المدينة، ففزعوا فأسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فرس لأبي طلحة، اسمه مندوب، فركبه سريعاً عُرياً؛ أي من دون سرج ـ وتوجَّه نحو الفزع ثم عاد فنادى فيهم: «لا تراعوا ما رأينا من فزع، وإن وجدناه (الفرس) لبحراً».

وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم على المدن حراساً يقظين يسهرون والناس ينامون ويبلغونه كل ما يريبهم أو يشكون فيه؛ ففي سيرة ابن إسحاق أن وفد ثقيف لما قدموا المدينة على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ودنوا منها وجدوا المغيرة بن شعبة يحرس في نوبته ركاب رسول الله، فلما رآهم ترك الركاب وذهب يشتد مسرعاً ليبشر رسول الله بقدومهم.

وكان يبعث إلى الآفاق الرصد والعيون ليوافوه بالأخبار التي تهم الوطن ويبلغونه تحركات الأعداء، وقد قال لعمه العباس حين أراد أن يهاجر: «مقامك بمكة خير».

التزام طاعة ولي الأمر والانضباط تحت إمرته

لأنه له الولاية التامة، وتقرير المصالح العامة. وقد جاء في الحديث: «وإنما الأيام جُنَّة يُقاتل مِن ورائه، ويُتقى به...»، وجُنة: أي سترة، لأنه يمنع العدو من العدوان على الناس ويسترهم، ويمنع اعتداء الناس بعضهم على بعض ويحمي البلاد، ومعنى يقاتل من ورائه: أي معه وتحت أمره وقيادته.

إسهام جميع المواطنين في خدمة الوطن

فلكل مواطن دور مؤثر في خدمة الوطن، قال الله تعالى: «ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه...». وإذا كان المواطن غير قادر بدنياً فيجب عليه المشاركة الوجدانية واللسانية، بالدعاء الصالح، والنصح، والقيام بما يستطيع حيث هو، قال تعالى: «ليس على الضعفاء ولا على المرضى، ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل»، فليقوموا بما يستطيعون فكرياً ولسانياً ومالياً.

الموقف الصارم في حق كل من يقصر في حق الوطن، أو يتخلف عن خدمته وعلى رأس ذلك الدفاع عنه. وآيات الكتاب العزيز في ذلك كثيرة جداً، ومنها قوله تعالى: «فإن رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً، ولن تقاتلوا معي عدواً، إنكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين» التوبة، 83.

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم، يتأكد لنا:

- أن خدمة الوطن وحراسته فرض في دين الإسلام على الرجال والنساء من القادرين وغير القادرين؛ لأنهم على قلبٍ واحد ويتوجهون لهدفٍ واحد هو حماية وجودهم ومستقبلهم.
- أن قانون الخدمة الوطنية في دلالاته ومقاصده، ينبثق من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهديه.
- أن الاستجابةَ لقانون الخدمة الوطنية – كلٌّ بحسب موقعه – واجب ديني، وقيام بحقٍّ عظيم من حقوق الله تعالى، وعبادة من أعظم العبادات.

تحديات الهوية الوطنية في زمن العولمة الثقافية

د. مريم سلطان لوتاه
أستاذ مشارك - قسم العلوم السياسية- جامعة الإمارات

- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام 1991.
- ماجستير في العلوم السياسية عام 1987.
- حاصلة على جائزة العويس في التفوق العلمي.
- حاصلة على الجائزة الأولى ضمن مسابقة ندوة الثقافة والعلوم الثانوية عام 1994.
- حاصلة على جائزة جمعية أم المؤمنين في يوم العلم 2011 للخدمة المجتمعية المتميزة.
- عضو مجلس الشؤون الاقتصادية لحكومة دبي من عام 2005 وحتى الأن.

على الرغم مما يبدو عليه هذا الموضوع من تحديد، فإنه في حقيقة الأمر موضوع واسع ومتشعب ومتداخل الأبعاد. وحتى لا نخرج عن المقصود، سوف نعالج الموضوع من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: العولمة.. أبعادها وتحدياتها

بداية، لابد من الاتفاق على تعريف محدد للعولمة، يتجاوز التعريفات الضيقة أو المختزلة أو المضللة لمفهوم العولمة، وذلك من مثل «العولمة هي تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل التطور الهائل في تقنيات الاتصال»، أو «أن العالم قد بلغ درجة من التطور متمثلة في عالمية النتاج الإنساني من ثقافة واقتصاد وسياسة». فتلك التعريفات الضيقة والمضللة تصور العولمة بأنها تطور تلقائي بلغته الإنسانية من دون تخطيط من قبل قوى العولمة، كما أنها تخلط بين عولمة النتاج الإنساني وعالميته، والفارق بين المفهومين كبير جداً من حيث المضمون والنتائج.

فالعولمة هي نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد لتشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال، كما تشمل مجال السياسة والفكر والأيديولوجية.

والعولمة لغةً تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي في مجال السياسة تعني العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه – وهي الولايات المتحدة الأمريكية – على بلدان العالم أجمع، ولذلك فهي ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل هي، وبالدرجة الأولى، دعوة لتبني نموذج معين في السياسة والحكم، بغض النظر عن أفضليته من جهة، والخصوصيات الثقافية للمجتمعات من جهة أخرى.

وعليه، فإن العولمة السياسية بهذا المعنى تتجاوز الحدود الثقافية والوطنية والقومية

وتطرح حدوداً أخرى غير مرئية عبر أدوات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ما يعني تهديداً لمفهوم السيادة الوطنية وللدولة بمفهومها القطري أو القومي.

وفيما يخص الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة، فالقصد منه إلغاء الصراع الأيديولوجي الذي يمثل صراعاً حول تفسير الماضي وتأويل الحاضر والتشريع للمستقبل، كما جاء التمهيد لذلك الإلغاء في مقولات «صموئيل هنتنجتون» (صدام الحضارات) وفوكوياما (نهاية التاريخ)، إذ يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم (الإدراك)، إذ حل هذا اللفظ (الإدراك) في المرحلة الراهنة محل لفظ آخر كان كثير الاستعمال بالأمس في عصر الصراع الأيديولوجي (الوعي) (الوعي الطبقي – الوعي القومي – الوعي الديني)، وقد كان الصراع الإيديولوجي، ولا يزال، يستهدف تشكيل الوعي أو تزيفه أو تصحيحه، أما الاختراق الثقافي عبر عولمة الثقافة فيستهدف السيطرة على الإدراك باختطافه أو توجيهه، وبالتالي سلب الوعي والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

وقد كانت الأيديولوجية هي وسيلة الصراع الأيديولوجي في تشكيل الوعي، أما اليوم فغدت الصورة البصرية أو السمعية هي وسيلة تسطيح الوعي وجعله أسيراً لما يحدث على السطح، وما يعبر عنه بالصورة والخبر الإعلامي المثير للانفعال والمغيب للعقل. وعبر ذلك الاختراق الثقافي يتم تعطيل العقل وتكييف المنطق، وتشويش نظام القيم، وتوجيه الخيال وتنميط الذوق والسلوك. وبخصوص العولمة الاقتصادية فإنها تعني تحويل العالم إلى فضاء متسع بلا حدود لتسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد والأفكار

لتعظيم المصالح الرأسمالية، ومن ثم اتخاذ السوق والمنافسة – بين قوى غير متكافئة في الأساس – مجالاً للاصطفاء وفق النظرية الداروينية، والبقاء للأقوى، أي القادر على المنافسة والصمود، في حين يتحول الآخرين إلى تابعين ومنصاعين لإرادة الطرف الأقوى اقتصادياً.

مما تقدم يتضح مدى التشابك والتكامل بين أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي باستهدافها العقل والإدراك وباختراقها مفهوم السيادة الوطنية، والخصوصيات الثقافية للمجتمعات، إنما تستهدف الفرد والمجتمع والدولة في آن واحد، وتطوعهم بفعل ضغط قوى السوق من جهة، والإعلام والثورة التقنية من جهة أخرى لإحداث التغيرات المطلوبة، سواء على مستوى التشريعات أو الذوق أو الفكر والمعتقد والسلوك.

المحور الثاني: الهوية الثقافية طبيعتها وركائزها

قد يكون من المفيد هنا البدء بتعريف الثقافة للانتقال من ذلك التعريف إلى تحديد المقصود بالهوية الثقافية، فالثقافة في أبسط تعريف لها هي النتاج الكلي المتحقق من تفاعل الإنسان مع المكان بما يتضمنه ذلك النتاج من معارف وأنساق للقيم والسلوك والذوق وطرائق للمعيشة والحياة، بالإضافة إلى تجليات ذلك في الفن والأدب وكل أشكال المعرفة الإنسانية.

وقد عرفها مالك بن نبي بأن الثقافة: «أسلوب الحياة في مجتمع معين تخص السلوك الجماعي الذي يطبع تصرفات الفرد في ذلك المجتمع، فهي بحسب تعريفه نظرية في السلوك أكثر مما هي نظرية في المعرفة».

وقد عرفها محمد عابد الجابري بأنها: «ذلك المركب المتجانس من الذكريات

والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية – تشكل أمة أو فيما معناها – بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل بالأخذ والعطاء.. إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأي أمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده».

والثقافة بذلك المعنى ليست مركباً جامداً، بل هي قابلة لأن تتنوع وتتعدد وتغتني في تجلياتها ومظاهرها، كما هي قابلة لأن تنفعل وتتأثر وتتفكك أيضاً.

وبناء عليه، فإن الهوية الثقافية لأي جماعة هي كيان يصير ويتطور وليست معطى جاهز ونهائي، وهي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تثرَى بتجارب أهلها ومعاناتهم وباحتكاكها سلبياً وإيجابياً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في اختلاف وتغاير من نوع ما.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الهوية الثقافية لأي أمة هي خصائصها وسماتها وثوابتها المشتركة وقيمها وعاداتها وسلوكياتها التي تميزها عن غيرها من الأمم، وتشكل خلفية لأفرادها للعمل على الحفاظ عليها، بل وتطويرها داخلياً عن طريق التواصل بين سياقها الاجتماعي، وخارجياً عن طريق الاحتكاك بالثقافات الأخرى، فالهوية الثقافية بهذا المعنى هي الشخصية الوطنية ذات الأبعاد المختلفة تاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تمثل ثقافة أمة لدى الأمم الأخرى، وتشكل في المقابل أكبر درجة ممكنة من التجانس والتلاحم داخل السياق الاجتماعي لأي أمة.

وللهوية الثقافية وظائف وأدوار عدة تصب جميعها في اتجاه الاستمرار التاريخي للأمة وزيادة تماسكها ووحدتها، بالإضافة إلى تعزيز انتمائها وتقديمها للآخر

المغاير لها في صورة الشخصية الوطنية المتميزة عن غيرها.

وإذا كان بالإمكان إيجاز ما تعنيه الهوية في «الأنا» مقابل «الآخر» فإن لهذا المعنى مستويات عدة: فعلى المستوى الداخلي، أي في إطار الجماعة الواحدة، إذ تبرز الأنا كفرد في مقابل الجماعة التي أنتمي إليها، كما تبرز القبيلة أو الطائفة في إطار الجماعة الكلية (الأمة)، وبقدر الإقرار بهذا التمايز مع تغليب الجماعة على الأنا، بقدر ما تتحقق الوحدة والتماسك الداخلي لأي مجموعة بشرية، وبقدر ما تتقدم الأنا، سواء كان التعبير عن فرد أو قبيلة أو طائفة على الأمة، بقدر ما يعظم ذلك احتمالات الصراع والتفكك. وعلى المستوى الخارجي تتجلى الأنا بالمعنى الجمعي، أي الهوية الجامعة للأمة والمميزة لها، في مقابل الآخر المختلف عنها ثقافياً، وبقدر ما تكون الأنا (الهوية الجامعة للأمة) قوية ومتماسكة، بقدر ما تكون صلبة ومستعصية على الاختراق الخارجي.

وإذا كانت الثقافة في طبيعتها مركباً قابلاً للثراء عبر التماسك والبناء الداخلي، وعبر الاحتكاك والانفتاح على الثقافات الأخرى، فلماذا القلق الذي يبديه البعض على الثقافة؟ ولماذا هذا الجدل الدائر حول تهديد العولمة للخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية للمجتمعات؟

وهنا لا بدّ من التمييز بين ثلاثة مواقف أساسية عند الحديث عن الموقف من العولمة بصفة عامة، والعولمة الثقافية بصفة خاصة باعتبارها محل الاهتمام هنا:

موقف رافض للعولمة بكل أبعادها، ومشكك في غاياتها، ولا يرى فيها إلا شكلاً جديداً لهيمنة الأقوى أقل وضوحاً وأكثر شراسة في الوقت ذاته إذا ما قورن بأشكال الهيمنة الاستعمارية التقليدية. وتبعاً لهذا الموقف فإن العولمة الثقافية تعني فرض ثقافة الأقوى واختراقها للآخر المغاير لها ثقافياً وسلبه خصوصيته، وبالتالي نفيه

وإقصاءه، وإن ادعى دعاة العولمة أن عولمة الثقافة تعني بناء ثقافة عالمية عبر التواصل بين الثقافات المتعددة.

موقف مرحب بالعولمة ويرى فيها فتحاً معرفياً، وآفاقاً للتبادل الاقتصادي والثقافي والسياسي بين المجتمعات تعمل على تقاربها وتفاعلها وبناء فضاء إنساني يتسع للجميع، ووفق هذه الرؤية للعولمة فإن العولمة الثقافية تمثل فتحاً معرفياً وفضاءً متسعاً للجميع للتواصل عبر تقنيات المعرفة والحوار وتقريب وجهات النظر، وتجسير الفجوة بين الثقافات، والانطلاق إلى بناء ثقافة إنسانية جامعة.

أما الموقف الثالث فيحاول أن يكون وسطياً بين الموقفين السابقين، فلا يرى في العولمة خير مطلق أو شر مطلق، بل يحاول في تعامله معها أن يجمع بين الانفتاح على فتوحاتها والوقوف بصلابة في وجه تحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو موقف مبني على الاقتناع بأنه لا يمكن رفض العولمة وبناء جدار عازل يحول دون اختراقها للخصوصيات الثقافية للمجتمعات والدول على حد سواء، بالإضافة إلى القناعة بأن العزلة والانكفاء على الذات لا يمثل استجابة صحية، وأنه بالإمكان الاستفادة من علوم الآخر وإنجازاته المادية والتقنية والحفاظ على الخصوصيات الثقافية في آن واحد بقدر توافر الوعي بذلك، وبقدر تماسك البناء الثقافي والهوية الثقافية الذي يجعلها قادرة على التواصل الثقافي مع الحضارات الأخرى من دون أن يعني ذلك ذوباناً للخصوصية الثقافية أو طمساً للهوية الوطنية.

غير أن القول بإمكانية الانفتاح على الآخر سياسياً واقتصادياً وثقافياً من دون أن يعني ذلك اختراقاً للهوية الوطنية، وتعدياً على الخصوصيات الثقافية، وتجاوزاً للسيادة الوطنية، رهن في الأساس بمدى رسوخ وصلابة ركائز الخصوصيات

الثقافية من لغة ودين ونسق قيم حاكم للذوق والإدراك والسلوك، وقادر على التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى كونه رهناً بمدى تماسك الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية ذلك التماسك الذي يجعلها أكثر صلابة عند تفاعلها مع الآخر. وهو من ناحية ثالثة رهن بما نقدمه من نتاج مادي ومعنوي في مقابل نتاج الآخر، فبقدر ما تكون عملية التواصل تبادلية لا أحادية المنبع والاتجاه، بقدر ما يمكن أن يسهم ذلك الانفتاح في ثراء معرفي وثقافي من دون أن يعني تعدياً على الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية.

ولنا في ديننا الحنيف ما يدعونا إلى هذا الشكل من التفاعل الإيجابي مع الآخر الذي يقود إلى الثراء الإنساني المبني على التنوع والاختلاف، إذ تشير الآية الكريمة إلى هذا المعني «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض، سورة البقرة الآية 249، «يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم» (سورة الحجرات، الآية 113)، وكذلك الآية «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» (سورة آل عمران، الآية 63).

غير أن الإسلام قد وضع أسساً ومنهجاً لهذا الانفتاح، إذ جعله منطلقاً من مرجعية الأمة الثقافية المبنية أساساً على الدين والعروبة، وجعل من الانطلاق من القواسم المشتركة بين الأمم، والبناء عليها بدلاً من التركيز على الاختلافات والتناحر حولها، كما جعل من اعتماد الحكمة والعقلانية في إدارة الحوار منهجاً للتواصل بين الأنا والآخر.

وقد قدمت الحضارة الإسلامية نماذج رائدة في عالميتها الأولى، وذلك ما أتاح لشعوب البلاد المفتوحة – أياً كان موقعها من مركز الخلافة – أن تقدم نتاجاً حضارياً جديداً قائماً على المزج بين حضارة هذه الشعوب، والحضارة العربية الإسلامية،

ما جعل هذه المناطق مراكز إشعاع ثقافي وإنجاز علمي وحضاري، أسهم في مجموعه في بناء الحضارة العربية الإسلامية.

وعليه فإن التواصل الإيجابي مع الآخر، والذي يحلو للبعض تسميته بالتثاقف، هو رهن في الأساس بمدى رسوخ أسس المرجعية الثقافية لدى الأمة، ومدى ثراء خصوصيتها الثقافية من جهة ثانية، ومدى امتلاكها لسبل التواصل مع الثقافات الأخرى.

المحور الثالث: الهوية الوطنية وتحديات العولمة الثقافية

إذا ما انتقلنا مما تقدم إلى مناقشة القضية محل الدراسة وهي الهوية الوطنية وتحديات العولمة، مستثمرين ما تم طرحه من مفاهيم ورؤى حول الثقافة والخصوصيات الثقافية وركائزها من جهة، والعولمة وتحدياتها، والموقف منها من جهة ثانية، يمكننا القول إن الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعني مجموعة السمات والخصائص الثقافية التي تميز مجتمع الإمارات عن غيره من المجتمعات وتجعله أكثر تماسكاً وانتماءً لوطنه، وولاءً لقادته ورموزه السياسية. ولهذه الهوية ركائزها الأساسية المتمثلة في الدين والعروبة والثقافة السياسية القبلية بما فيها من نسق للقيم والعادات والتقاليد، وهذه الركائز تشكل في مجموعها إطاراً جامعاً محدداً للفكر والذوق والسلوك.

وقد تطورت هذه الهوية الجامعة عبر التطور السياسي لإمارات الخليج إلى أن تبلورت في الهوية الوطنية لدولة الإمارات التي نقلت هذه الهوية من إطارها القبلي الإقليمي إلى إطارها الوحدوي الجامع، مكونة بذلك حلقة أساسية من حلقات الهوية المتكاملة في تفاعلها مع إطارها الأوسع الخليجي والعربي.

هذه الهوية الوطنية الجامعة وكذلك الهوية الخليجية والعربية تتعرض في ظل العولمة الثقافية لتحديات عدة، شأنها في ذلك شأن كل الهويات الثقافية الأصيلة والمتعارضة في أسسها المرجعية ومنطلقاتها وغاياتها مع ما تطرحه العولمة الثقافية من تحديات، وإذا كانت حالة التحدي الثقافي من قبل العولمة تمثل حالة عامة تواجهها الهويات الثقافية والوطنية لكل المجتمعات، فهل هناك ما يبرر القلق بخصوص الهوية الوطنية في دولة الإمارات بشكل خاص؟ وإلى أي مدى يمكن القول بإمكانية الوقوف بصلابة في وجه تلك التحديات؟

وعلى الرغم من الاقتناع برسوخ الهوية الوطنية وصلابتها في وجه العديد من التحديات التي تطرحها العولمة الثقافية، فإن القلق مشروع، وخاصة إذا كان في حدود القلق الإيجابي الباعث على التفكير في السبل والتدابير التي تجعل خصوصيتنا الثقافية وهويتنا الوطنية أكثر صلابة وحصانة في وجه الاختراق الخارجي.

ولعل أهم بواعث القلق تكمن في:

1 – كون مجتمع الإمارات يتعرض لتحدٍ ثقافي مزدوج في آن واحد، تحدٍ تفرضه التركيبة السكانية المختلة لمصلحة أغلبية وافدة غير عربية من جهة، وتحدٍ تفرضه العولمة الثقافية بكل ما تمتلكه من آليات النفاذ والاختراق.

2 – ثورة التقنيات وانفتاح الشباب الإماراتي عليها بدرجة كبيرة من جهة، وانفتاحهم على لغة الآخر وثقافته، الأمر الذي قد يعظم من احتمالية اختراقهم الثقافي.

3 – تغريب التعليم لغة ومنهجاً ومعلماً، الأمر الذي قد يمس بدرجة أو بأخرى ركائز الهوية (اللغة والدين ونسق القيم)، ما قد يضعف من الحصانة الثقافية

لهذه الفئة أمام محاولات الاختراق الخارجي.

4 – تأثير الفضاء الإعلامي المفتوح على مدركات الفئة الشابة عبر الصورة والمعلومة وطريقة الطرح والمعالجة، ما قد يؤثر سلبياً في توجهاتهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية.

5 – التأثير المزدوج لعولمة الثقافة المتمثل في دفعها باتجاه التخلي عن الخصوصيات الثقافية والاندماج في ثقافة كونية (ثقافة العولمة) من جهة، وتغذية الخصوصيات الثقافية الفرعية كالعرقية والطائفية والمناطقية بحجة احترام التنوع، وحماية حقوق الأقليات، الأمر الذي يمثل تحدياً للخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية ويعظم من احتمالات الصراع والتصادم على أسس دون قومية (عرقية – دينية – مذهبية)، وما قد يترتب عليه من تهديد للهوية والسيادة الوطنية.

6 – تراجع دور مؤسسات التنشئة (الأسرة – المدرسة – المؤسسة الإعلامية – المؤسسة الدينية)، إذ تراجع دور الوالدين في تنشئة الأبناء إما لظروف الرخاء والطفرة المادية إذ أوكل هذا الدور للمربيات الأجنبيات، وإما لانشغال الوالدين بالعمل في الوقت الذي يُخترق النشء فكرياً وثقافياً من قبل وسائل الاتصال على اختلافها.

وعلى الرغم من حرص التعليم الحكومي على تعزيز الهوية الوطنية وقيم الانتماء والولاء لدى النشء، فإن تغريب لغة التعليم وتنامي دور التعليم الخاص على حساب التعليم الحكومي، ووجود المعلم الأجنبي والمنهج الأجنبي الذي لا تمثل له قيم الولاء والانتماء أولوية وطنية ينبغي تعزيزها لدى النشء.

وعلى الرغم من وجود الإعلام الرسمي واهتمامه بتعزيز الهوية الوطنية فإنه

لا يمتلك تأثيراً ونفاذاً مقارناً بتأثير ونفاذ الإعلام الخارجي أو الإعلام الإلكتروني الذي يتواصل معه الجيل الشاب بشكل كبير.

وبخصوص الخطاب الديني، فهو معني في الغالب بقضايا فقهية وعقيدية تغوص في التفاصيل مغفلة التركيز على القيم الثقافية الجامعة والمعززة لروح المسؤولية والولاء والانتماء لدى الشباب. بالإضافة إلى أنه لا يقدم خطاباً جاذباً بالنسبة إلى هذه الفئة وقادراً على التأثير فيها بالاتجاه الذي يعزز هويتها الوطنية ويؤصل قيم الولاء والانتماء لديها، والمسألة الأكثر خطورة كون هذا التراجع في دور مؤسسات التنشئة يتزامن مع تغلغل ونفاذ للثقافة المعولمة بكل ما تعنيه من زعزعة للثوابت الفكرية والقيمية المتصلة بثقافة المجتمع وهويته الوطنية.

الخاتمة

من العرض السابق نخلص إلى ما يأتي:

إذا كانت الثقافة تعني النتاج الكلي المتحقق من تفاعل الإنسان مع المكان، والذي يختزل تجربة المجتمع عبر السنين، ويتجلى في نمط الحياة وطرائق العيش، ونسق القيم والذوق والفكر والفن والأدب، ما يجعل لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية التي تبنى عليها هويته الوطنية، فإن عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة قد أخلّت بعلاقة الإنسان بالمكان، فهناك مكان يولد فيه وينتمي إليه نسباً، لكنه في الواقع يعيش حالة من الاغتراب عنه، والانفصال عن كل ثوابته، والانتماء إلى عالم افتراضي يتسع باتساع الشبكة العنكبوتية، الأمر الذي يحمل على التساؤل المشروع إلى أي من هذين المكانين ينتمي الجيل الشاب؟ وأي ثقافة وهوية يحمل؟ إن تحديات العولمة ببعدها الاقتصادي والسياسي والثقافي تحديات يواجهها النظام

السياسي والدولة والمجتمع في آنٍ واحد، وتمثل اختراقاً للسيادة وللخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية، الأمر الذي يتطلب تضافراً للجهود الحكومية والمجتمعية للتفاعل الإيجابي مع هذه التحديات.

إن قوى العولمة وآلياتها تعمل بقوة وباندفاع سريع نحو تحقيق غاياتها، وليس بمقدور الدولة أو المجتمع إيقاف عجلتها، أو فرض سياج يحول دون اختراقها، ولذا فإن التفاعل الإيجابي لا يعني رفضها ولا يعني في الوقت ذاته الانصياع لإملاءاتها، بقدر ما يعني العمل على تعزيز الثوابت المجتمعية والثقافة الوطنية الجامعة والموحدة باعتبارها تمثل الضمان الوحيد للانفتاح على ثقافة الآخر من دون أن يعني ذلك الانفتاح استلاباً ثقافياً أو طمساً للهوية الثقافية.

ولا يمكن تعزيز ركائز الهوية والثقافة الوطنية الجامعة والموحدة إلا من خلال اضطلاع مؤسسات التنشئة الرسمية وغير الرسمية بهذه المسألة، وتقديم الاعتبارات الوطنية على أي اعتبار آخر، وإعادة صياغة السياسة التعليمية والخطاب الإعلامي والخطاب الديني بطريقة تستوعب تحديات المرحلة وتستجيب لها بالطريقة التي تعزز الثوابت والمرتكزات الوطنية، وتجعل الجيل الشاب أكثر انتماءً لوطنه وأكثر حصانة في وجه الاختراق الثقافي الممنهج عبر آليات العولمة المتعددة الأشكال.

الخدمة الوطنية: نماذج وآفاق – حالة فنلندا

الفريق (المتقاعد) ماركو جوهاني كولي

- تخرج من الأكاديمية العسكرية بفنلندا عام 1978.
- تخرج من جامعة الدفاع الوطني بفنلندا.
- شملت تعييناته في القيادة العليا لدى قيادة الدفاع الفنلندية (رئيس وحدة ، رئيس العمليات ، نائب رئيس الأركان للعمليات، رئيس الأركان).
- حاصل على وسام القائد الأول للوردة البيضاء، ووسام الفارس من الدرجة الأولى لأسد فنلندا ، وميدالية الجدارة العسكرية.
- تم تكريمه بجائزة الإنجاز مدى الحياة الوطنية في عام 2009.

يعتبر تنفيذ خدمة وطنية إلزامية في دولة الإمارات العربية المتحدة قراراً استراتيجياً مهماً، سيعود بلا شك فيه بالعديد من الفوائد العظيمة على الدولة ومواطنيها. وأود من خلال دراستي أن أضيف عمقاً للنقاش الدائر حول الخدمة الوطنية، وذلك من خلال إطْلاعكم على قصة قصيرة عن الخدمة العسكرية الوطنية في فنلندا. وعلى الرغم من أننا نتحدث عن بلدين مختلفين جداً، فأنا واثق بأنكم ستجدون العديد من أوجه التشابه بين أفكارنا على نحو مدهش فيما يتعلق بالخدمة الوطنية.

معلومات أساسية

تتميز فنلندا جيداً في أوساط المؤسسات العسكرية بإرادة قوية للغاية للدفاع عن الوطن. وفي موازاة ذلك، فإن نسبة المواطنين الذكور الذين يؤدون خدمتهم العسكرية القائمة على التجنيد هي الأعلى في أوروبا. وهذه هي الحال حتى عندما تكون هناك خدمة مدنية بديلة، والتي قد يختارها أي فرد في أي وقت من الأوقات، قبل الخدمة العسكرية أو في أثنائها أو بعدها.

هناك أسباب وأوجه عدة لإرادة الدفاع عن الوطن، أو الإرادة الوطنية. ومن الواضح تماماً أن البقاء الاستثنائي لدولة صغيرة خلال اضطرابات الحروب العالمية ما يزال يلعب دوراً مهماً في ذلك. فقد تمت المحافظة على فنلندا من خلال وحدة المواطنين. وفي الحالات التي كانت تبدو يائسة، كانت الأمة كلها تلتزم بما يقتضيه العمل من أجل البقاء.

أولاً، أود أن أحدثكم عن بعض الحقائق الأساسية عن فنلندا، فهي دولة تجد فيها المتناقضات. تعتبر فنلندا كبيرة، إذا ما قورنت مساحة أراضيها ببعض الدول الأوروبية الأخرى. وهذا يتطلب قوة عسكرية ضخمة. وكلا الرقمين مشابه لدول مثل المملكة المتحدة أو إيطاليا. ولكن تم بناء تلك القوة العسكرية من سكان عددهم

أقل من 9% من هذه المعايير. ويوضح لنا هذا أنه يجب أن يكون الدفاع الوطني مسألة مهمة لجميع مواطني فنلندا.

سوف أسلط الضوء بإيجاز على بعض ملامح التاريخ الصعب جداً لفنلندا؛ لأنه يفسر لنا أشياء كثيرة حتى في هذه الأيام. إن تاريخ فنلندا يعتبر معجزة، ويرتكز تطور الأمة إلى واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم على العديد من الدروس المستفادة من تحديات كبرى.

قد تكون فنلندا كبيرة بحسب بعض المقاييس، ولكنها بالمقارنة مع جارتها الشرقية فهي تعتبر قزماً في جوار عملاق. ويؤكد طول الشريط الحدودي – 1260 كم – هذه الحقيقة. وقد قرر الجار العملاق تحدي استقلال فنلندا منذ 75 عاماً، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية في مكان آخر من أوروبا، وبالتالي اضطرت فنلندا إلى تأسيس نظام دفاعها بمفردها.

ومن أجل الحفاظ على بقائها، احتاجت فنلندا إلى تعبئة الأمة كلها. وباعتبار أنها كانت قبل ذلك قد اعتمدت نظام التجنيد، تمت تعبئة الرجال على الجبهات. وبدأت النساء يعملن في المصانع، ويقمن حتى بتصنيع الذخيرة لقوات الدفاع. وقامت النساء المتطوعات، وحتى الفتيان في سن المراهقة، بتشكيل خطوط للرصد من أجل الهجمات الجوية، لمساندة الدفاع الجوي في تحقيق مهامه. فقد كانت الأمة تريد المحافظة على البقاء.

وقد تمكنت فنلندا بمعجزة من وقف الهجوم الساحق. ويحدد تاريخ الحروب بعض المعارك باعتبارها من بين أبرز الانتصارات العسكرية التي تحققت على الإطلاق. وكمثال بارز على ذلك، فقد قام لواء فنلدي بمفرد بالتدمير الكامل لفرقتين للعدو في شمال فنلندا.

وعلى الرغم من تحقق انتصارات مجيدة، فإن الثمن كان باهظاً للغاية؛ فقد

حدثت خسائر كبيرة في الأرواح إضافة إلى عدد كبير من الجرحى، حيث قتل من كل خمسة واحد، ولكن الأمة بقيت مستقلة. وتبقى ذكرى تلك التضحية حية في قلوب الشعب الفنلندي وعقولهم، ويتم تقديم أسمى آيات الاحترام والتقدير لأولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الوطن، وذلك في العديد من المناسبات في جميع أنحاء البلاد.

لقد أظهر التاريخ الصعب أهمية القيم للأمة؛ إذ شكلت الروح والوحدة الوطنية القاعدة، وأسهم الولاء للأهداف العليا والشجاعة في جعل الناس يقدمون أغلى التضحيات. كانت قوة الإرادة الفردية والالتزام الكامل للمهمة أمراً أساسياً للتغلب على التحديات. وكان الانضباط ضرورياً للحفاظ لكي تبقى الوحدات تمارس دورها. وكان من المفترض أن يتحمل الجميع المسؤولية، ليس عن أنفسهم فحسب، بل عن غيرهم كذلك.

أخيراً، أصبح من المهم للغاية ألا يتم إهمال أحد. وحتى في هذه الأيام، بعد مرور 70 عاماً، فإن المتطوعين يسافرون إلى ميادين القتال السابقة، وهي الآن جزء من روسيا، لجمع آخر ما تبقى من رفات الجنود الذين سقطوا في الحرب، حيث يتم إحضارها إلى الوطن الذي ينتمون إليه. وهذه القيم ما تزال صالحة اليوم، كما كانت خلال تلك الأوقات الصعبة.

تمت إعادة بناء فنلندا بعد الحروب، وتحولت من بلد زراعي إلى واحدة من الدول الأكثر تطورا في العالم. قد يكون هناك العديد من التفسيرات لهذا النوع من التنمية، ولكن ليس ثمة شكوك في أن أولئك الرجال والنساء، الذين التزموا بالبقاء على قيد الحياة، التزموا أيضاً بإنهاض البلاد من بين الأنقاض والرماد. إن تلك المجموعة الصلبة من القيم التي تمت حيازتها بصعوبة، والإرادة والعزيمة الوطنية القوية، مع إدراك أنه حتى المعجزات يمكن أن تحدث، جعلت هذا التطور ممكناً.

نقل التراث

لقد تم نقل هذا التراث إلى الأجيال الشابة في الغالب في الوطن، ولكن – من أجل أن تبقى الإرادة عالية – ثمة واجب مستمر على الحكومة يتمثل في تذكير الأجيال الشابة بإنجازات الماضي وتضحياته. وقد أوكل الجانب الأكبر من هذه المهمة إلى قوات الدفاع الفنلندية؛ بسبب الارتباط المهم للغاية بين الإرادة الوطنية، والتزام الفرد بسلامة الوطن وأمنه، ودوره الحاسم في تحقيق النجاح والازدهار.

يتم في كل عام قياس الإرادة الوطنية، أو إرادة الدفاع الوطني كما تسمى في فنلندا. وإذا ما حذفنا أوائل سبعينيات القرن الماضي – وهي سنوات ما يسمى حركة السلام الأوروبية – فإنه حتى الأحداث العالمية الكبرى كان لها مجرد تأثير هامشي في إرادة الشعب الفنلندي.

والسؤال الرئيسي – الذي يتم دائماً توجيهه بالصيغة نفسها – يفضي إلى النهاية المهمة نفسها. إن الناس يريدون أن يدافعوا عن وطنهم، حتى لو كانت النتيجة تبدو غير مضمونة. تلك هي الروح التي ورثوها من المعارك الحامية الوطيس من آبائهم وأجدادهم. وسوف تنتقل هذه الروح عن طريق الأجيال، وتلعب الخدمة الوطنية دوراً مهماً في ذلك.

تعتمد فنلندا على الخدمة العسكرية الاحتياطية. ويكاد ما نسبته 98% من جميع الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمثلون أقصى قوة في زمن الحرب يأتون من الخدمة الاحتياطية. وليس من المبالغة تأكيد أهمية الطريقة التي تم بها إنشاء هذه القوات الاحتياطية. فالخدمة العسكرية الوطنية يجب أن تكون ناجحة، وأن تلقى دعماً قوياً من القيادة الوطنية ومن أفراد الشعب جميعاً.

الخدمة العسكرية الوطنية هي مهمة الأمة قاطبة

يتمثل الغرض الرئيسي من الخدمة العسكرية الوطنية في فنلندا في تحويل المدنيين إلى جنود. وليس هذا هو الغرض الوحيد كما سنرى في ملاحظاتي التالية. والواقع أن كثيراً من الناس يعتبرون آثار حصيلة التجنيد العام في المجتمع بأهمية نتائج إيجاد قدرات عسكرية ذات مصداقية.

من بين جميع أنشطة ما قبل الخدمة العسكرية للفرد، يعتبر الوجود العسكري العامل الأهم وراء تنمية الإرادة الوطنية. ويتحقق هذا الوجود في المنازل من خلال إعداد جميع المواد الإعلامية بطريقة تفضي إلى مناقشات في البيوت. وتدعو الحاجة إلى مناقشة إرث التجنيد ضمن نطاق الأسر. فإذا التزمت الأسر، أو عندما تلتزم، بدعم الخدمة الوطنية لأبنائهم أو بناتهم، فسوف يؤدون الخدمة على نحو أفضل بدافع أعلى. ولكي يظهر جميع المجندين التزامهم تجاه الوطن وقضاياه، فإنهم يقسمون يمين الولاء للوطن بعد انتهاء فترة التدريب الأساسي بنجاح. ويتم ترشيحهم من كونهم أغراراً ليصبحوا جنوداً، ويقام هذا الحفل أمام عائلاتهم وأصدقائهم وعامة الجمهور. ويسهم الحفل في تقوية أواصر الجنود بالمجتمع في أعمق المعاني الممكنة. ويتعهدون بأن يهبوا أرواحهم فداء لوطنهم، إذا لزم الأمر.

يمكن أن تظل الخدمة العسكرية الوطنية يتحقق لها النجاح، إذا تحقق معناها المقصود منها على مدى أجيال. فالزمن يتغير، وكذلك تفعل الأولويات الفردية. لكن يبقى الأمن والسلامة الهدف الأساسي النهائي للحكومة. ويتأكد ذلك من خلال تنظيم استعراضات عسكرية أمام الشعب، في قلب من المدن. كما يتم تشجيع الأسر على المشاركة في المسيرات الوطنية والإقليمية والمحلية، وفي أيام الأسرة للوحدات

العسكرية. وتسهم هذه الفعاليات جميعاً في تعزيز الالتزام لدى الأجيال المختلفة. ولا يقتصر الغرض من هذه الأنشطة على إظهار القوة العسكرية فحسب، بل يتعداه إلى اجتماع الجنود، والمجندين من جميع أنحاء البلاد، معاً لخدمة الوطن. ومن المهم جداً أن يتم تعميم المسيرات الرئيسية على جميع أنحاء البلاد.

في كل الفعاليات المذكورة، يتم اعتبار قدامى المحاربين في الحروب ضيوفاً فخريين دائماً. وسوف يظهرون بمجرد حضورهم ما تعنيه حقاً قيم مثل التضحية. وهم يشاركون الأجيال القادمة في تجاربهم ودروسهم الفريدة التي تعلموها. وتتعزز الإرادة الوطنية أيضا من خلال ممارسة الأنشطة التطوعية، حيث تسهم المنظمات غير الحكومية المختلفة، ممثلة بأعلامها ورياتها، في صيانة تقاليد المناطق المختلفة، والخدمات في زمن الحرب، والفروع والوحدات، وتوفير الأمن والسلامة والتدريب على حالات الطوارئ بشكل تطوعي. وهذا يضيف قيمة إلى الجهود الشاملة للاستفادة من الموارد المحدودة لعدد صغير من السكان.

تنفيذ الخدمة العسكرية

يستند الدفاع العسكري في فنلندا إلى الردع والوقاية من الحرب. والسمة الرئيسية في الردع هي المصداقية. ويعتمد هذا على التقييمات الخارجية والداخلية على حد سواء. فالنسبة إلى الإرادة الوطنية، يعتبر التقييم الداخلي في غاية الأهمية. وبما أن التجنيد يؤثر في جميع الأسر تقريباً في فنلندا، فلا مبالغة إن ركزنا على أهمية تجربة المجند في أثناء الخدمة العسكرية.

يعتبر التدريب نفسه هو الجانب الحافز الأهم أثناء الخدمة العسكرية. فإذا واجه

الشباب والشابات تحدياً وتم دعمهم بتدريب جيد التخطيط والتنفيذ، فيمكن إعطاؤهم تدريباً عالياً جداً، حتى في فترة قصيرة من الزمن.

تستغرق الخدمة العسكرية الوطنية في فنلندا بين 6 أشهر و12 شهراً، وفي غضون تلك الأطر الزمنية، يتم تدريب المجندين على جميع الخدمات والفروع في البر والبحر والجو، مع عدم إغفال البعد الرابع (الدفاع السيبراني) على حد سواء.

وبالفعل فإنه خلال الأسابيع الأولى من التجنيد يتم تكليف أصحاب الخبرات من قدامى المحاربين والجنود بالحديث عن تجاربهم في القتال والتدريب. ويتم دوماً التشديد على تلاحم الوحدة وانضباطها. كما يتم إعطاء دروس أخرى عن أهمية ومبادئ الدفاع الوطني، والتاريخ العسكري والإنجازات، وطبيعة القتال وسلوك الجندي فيه. ويتم أيضاً إعطاء العديد من الأمثلة على أهمية الفضائل العسكرية ومناقشتها، والتركيز بصورة خاصة على الأمثلة العملية، ولاسيما الإيثار والتضحية والالتزام.

يتم اختيار أفراد متطوعين ولائقين جسدياً من بين المجندين وفرزهم إلى الوحدات المكلفة بأصعب المهام كذلك. وما الغواصون القتاليون، والقوات الخاصة، والمقاتلون في المناطق العمرانية، وسعاة البريد المتنقلون، والخبراء الكيميائيون، سوى مجموعة من الخيارات المتاحة. ويمكن الاستفادة من جميع هذه المهارات فيما بعد في مهن مستقبلية للمجندين؛ لأن دوافعهم للتعلم والمساهمة هي دائماً أعلى من المستويات العادية.

وهناك جانب مهم جداً في الخدمة العسكرية في فنلندا، وهو التدريب على القيادة؛ حيث يتم اختيار ما يقرب من 30% من جميع المجندين للتدريب كضباط صف، ومن ثم يتم اختيار الأفضل بينهم للتدريب كضباط.

من الضروري أن يثق المجندون في زعمائهم. وتأتي الثقة بالقادة ببساطة من خلال مهاراتهم العسكرية، إلى جانب سلوكهم القيادي «المنسجم مع القواعد».

ويتم تدريس الفضائل المرغوبة للجندي والقائد في الصفوف الدراسية بعد بضعة أسابيع. ومن المهم جداً ألا ينظر إلى القادة على أنهم «آلات لإعطاء الأوامر» فحسب، بل على أنهم أيضاً بشر قادرون على توجيه الجنود الأصغر سناً في المواقف الصعبة. وبالنظر إلى التدريب على القيادة، يتولى قادة الخدمة الاحتياطية جميع المراكز القيادية في المجموعة، والفريق، والسرب، والفصيلة. وفي وقت لاحق، يتم ترشيح معظم قادة السرايا أيضاً من الخدمة الاحتياطية.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن يتم اختيار المجندين للخدمة بالطريقة التي يتم فيها تدعيم قدراتهم وطموحهم. وبذلك، تبقى فوائد التجنيد طويلاً في حياتهم المستقبلية. فالتجربة الجيدة في الخدمة العسكرية تخلق الثقة، وتسهم الثقة في تعزيز الفخر والولاء على حد سواء.

ويتعزز الفخر والاعتزاز من خلال التركيز على أهمية فرع الخدمة (مثل مدفعية الميدان أو المشاة) أو الوحدة (مثل اللواء المدرع) التي يؤدي فيها كل فرد خدمته. ويتم التركيز على الصفات المميزة للوحدة وإنجازاتها منذ البداية. ولتطبيق هذا، يكون لكل وحدة صفات مميزة معينة، تكون مصدر فخر واعتزاز لها، وتتميز بها على الوحدات الأخرى.

الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال الخدمة الوطنية والاحتياطية

تأتي إحدى الفوائد الكبرى للمجتمع من تعلم مهارات الطوارئ. ففهم المهارات الإسعافية الأساسية في طب الطوارئ، مثل: الإنعاش بالماء، وإجراءات الانتعاش، وحماية العمود الفقري، ووضع ضمادة الضغط، وتضميد الجروح، يمكن أن يسهم في إنقاذ الأرواح في الحوادث. ويحظى جميع المجندين في فنلندا

على التدريب الأساسي على مهارات الطوارئ.

ويتم إيصال مهارات الطوارئ إلى مستوى أعلى بالتعاون مع السلطات الأخرى. كما يشارك المجندون أيضاً في أثناء الخدمة، وكذلك الاحتياطيون بعد خدمتهم في حالات الطوارئ إذا كانت هناك حاجة إلى دعم إضافي. وغالباً ما يتم استخدام المجندين لمساندة الشرطة في مراقبة حركة المرور أو حتى في توفير مياه الشرب النقية للناس في حال وجود أي انقطاع في الخدمات.

إن هذه الأنشطة جميعها تساعد على إبقاء قوات الدفاع والمجندين في جوار المواطنين، الأمر الذي يضيف المزيد من القيمة إلى الثقة في الجيش. إن قوات الدفاع في فنلندا هي ثاني أكثر المؤسسات نيلاً للثقة بعد الشرطة. وهذا أمر فريد من نوعه تماماً، وخصوصاً في أوروبا.

إن أنشطة المساندة هذه جميعاً، القائمة على القيم الرائعة السالفة الذكر، تسهم في المحافظة على المستوى العالي للخدمة العسكرية. حيث ينهي ما يقرب من 80% من جميع المواطنين الذكور الخدمة العسكرية الوطنية، ويمكن وضعهم في الخدمة الاحتياطية. وهذه هي الحال على الرغم من أن كل فرد لديه الحق في اختيار الخدمة المدنية البديلة في أي مرحلة من الخدمة أو حتى في الاحتياط. ويرى العديد من الأسر في الخدمة المدنية وسيلة مخلة بالمروءة لأداء الواجب الوطني. والأمر قطعاً ليس كذلك، ولكن – بسبب تراث الخدمة العسكرية – ما زالت هذه العقلية قوية جداً.

يعفى حوالي 15% من الرجال من الخدمة العسكرية. وترجع الغالبية العظمى من تلك الحالات إلى أسباب تتعلق بالصحة واللياقة البدنية. فقوات الدفاع تقوم بأنواع كثيرة من الترتيبات الخاصة لضم أكبر عدد ممكن من الأفراد، ولكن الأمر هو أنه ليس كل فرد يستطيع أداء هذه الخدمة، وهذا أمر مفهوم جيداً في المجتمع.

وبعد الخدمة العسكرية، يتم وضع الرجال والنساء المدربين في الخدمة الاحتياطية،

ويتم دعوتهم إلى تجديد التدريب عادة في دورات كل 2-4 سنوات. وتبقى المحافظة على الوحدات، من فرق وفصائل وسرايا، كما كانت في أثناء تدريبهم في مرحلة التجنيد. وتدل التجارب الفنلندية على أن مواجهة المصاعب وإدارتها، إلى جانب النتائج المعقولة، يبدو أنها تخلق روابط قوية للغاية بين الأفراد في هذا السن بالذات.

إن هذه الطريقة تضمن الوحدة والتماسك بين الجنود، والحفاظ على مستوى عالٍ من التحفيز وكذلك الصحبة. تلك هي سمات أساسية مهمة في خوض المعارك، ويسهم السلوك الموازي لها في إضافة قيمة إلى المجتمع كذلك.

بالنظر إلى نوعية التدريب العالية، والجوانب التحفيزية القوية، والجمع بين المواطنين الذكور جميعاً معاً من أجل تدريبهم العسكري، يمكن استخدام أفراد الخدمة الاحتياطية على نطاق واسع حتى في العمليات الشاقة خارج البلاد. والواقع أن نسبة 75% من الضباط وصف الضباط والجنود الفنلنديين، المشاركين في عمليات إدارة الأزمات، هم من المتطوعين من قوات الاحتياط.

وبالنسبة إلى العمليات، فإنهم يتم تجنيدهم، ويعودون إلى واجباتهم المدنية بعد انتهاء جولتهم. وبناء على الخلفية التي تم إيضاحها، فقد كان الاحتياطيون ناجحين للغاية دوماً في العمليات، وخاصة عند تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأخرى لبناء المجتمع.

القدوة هي المهمة

تعتبر القدوة في غاية الأهمية. فكثير من الشباب يعجبون بمثلهم الأعلى، وعندما يرونهم يقضون وقتهم الثمين في خدمة الوطن، فإن ذلك يكون حافزاً لهم للمضي قدماً أيضا. في فنلندا، وقد أمضى معظم اللاعبين العالميين خدمتهم العسكرية

حتى في خضم أفضل سنوات حياتهم المهنية. وفي معظم الحالات، تكون إنجازاتهم في الخدمة أفضل بكثير من المعدلات الطبيعية، ويوضح ذلك للمجتمع إجمالاً قيمهم وأولوياتهم.

وكذلك يضرب قادة الأعمال المثل للأمة. ومنهم – على سبيل المثال لا الحصر – رئيس نوكيا وأحد أبرز خبراء أمن الفضاء الإلكتروني في العالم... هم أيضاً ضباط في الاحتياط. وهم يشاركون في تدريباتهم التنشيطية من خلال المساهمة بخبراتهم العميقة لقوات الدفاع. كما أنهم يتطوعون أيضاً لقيادة جهود التنمية، مثل: تطوير قدرات الفضاء الإلكتروني الوطنية، أو حتى لتقييم نظام التجنيد الوطنية. إنهم يدعمون علناً الخدمة الوطنية، ويؤكدون أهمية التدريب على القيادة – الذي تقدمه قوات الدفاع – في الحياة التجارية.

خاتمة: «الأولاد يصبحون رجالاً»

لتلخيص أهمية الخدمة العسكرية الوطنية في فنلندا، تظهر الرسومات تطور إرادة الدفاع الوطني في أوساط الشباب، كما تدل على ارتفاع في التوقعات، وانخفاض عندما يصبح التدريب الأساسي أكثر صرامة. ومرة أخرى ترتفع بسبب التدريب الخاص وتهبط مرة أخرى في أثناء التدريب الشاق في الوحدة. وتشمل المرحلة النهائية التدريبات النهائية وعمليات إطلاق نار حية، ترفع المستوى أعلى من الماضي.

ما هو مهم حقاً هو أن هذا الارتفاع يستمر بعد الخدمة. وهذا الارتفاع في الإرادة الوطنية يجلب قيمة مضافة للخدمة العسكرية يستخدمها المجتمع كله ويستفيد منها. إن النظام الذي تم إنشاؤه لزيادة القدرات العسكرية يزيد في قدرات البلاد. وأفضل إدراك لهذا هو القول إنه خلال خدمة التجنيد، يصبح الأولاد رجالاً.

وهذا لا يشارك فيه الآباء والأمهات والأشقاء على نطاق واسع فحسب، بل الأزواج والأصدقاء أيضاً. والأمر المهم بالنسبة إلى المجتمع هو أن أرباب العمل يشتركون في الرؤية نفسها

لا يمثّل الالتزام بالخدمة تغييراً مفاجئاً كبيراً، بل ينمو على مراحل ومع التقدم في السن. وعادة، يتبنى الشباب سلوكاً مسؤولاً للغاية في سن 25–30 عاماً. وتشير التجارب الفنلندية إلى أن الخدمة العسكرية هي النشاط الحكومي الوحيد الذي يسرّع هذا التطور ويسهم بشكل كبير في وحدة الوطن واستقراره وأمنه ووعيه.

وختاماً، لقد جمعت فوائد الخدمة العسكرية الوطنية، ولدينا شواهد عليها في فنلندا. وهي صادرة جميعاً من أفراد، ولكنها تنتشر إلى المجتمع كله بسبب العدد الكبير لأولئك الذين يمرون بفترة تدريب تجنيد كاملة. فالوعي الذاتي والعمل الجماعي ومهارات القيادة، والتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد، والاحترام للسلطات وإنجازات الأجيال السابقة، واللياقة البدنية وأسلوب الحياة الصحي، والمثابرة على حسين القدرة على التحمل ومهارات الطوارئ الإسعافية، كلها مهمة للغاية للتنمية المستمرة للمجتمع.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن خدمة التجنيد تبني الثقة في السلطات الأمنية، حيث يدرك الشباب أنهم أجزاء مهمة في تركيبة الأمن القومي، وإن كانوا يثقون بأنفسهم وأقرانهم ورؤسائهم، فبإمكانهم أن يثقوا بالكيان بكامله.

سوف تسهم الثقة في تعزيز أهم القيم والمحافظة على أمن الوطن واستقراره ونجاحه، وكذلك لأجل أجيال المستقبل، وهذا هو الإرث الرئيسي للخدمة الوطنية.

الخدمة العسكرية الالزامية: بعض الدروس المستفادة من التاريخ

د. ناثان جورج تورونتو
عضو هيئة التدريس في كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة

في 19 يناير عام 2014، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة قانون الخدمة الوطنية. ويطلب هذا القانون إلى جميع الذكور الإماراتيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً الخدمة في الجيش مدة 9 أو 24 شهراً، اعتماداً على المستوى التعليمي. وبما أن المسؤولين الحكوميين يقررون كيفية تنفيذ هذا القانون، فإنه من المفيد أن نسأل: ما الدروس التي نتعلمها من التاريخ عن الخدمة العسكرية الإلزامية؟.

هناك تقليد قديم يقضي بالحصول على منحة دراسية في الخدمة العسكرية الإلزامية، وإن الكيفية التي يمكن لبلد أن ينتج قواته العسكرية تلفت الانتباه إلى المسائل الأساسية في المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن الخدمة العسكرية تختلف من بلد إلى آخر، ولذلك فإن ما يصلح في مكان قد لا يصلح في مكان آخر. ولكن إن أثبت التاريخ شيئاً واحداً، فهو أن تفاصيل الخدمة العسكرية الإلزامية تحدد مدى نجاحها. وإن المنحة الدراسية في الخدمة العسكرية الإلزامية تطرح خمسة دروس لبناء برنامج خدمة وطنية إماراتية ناجحة.

الدرس الأول: الخدمة العسكرية الإلزامية هو شكل من أشكال الضريبة

لا تتطلب الخدمة العسكرية الإجبارية من المواطنين تسديد دفعة نقدية مباشرة إلى الحكومة، لكنها تتطلب بالفعل الدفع المباشر في الوقت نفسه، والدفع غير المباشر من خلال التخلي عن الأجور من قبل الذين يخدمون في الجيش بدلاً من الحصول على وظيفة أفضل أجراً في أماكن أخرى. واعتماداً على الأحوال الأمنية، فإنه يمكن أيضاً أن يكون هناك تهديد حقيقي جداً على الحياة كذلك.

ونتيجة لذلك، فإن أي برنامج شامل للخدمة العسكرية الوطنية، مثل برنامج الإمارات العربية المتحدة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التكاليف النقدية وغير النقدية

المفروضة على الأفراد. فإذا كان هناك فرق كبير بين الأجور التي يحصل عليها من يؤدي الخدمة بالمقارنة مع الأجور التي يمكن أن يحصلوا عليها في مكان آخر، فإن ذلك سيزيد صعوبة تنفيذ الخدمة الوطنية. وعلى المنوال نفسه، فبما أن الأهداف الرئيسية للبرنامج الإماراتي تتمثل في توفير مهارات العمل، وزيادة التماسك الاجتماعي والشعور الوطني، فإذا كان الأفراد لا يلمسون هذه الفوائد، فإن تنفيذ الخدمة الوطنية سيكون أكثر صعوبة.

نظراً إلى أن الخدمة العسكرية الإلزامية هي شكل من أشكال الضرائب، فسيكون من المفيد للمسؤولين عن البرنامج أن يسألوا أولئك الذين يخدمون عن شعورهم حيال ما يتخلون عنه أو يكسبونه من الخدمة، وأن ينقلوا المنافع الاجتماعية للخدمة إلى المواطنين إجمالاً. وهذا أمر مهم، خاصة بالنسبة إلى بلد يعتبر العبء الضريبي فيها تاريخياً خفيفاً للغاية.

الدرس الثاني: الاستثناءات هي مصدر نزاع

لا يمكن تجنب استثناءات الخدمة العسكرية الشاملة الذكور، وبالتالي فإن السؤال ليس هو: هل سيكون في برنامج الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة استثناءات من الخدمة أم لا؟، بل السؤال هو: ما الاستثناءات؟ وكيف ستتم معالجة التناقضات الناجمة عن ذلك؟. في الواقع، إن توقع أن يخدم الحاملين لشهادة التعليم الثانوي فترة أقل من أولئك الذين من دون تعليم ثانوي يعتبر استثناء، وإن كان معتدلاً نسبياً. ولعل السؤال الأهم في مجتمع لديه وعي بالمكانة وتوجهات أسرية هو: ما هو التزام أولئك المتزوجين أو الذين ينتمون إلى عائلات بارزة حيال الخدمة؟ وهل شروط خدمتهم ستكون مختلفة؟. وبالإضافة

إلى ذلك، إن كان الفرد لا يمكنه الوفاء بالمعايير البدنية المطلوبة للخدمة العسكرية، فهل سيكون ملزماً بالخدمة بطرق أخرى؟ ومن الأسئلة المهمة أيضاً للمخططين العسكريين: كيف ستدخل الأفواج القليلة الأولى في القوات المسلحة؟ فمعظم الجيوش لا يمكنها التعامل مع كل من الذكور البالغة أعمارهم بين الثامنة عشرة والثلاثين في البلاد آن واحد، ولذلك إن كانت هناك قرعة للحد من عدد الأفواج إلى حجم معقول، فمن الذين سيخدمون أولاً؟

يشير التاريخ بقوة إلى أن مثل هذه الاستثناءات تكتسب أهمية كبرى. فبعد أن بدأت البرازيل التجنيد في أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت شروط الخدمة موزعة توزيعاً غير متكافئ في المجتمع، حتى غدا العديد من البرازيليين ينظرون إلى الجيش باعتباره نظاماً عقابياً للشباب الضالين. وعندما أدخلت الولايات المتحدة نظام التجنيد خلال الحرب الأهلية الأمريكية، سمحت الحكومة للميسورين بالدفع لتدع الآخرين يخدمون في مكانهم، ما أدى إلى عبء خدمة غير متناسب على الفقراء. وفي إسرائيل، التي لديها خدمة عسكرية إلزامية في وقت السلم، لم يطلب إلى اليهود المتدينين الخدمة العسكرية وذلك على مدى عقود، ولكن القرار بإلغاء هذا الاستثناء أدى إلى جدل سياسي ساخن.

لذلك، في الوقت الذي يمكن فيه لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تختار الحد من الاستثناءات قدر الإمكان، فإن الاستثناءات لا مفر منها. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة معالجة هذه الاستثناءات من خلال تقديم بدائل للخدمة العسكرية أو توفير مبررات معقولة لعدم الخدمة. على سبيل المثال، في إسرائيل هناك خيار للخدمة الوطنية المدنية، وخلال الحرب العالمية الثانية قامت مجالس الخدمة الانتقائية المستقلة في الولايات المتحدة بتحديد إذا ما كان الأفضل استخدام

المجندين في الجيش أو في وظائفهم المدنية.

الدرس الثالث: التصورات الدولية مهمة.

على الرغم من التركيز المجتمعي والدفاعي في برنامج الخدمة الوطنية في الإمارات، ما يزال هناك احتمال أن تعتبر الدول المجاورة زيادة القوات العسكرية في دولة الإمارات خطوة استفزازية. على سبيل المثال، في القرن التاسع عشر تنافست فرنسا وبروسيا فيما بينهما لبناء أكفأ نظام للخدمة العسكرية الاحتياطية وأكثره قدرة، ولذلك عندما تم حشد قوات الاحتياط اعتبر ذلك بمنزلة تصعيد، وأدى إلى اندلاع الحرب الفرنسية-البروسية في الفترة 1870-1871. ومنذ نهاية الحرب الباردة، تخلت جميع الدول الأوروبية تقريباً عن التجنيد، وخفضت حجم قواتها المسلحة، الأمر الذي يشير إلى أن حجم قوة مسلحة يؤثر في التصورات حول نوايا السياسة الخارجية لبلد ما.

أين يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تبحث عن أفكار لجعل جيرانها مرتاحين لبرنامجها للخدمة الوطنية؟ أحد الأمثلة على ذلك هو سويسرا، التي كان لها تاريخ طويل في الحياد القائم على أساس القوة العسكرية. في سويسرا، يتم تجنيد حتى الضباط، والتدريب الاحتياطي ثابت وعلى نطاق واسع؛ وليس المقصود من الجيش السويسري غزو بلدان أخرى، وإنما ليصبح من الصعب على أي عدو الاستيلاء على أراض سويسرية والاحتفاظ بها. وليست سويسرا بالضرورة نموذجاً مثالياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن من الحكمة أن تعطي الجيران الثقة في النوايا السلمية لأي مخطط للتجنيد العسكري الإلزامي.

الدرس الرابع: شروط الخدمة تحدد طابعها.

إذا كانت تصور السكان إلى الخدمة العسكرية ينطوي على نظرة عالية، وإذا كان التعامل مع الجنود جيداً نسبياً، فإن ذلك سيسهم في نجاح برنامج الخدمة الوطنية بصورة عامة. والمفتاح هنا هو مستوى التقدير الذي يشعر به أولئك الذين يؤدون الخدمة بشأن عملهم. في روسيا، على سبيل المثال، كانت المعاملة التي يلقاها المجندون تاريخياً رديئة، مع ممارسات غامضة وقاسية وعقوبات بالضرب. وفي بعض البلدان، أدت الظروف السيئة للحياة العسكرية إلى عدم احترام الجنود في المجتمع المحيط بهم. وفي القرن التاسع عشر في بروسيا، على سبيل المثال، كان لدى بعض الشركات لافتات مكتوب عليها «ممنوع دخول الكلاب أو الجنود».

إذا نجح منظمو الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في جعل البرنامج يبدو مسعى إيجابياً يستحق العناء فيمكن أن تصبح الخدمة مصدراً من مصادر الفخر الوطني. وبصفة عامة، فإن تسعة شهور يعد وقتاً كافياً لتطوير مهارات تجنيد الأساسية، ولذلك إذا ما أعطي لمن يدخل في برنامج الخدمة الوطنية في دولة الإمارات مهام مكررة ومملة فحسب، تتناسب مع تدريبهم، فسيكون بعد ذلك من الصعوبة توليد هذا الشعور بالفخر والاعتزاز الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحياة العسكرية ليست براقة، أو حتى مريحة، ولكن تحفيز الجنود للخدمة من خلال ربط جودة خدمتهم بالمزايا المهنية فيما بعد، واستطلاع آرائهم بشكل مستمر لمعرفة كيف ينظر الجنود إلى عملهم، يمكن أن يسهما بقدر كبير في نجاح الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التفكير في مستقبل الخدمة الوطنية

في عصر تتخلى فيه معظم الدول عن التجنيد، فإنه من دواعي الإشادة بروح الابتكار لدولة الإمارات سنها قانون الخدمة العسكرية الوطنية. وإذا كان التاريخ دليلاً هنا، فمن المرجح أن تكون ثمة تحديات، ولكنها ليس عصية على الحل. ويكمن المفتاح في تفاصيل البرنامج. ومن خلال دراسة تاريخ الخدمة العسكرية الإجبارية، يمكن لمنظمي الخدمة الوطنية بناء برنامج يتناسب مع الثقافة والتقاليد والأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

مـع تحيـات

مديريـــة التوجيـــه المعنـــــوي

شعبـــــة الإعـــــلام العسكـــــري

درع الوطن

قانون الخدمة الوطنية وتعزيز الهوية

ارتبطت مجلة «درع الوطن» منذ تأسيسها في أغسطس من عام 1971 بالقوات المسلحة بدولة الإمارت العربية المتحدة، وهي تؤرخ لأكثر من أربعين عاماً من عمرها، الذي هو في الحقيقة سجل كامل؛ بالقلم والصورة لمسيرة قواتنا المسلحة، وهي ترصد لمحات مضيئة في تاريخ هذه القوات منذ لحظة تأسيسها ومن ثم تطويرها إلى أن أصبحت مؤسسة عسكرية عزيزةالجانب، لما تتميز به من كفاءة وقدرات قتالية ترقى لمستوى أحدث جيوش العالم تنظيماً وتدريباً وتسليحاً وحسن إدارة .

لقد ظلت مجلة «درع الوطن» ولا تزال ترصد الحدث وتتابع كافة فعاليات وأنشطة القوات المسلحة وعلى جميع الصعد، محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتسجلها بأسلوب إعلامي متميز.

مجلة «درع الوطن» هي المجلة الرسمية للقيادة العامة للقوات المسلحة بدولة الإمارت العربية المتحدة، وقد اكتسبت خلال الإحدى والأربعين سنة من عمرها سمعة عالمية كمجلة عسكرية واستراتيجية، حين اختارتها الجمعية الملكية البريطانية للطيران عام 2012 ضمن أفضل خمس مجلات عسكرية عالمية غير ناطقة باللغة الإنجليزية، والأولى عربياً.

القيادة العامة للقوات المسلحة
مديرية التوجيه المعنوي